



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر – بسكرة –

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية. قطب –شتمة-

قسم العلوم الإنسانية

شعبة تاريخ

الحـــرب الأهليـة اللبنانيـة (1975-1989)
ودور دول الجـــوار فيـــها
(سوريا - إسرائيل)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ معاصر

إعـــداد الطالبـة:

فوزية طرشي

إشـــراف الأستـــاذ

محمد الطاهر بنادي

السنة الجامعية 2014/2013

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

بعد حمد الله تعالى والثناء والشكر على نعمه التي لا تعد ولا تحصى ......

أتوجه بجزيل الشكر وعظيم الامتنان للأستاذ المشرف "محمد الطاهر بنادي" على نصحه وإرشاده ورعايته واهتمامه العمل خلال فترة إعداد الدراسة وحرسه الدائم على انجاز العمل بشكل المطلوب، كما يسعدني أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى الأستاذة "سمية سعداوي" والى كل أساتذة التخصص، كما يسعدني أن أتقدم بجزيل الشكر إلى السادة أعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بمناقشة هذه المذكرة وإبداء ملاحظاتهم.

أدعو الله أن أكون قد وفقت فيما قصدت، ولله الحمد من قبل ومن بعد.

الإهـــداء

أهدي هذا العمل إلى الوالدين الكريمين

إلى كل أفراد العائلة

إلى أصدقائي وزملائي في الدراسة

إلى الأسرة الجامعية كافة

إلى كل باحث في سبيل العلم والمعرفة

أهدي هذا الجهد المتواضع.

مقدمة

يتميز لبنان بتنوع طائفي كبير، وذلك بسبب تعاقب حضارات مختلفة عليه، والتي جعلت منه مرتعا لثقافات متباينة ومنحته أهمية تاريخية بالغة، ونتيجة لظروف تاريخية وحضارية استقرت فيه أقليات عديدة، هذا ما جعله يمر بعدة خضات سياسية من أجل السيطرة على مقاليد الحكم، فاستغلت القوى الأجنبية الفرصة من أجل السيطرة عليه ورسم معالمه الجغرافية والسياسية، ومع انتهاء الحرب العالمية الأولى تم الاستيلاء على البلاد العربية من قبل الدول المنتصرة، ليفرض الانتداب الفرنسي على لبنان عام 1920 الذي استمر إلى غاية الحرب العالمية الثانية. وتحت مسمى الانتداب سعت فرنسا لتأسيس دولة على النمط الغربي من خلال تشكيل النظام الطائفي الذي تمت صياغة دستوره استنادا إلى القرار الصادر عن الانتداب الفرنسي وذلك بتكريس وتوزيع الوظائف المدنية والعسكرية العليا في الدولة وفي الإدارة على ممثلي الطوائف الدينية.

تجلت بدايات الطائفية من خلال منح الرئاسة الأولى بصلاحياتها الضخمة إلى الموارنة وذلك ضمن إطار السياسة الفرنسية الداعية " لحماية مسيحي الشرق"، بل حماية موارنة لبنان بشكل خاص، فانقسم بذلك اللبنانيون ما بين مؤيد ورافض لهذا القرار الذي رأت فيه باقي الطوائف أنه لا يخدم عموم اللبنانيين، بل يعطي الحق لطائفة على حساب الأخرى.

ومع حصول لبنان على استقلاله عام 1943 تم التفاهم بين الطائفتين المسيحية والإسلامية على بناء صيغة للتفاهم تمثلت في " الميثاق الوطني"، الذي أبقى على الطائفية السياسية بالرغم من التعديل الحاصل للدستور، ليتفاقم على أثرها الصراع الطائفي.

لم يكن لبنان ضحية لخلافاته الداخلية الناتجة عن القاعدة الطائفية، فقد أضفت التحولات الحاصلة على الساحة الإقليمية عليه، خاصة مع الوجود الفلسطيني بلبنان الذي كان سببا مباشرا في نشوب مجابهة دموية طال بها الأمد، وبحكم موقعه الاستراتيجي أصبح لبنان جزءا

من الصراع العربي – الإسرائيلي، وساحة لتصفية الحسابات ما بين سوريا إسرائيل اللتان تتصرعان في منطقة غارقة في عداوة تاريخية.

أهمية الموضوع:

إن أهمية الموضوع الذي قمنا بدراسته تتمثل من خلال قيمة الدراسة في حد ذاتها، حيث تم تسليط الضوء على الأسباب الداخلية والخارجية في تحليل النزاعات بلبنان، وتأثر النظام السياسي بلبنان بالتحولات الحاصلة على الساحتين الدولية والإقليمية، هذا ما جعله مركزا لتصفية الحسابات ليصبح فيما بعد طرفا مهما في الصراع العربي - الإسرائيلي

أسباب اختيار الموضوع:

أ – الأسباب الذاتية:

- التعلق والميول الشخصي لدراسة تاريخ المشرق العربي، لاسيما بلاد الشام التي تعتبر منطقة هامة في إطار الصراع العربي – الإسرائيلي.
- الرغبة الخاصة في دراسة الأحداث التاريخية والنزاعات الداخلية للدول، ولبنان يعتبر النموذج الأفضل.
- الإلمام الباحث بكامل الجوانب التاريخية التي مر بها لبنان.
- اكتشاف تداعيات الحرب الأهلية والدور الذي لعبه قادة الأحزاب اللبنانية فيها.

ب – الأسباب الموضوعية:

- أهمية موضوع الدراسة حيث أن الأزمة اللبنانية تعد من بين أهم الأزمات أو النزاعات التي عرفتها المنطقة.
- دراسة الظروف التي أدت إلى اندلاع الحرب الأهلية اللبنانية عام 1975 وكيف كانت نتائجها على الصعيد الداخلي والخارجي.

- تسليط الضوء على دور القوى الإقليمية في الساحة اللبنانية وكيف كان رد فعلها حيال الصراع الداخلي بلبنان.
- المساهمة في إثراء المكتبة الجامعية وذلك لإتاحة هذا الموضوع لطبلة الكلية خلال السنوات المقبلة.

إشكالية الموضوع:

تتمثل إشكالية الموضوع في دراسة الحرب الأهلية اللبنانية المندلعة عام 1975 وتعد من أطول النزاعات الداخلية التي شهتدها لبنان والتي انطلقت شرارتها في 13 أفريل 1975 لتعم فيما بعد كامل الأراضي اللبنانية، وذلك مع التصعيد الخارجي للدول الإقليمية.

يطرح موضوع إشكالية رئيسية هي إلى أي مدى ساهمت القوى الإقليمية في اندلاع الحرب الجاهلية اللبنانية وتأجيجها؟.

وللإجابة عن هذه الإشكالية وجب علي طرح مجموعة من الإشكاليات لمعرفة ملامح الموضوع والتي تتمثل فيما يلي:

- ما هي الأسباب التي أدت إلى اندلاع الحرب الأهلية اللبنانية؟ وكيف كانت نتائجها؟
- ما هي مبررات التدخل السوري في الشأن اللبناني؟ وكيف كانت ردة الفعل في هذا التدخل؟
-ما الذريعة التي استعملتها إسرائيل في اجتياح لبنان؟

عرض الموضوع:

وللإجابة عن هذه إشكاليات قسمت الموضوع إلى مقدمة وأربعة فصول وخاتمة.

-مقدمة : وفيها عرض للموضوع من جوانبه المختلفة.

-الفصل التمهيدي: سلطت فيه الضوء على جغرافية لبنان وأوضاعها قبيل الحرب الأهلية الذي يحتوي على مبحثين، المبحث الأول الإطار الجغرافي والسكاني لبنان والمبحث الثاني أوضاع لبنان قبيل الحرب الأهلية.

-الفصل الأول : دار حول الحرب الأهلية اللبنانية من 1975 إلى 1989، حيث تضمن المبحث الأول أسباب الحرب اللبنانية ومجرياتها والمبحث الثاني اتفاق الطائف وا إنهاء الحرب.

-الفصل الثاني : تطرقت فيه إلى الدور السوري في الحرب الأهلية اللبنانية، فالمبحث الأول خصصته لدراسة أبعاد التدخل السوري، في حين تضمن المبحث الثاني أشكال التدخل السوري بلبنان.

-الفصل الثالث : تمحور حول دور إسرائيل في الحرب الأهلية اللبنانية، حيث تضمن المبحث الأول الاجتياح الإسرائيلي في لبنان، أما المبحث الثاني فتناولت في الرد الفعل الخارجي والداخلي على الاجتياح الإسرائيلي في لبنان.

منهج البحث:

أن المنهج المتبع في دراسة هذا الموضوع هو المنهج التاريخي فبحكم طبيعة الموضوع كان لزاما علي اعتماد هذا المنهج لتقري الأحداث والوقائع التاريخية، كما أنني اعتمدت على المنهج التحليلي في تحليل الأحداث الحاصلة على الساحة الإقليمية.

مصادر ومراجع الموضوع:

أولا المصادر: لتغطية الموضوع اعتمدت على مجموعة من المصادر أهمها:

-**محمود رياض** : مذكرات محمود رياض 1948 – 1978، درس هذا المصدر دور سوريا والدول العربية في الأزمة اللبنانية.

-**روبرت فيسك** : ويلات وطن، يدرس هذا المصدر دور إسرائيل في لبنان ورد الفعل الداخلي.

-**شمعون بيرس** : يوميات شمعون بيرس معركة السلام، ويعتبر أهم مصدر حيث يتناول السياسة الإسرائيلية في لبنان.

ثانيا المراجع: اعتمدت على مجموعة من المراجع أهمها:

-كتاب إلى أين يسير لبنان؟ لعصام نعمان: الذي يتناول النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي لبنان.

-كتاب كمال جمبلاط التحدي الكبير لنبيل هادي : ويتحدث عن دور الحزب التقدمي الاشتراكي وموقفه من القضية الفلسطينية.

-كتاب التاريخ السياسي للوطن العربي لحسين خليل : ويتناول هذا المرجع أسباب الحرب الأهلية اللبنانية ونتائجها.

ثالثا المرجع باللغة الاجنية: وقد اعتمدت على:

Nahas Chaerbel : Le confessionnalisme au Liban de fonctionnement discursif et idéologique vers une position du problème.

صعوبات الدراسة :

وان لا بد من ذكر الصعوبات التي واجهتنا في انجاز هذه الدراسة، فلعل أهمها صعوبة التنسيق بين المصادر والمراجع التي تحتوي على معلومات متشابهة متداخلة فيما بينها هذا ما يجعل صعوبة في ترتيب المعلومات.

الفصل التمهيدي

جغرافية لبنان وأوضاعها قبيل

الحرب الأهلية

1-الإطار الجغرافي والسكاني للبنان

1-1-الإطار الجغرافي

1-2-الإطار السكاني

2- أوضاع المنطقة قبيل الحرب الأهلية اللبنانية

2-1-الأوضاع السياسية

2-2-الوضع الاقتصادي

يعد الموقع الجغرافي الركيزة الأولى في تكوين قوة الدولة على الرغم من أهمية وضرورة توفر عناصر أخرى لتستكمل الدولة قوتها، وعليه فإن لبنان يعتبر منطقة إستراتيجية في الشرق الأوسط فهو يتوسط القارات الثلاث آسيا وإفريقيا وأوروبا، وله شأن كبير في الحضارات الإنسانية قديما، ودور مهم في الحاضر على المستوى السياسي والاقتصادي، إذ يتوفر على إمكانيات طبيعية كثيرة باعتبارها نقطة عبور التجارة الدولية خاصة البحرية مما جعله محط أطماع القوى الكبرى، علاوة على تميزه دون غيره بالتنوع الطائفي الكبير الذي يكون ذات فائدة عظيمة غي حالة الالتحام والتماسك ويكون تأثيرها أعظم حينما يدخل في صراع.

1-الإطار الجغرافي والسكاني للبنان:

1-1-الإطار الجغرافي:

للبنان موقع استراتيجي هام بغرب القارة الآسيوية، يحده غربا البحر الأبيض المتوسط بطول 225 كلم، ويحده من الجنوب فلسطين المحتلة بحدود تبلغ طولها 79 كلم، ومن الشمال والشرق سوريا بطول يقدر بـ 375 كلم، وعلى الرغم من الخلاف بين لبنان وسوريا حول مزارع شبعا المجاورة للجولان المحتل، فقد عينتها الأمم المتحدة على أنها جزء من الإقليم اللبناني.[(1)]

وعليه تبلغ مساحة لبنان 10400 كلم^2، يتميز إقليمها بطابع جبلي ففي السلسلة الغربية تمتد جبال لبنان التي بها أعلى ارتفاع في القرنة السوداء 3086 متر، وتنتشر جبالها من الجنوب إلى الشمال محصورة بين سهول ساحلية ضيقة تليها منطقة هضبية داخلية بها سهل البقاع الخصيب، الذي تتخلله العديد من الأودية كالليطاني والبارد الزهراني.[(2)]

تعد سلاسل جبل لبنان الغربية أكثر ارتفاعا من الشرقية بحيث أن ارتفاعها لا يقل عن 2800 متر، وتعتبر كتلة «جبل صنين» المهمة بلبنان الغربي إذ يصل ارتفاعها 2608 متر،

---

(1) إبراهيم الفاعوري: جغرافية الوطن العربي، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر، الأردن، 2010، ص 65.

(2) محمد الهادي لعروق: أطلس الجزائر والعالم، دار الهدى، الجزائر، 2011، ص 30.

وهو محدب تضاريسي كبير، سفوحه الشرقية أكثر انحدارا من الغربية، أما كتلة «جبل الباروك» يصل ارتفاعه إلى ما يقارب 2200 م متميزة بقممها المستوية.[1]

كما أن هناك جبال موازية للسلسلة الغربية تتواجد في شرق لبنان تسمى «سلسلة جبال لبنان الشرقية»، تبدأ من جنوب «حمص» وتنتهي «بجبال بلودان» السورية، وما يميزها عن الجبال الغربية أنها أكثر اتساعا وأقل ارتفاعا وغنى، كما تنحدر بشدة إلى «سهل لبقاع» غربا، أما شرقا تنحدر ببطء تدريجي نحو الأراضي السورية، أم القسم الجنوبي فيحتوي على مرتفعات حرمون وأعلى قمة بها قمة «جبل حرمون» 2.814 م وتتفرع منها الجبال التدمرية التي تمتد في قلب البادية السورية وجبال أخرى تمتد في الجنوب اللبناني تعرف «بجبال عامل».[2]

يزخر لبنان بمصادر وافرة من المياه بفضل تلك السلاسل الجبلية، أولها الليطاني الذي يجري في الأراضي اللبنانية فقط، والثاني نهر العاصي الذي يمتد جريانه إلى الأراضي السورية، بالإضافة إلى حقول مياه جوفية ناتجة عن ذوبان الثلوج، مما يمنح طاقة مائية (ينظر الملحق رقم:1 ص:86) [3]

تنحصر مصادر المياه في لبنان على الأمطار التي تسقط بكمية 8600 مليون م^3 ، ومياه سطحية منها 12 نهر داخليا وثلاثة أنهار مشتركة مع سوريا وفلسطين، وتقدر كمية المياه السطحية عموما في لبنان بـ 425 مليون م^3، بالإضافة إلى المياه الجوفية إذ يقدر تصريف الينابيع الجوفية بـ 1150 مليون م^3، وتصريف الينابيع البحرية بنحو 115 مليون م^3، ويتوزع

---

(1) علي حسن موسى، شاهر جمال آغا: جغرافية الوطن العربي الطبيعية، الطبعة الخامسة، منشورات كلية الآداب جامعة دمشق، 2009، ص 51.

(2) نبيل موسى الجبالي: جغرافية الوطن العربي، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي، الأردن، 2012، ص ص 186، 187.

(3) جورج قرم: لبنان المعاصر، المكتبة الشرقية، بيروت، 2004، ص 11.

طلب المياه في لبنان على الزراعة والاحتياجات المنزلية والصناعية كما هو الحال في جميع الدول.[1]

جدول رقم 01 : يوضح كمية مصادر الموارد المائية ومجموع استخدماتها (1990-2030)

السنـة	1990	2030
السكان (مليون)	4.00	8.80
الموارد المائية (مليار متر مكعب)		
الأمطار	6.600	8.600
مياه سطحية داخلية	2.780	2.780
مياه سطحية دولية من الخارج		
مياه جوفية	0.400	0.600
مصادر غير تقليدية		
مجموع الموارد المائية	3.180	3.380
الاستخدامات الحالية والاحتياجات المستقبلية (مليار $م^3$)		
منزلية	0.240	0.900
صناعية	0.050	0.240
ري	0.669	1.620
مجموع الاستخدامات المائية	0.959	2.760
الفجوة المائية (مليار متر نكعب)	20221	0.620

المصدر: زياد خليل الحجاز: الأمن المائي والأمن الغذائي العربي المياه في شرق الأوسط وشمال إفريقيا بدائل الحروب والتنمية، دار النهضة العربية، بيروت، 2009، ص 57.

(1) عمر كامل حسن: النظام الشرق أوسطي وتأثيره على الأمن المائي العربي، دار رسلان، سوريا، 2008، ص ص 266، 268.

حسب الجدول المرفق فإن معدل هطول الأمطار على الأراضي اللبنانية، وصل إلى 8.600ملم في عام 1990، وعليه فإن مجموع المياه السطحية منها والجوفية تصل إلى 3.180 مليون متر مكعب، وهي تتوزع حسب حاجات الفرد المنزلية والصناعية بالإضافة إلى الري، ومجموع هذه الاستخدامات قدر بـ 0.950 في عام 1990، أما إذا احتسبنا حاجات الفرد لسنة 2030 سوف ترتفع نسبة المياه المستخدمة، إذن فإن معدل الموارد المائية، الحالية يختلف عن التقديرات المستقبلية، وقد أدى الموقع الاستراتيجي للبنان إلى جلب الأنظار إليه، خاصة مع التغيير في المستجدات الحاصلة في الشرق الأوسط، وبروز إسرائيل إلى الوجود، منتهجة سياسة عدوانية توسعية على حساب الدول المجاورة منها لبنان، فقد كانت الأطماع الصهيونية في المياه اللبنانية واضحة منذ 1919 بحيث طالبت النخبة الصهيونية وضع المياه اللبنانية ضمن أولوياتها، بترسيم حدود شمال فلسطين عند البحر المتوسط، وتتبع مصادر المياه لتشمل «نهر الليطاني» كله إلى غاية «جسر القرعون» شمالا، لكن صراع القوى الاستعمارية الكبرى «فرنسا، بريطانيا»أدى إلى ترسيم حدود فلسطين وا ٍبقاء نهر الليطاني ضمن حدود لبنان، ولأهمية الليطاني فإن إسرائيل كانت واضحة بشأن أطماعها، فقد أعرب بن غوريون.[1] عن أطماعه بقوله «أن جعل الليطاني حدود إسرائيل الشمالية» (ينظر لملحق رقم :2 ص87). [2]

لم تكن المياه هم إسرائيل الوحيد بل تجاوزتها إلى الأراضي اللبنانية، فقد عملت إسرائيل على احتلال مزارع شبعا التي تعتبر جزءا من الأراضي اللبنانية، والتي تقع في الجزء الجنوبي الشرقي من «منطقة عرقوب» وتضم مزارع شبعا أربع عشرة مزرعة، وبرغم سيطرة إسرائيل على

---

[1] بن غوريون(1886-1973):هو من طلائع الحكة العم ّالية الصهيونية في مرحلة تأسيس دولة إسرائيل، ومن مؤسسي منظمة هاشومير الإرهابية وكان شعارها"بالدم والنار سقطت يهوذا وبالدم والنار ستقوم يهوذا" وقد اصدر كتابه المعروف "أرض إسرائيل" الذي اعتبر فيه أن متصرفية جبل لبنان هي الحدود الشمالية للدولة اليهودية.(ينظر: فادي أحمد أبو حسان: لبنان في دائرة المشروع الاستراتيجي الإسرائيلي،[د.ن]،[د.ب]،[د.ت]، ص47).

[2] جورج المصري: الإطماع الإسرائيلية في المياه العربية، الطبعة الأولى، مركز الدراسات العربية الأوروبية، 1996، ص ص 78، 80.

هاته المنطقة، إلا أن اتفاق بوليه نيوكومب[1] والمسح الجغرافي للحدود اللبنانية-الإسرائيلية من 5 إلى 15 كانون الأول 1949 يثبت أن مناطق العرقوب ومزارع شبعا هي ضمن الأراضي اللبنانية.[2]

1-2-الإطار السكاني

تتم دراسة التركيبة السكانية وفق عدة عوامل منها: العدد والسن والميولات لكل فئة، مما ينجم عنها ترابط وتفوق ونمو إذا كانت هناك علاقة في التاريخ والدين والتوجه السياسي، أو تناحر إذا كانوا شيعا مختلفة في التوجهات، السياسية أو الدينية، وخير دليل على ذلك ما حدث في لبنان، فلتركيبته السكانية دور في الحرب الأهلية اللبنانية، وما إنجر عنها من صراعات وتناحرات.[3]

لا يمكن معرفة الأغلبية وتحديد الطبيعة السياسية والاجتماعية والثقافية، إلا إذا كان هناك إحصاء سكاني دقيق، وهذا ما لم يحدث منذ سنوات، حيث أدت التناحرات والحروب إلى عدم إحصاء عدد سكان لبنان، فمنذ 1932 لم يتم إجراء أي تعداد سكاني بسبب التعقيدات المذهبية، وقد شهد لبنان دوال معاركه هجرة قسرية مما أدى إلى صعوبة تحديد عدد السكان.[4]

ومع اندلاع الحرب الأهلية 1975 تباينت واختلفت التقديرات حول عدد السكان فهناك من قدرها بـ 2720000 نسمة، وهناك من قدرها بـ 2550000 نسمة، ومع حلول عام 1980 أصبح

---

(1) بوليه نيوكومب: وقع هذا الاتفاق في 3 شباط 1922، من قبل ممثل الانتداب الفرنسي الكولونيل بوليه، ممثل الانتداب البريطاني نيو كامب، بهدف ترسيم الحدود بين لبنان وسوريا من جهة وفلسطين من جهة أخرى(ينظر: جورج دانيال جان: الاتفيات العربية الإسرائيلية، الجزء الثالث، الطبعة الثانية، دار نوبليس، بيروت، 2002، ص623).

(2) سامية محمد جابر: قضايا العالم العربي، دار النهضة العربية، بيروت، 2003، ص ص 215، 223.

(3) حسين قادري: دور القوى الإقليمية (إسرائيل، سوريا، منظمة التحرير الفلسطينية) في الحرب الأهلية اللبنانية وموقف الدولتين العظيمتين 1975-1982، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية قسم: العلاقات الدولية، إشراف عبد العزيز جراد ، جامعة الجزائر، (1990-1991)، ص 14.

(4) جورج قرم: لبنان، المرجع السابق، ص 12.

العدد حوالي 3360000 نسمة، ومن خلال هذه الإحصاءات المتباينة نستخلص غياب إحصاء رسمي دقيق، وعليه لابد من نورد توزيع سكان لبنان حسب السن ضمن الجدول التالي:

الجدول رقم 2 : يوضح توزيع سكان لبنان حسب السن

أقسام السن	عدد السكان	النسبة %
حتى سن الرابعة	148000	%14
من 5 إلى 11 سنة	170000	%16
من 12 إلى 20 سنة	213000	%20
من 21 إلى 50 سنة	393000	%37
من 51 إلى 65 سنة	096000	%09
من 66 سنة فما فوق	043000	%04

المصدر: حسين قادري: دور، المرجع السابق، ص 16.

حسب الجدول المرفق فان سكان لبنان هم من الطبقة الشابة، حيث أن الذين تقل أعمارهم عن 50 سنة يمثلون 87% مما يعبر عن طاقة شابة تستطيع النهوض بطاقات الشغل، إلا أنها تحتاج إلى بنية تحتية في جميع المجالات جد معتبرة كالمدارس والمستشفيات والمرافق العامة..الخ. ويتحكم في توزيع سكان لبنان عدة عوامل منها المناطق الجغرافية والتركيبة الطائفية:

- **توزيع السكان حسب المناطق اللبنانية**

يتواجد سكان لبنان بكثرة في الواجهة البحرية لاسيما السفوح الغربية للسلسلة الساحلية والسهل الساحلي على عكس المناطق الداخلية، التي يتواجدون فيها بنسب قليلة، وقسمت الواجهة البحرية إداريا إلى محافظات بيروت ولبنان الشمالي وجبل لبنان والجزء الأكبر من لبنان الجنوبي (أقضية صيدا، صور، النبطية، بنت جبيل) (ينظر الملحق رقم3: ص88)، أما الكثافة

العليا فنجدها في قضاء (بعبدا) أكثر من 300 في كلم^2، و"قضاء المتن" و"عالية" 300-200 في كلم^2، أما الكثافة في بقية أقضية الواجهة البحرية فهي متوسطة سواء في الشمال أو الجنوب وتتراوح في محافظة "البقاع" وقضائي "جزين و مرجعيون" 100- 20 نسمة في كلم^2 (ينظر للملحق رقم4: ص89).[1]

الجدول رقم 3:يوضح السكان حسب المناطق اللبنانية

المحافظة	مركز المحافظة	مساحة المحافظة (كيلومتر مربع)	سكان المحافظة (نسمة)	الاقضية	عدد السكان الأقضية	عدد القرى الأقضية
لبنان الشمالي	طرابلس	2004 كلم^2	506.79	عكار	125.751	174
				طرابلس	162.496	52
				الكورة	53.128	43
				زعرتا	61.823	48
				شيري	47.482	22
				النيرون	55.399	68
جبل لبنان	بعبدا	1893 كلم^2	622.284	جبيل	60.679	114
				كسروان	67.536	92
				المتن	151.715	131
				بعبدا	112.419	69
				عالية	89.166	85
				الشوف	131.769	122

[1] محمد عبد الفتاح وهيبة: في جغرافية السكان، دار النهضة العربية، بيروت، 1975، ص 235.

لبنان الجنوبي	صيدا	2022 كلم^2	404.425	صيدا	80.000	102
				صور	72.811	68
				حزين	48.007	98
				النيطية	59.771	59
				بنت جبيل	60.621	41
				مرجعون	53.921	30
				حاصبيا	29.294	18
لبقاع	زحلة	4232 كلم^2	320.967	الهرمل	21.246	29
				بعلبك	111.040	78
				زحلة	106.498	45
				جب جنين	52.255	37
				راشيا	29.928	62
بيروت	بيروت (عاصمة لبنان)	19 كلم^2	298.129	-	-	-
مجموع لبنان	-	16.170 كلم^2	2.151.884	-	2.151.884	1.653

المصدر: أحمد حسن سيد أبو العينين: لبنان دراسة في الجغرافية الطبيعية، دار النهضة العربية، بيروت،1980 ، ص 23.

حسب الجدول المرفق نلاحظ أن سكان لبنان مقسمون حسب المحافظات، كل محافظة مقسمة إلى عدة أقضية منها إلى عدت قرى، وهنا نلاحظ أن سكان لبنان يرتكز في المدن الكبرى كبيروت وطرابلس صيدا أو المدن الساحلية، وعليه فان مجموع سكان لبنان في المدن يقدر بـ 2.151.884 نسمة وعدد سكان القرى 1.653 نسمة.

وقد كان الاعتداء الإسرائيلي على الجنوب اللبناني، واندلاع الحرب الأهلية اللبنانية سنة 1975 زعزعة في التوزيع السكاني، وزيادة الهجرة السكانية خاصة بعد امتلاك الوسيلة العسكرية من قبل معظم التنظيمات السياسية والدينية وسيطرتها على مدن وأحياء معينة، مما أدى إلى نزوح المواطنين من تلك المناطق الغير منتمين إليها طائفيا أو سياسيا، وهكذا أصبحت الحرب الأهلية عاملا مهما في توزيع سكان لبنان حسب انتماءاتهم المذهبية.[1]

-توزيع سكان لبنان حسب الطوائف:

للتنوع الطائفي المذهبي في لبنان دور مهم في الأحداث الكبرى التي أثرت سلبا أو إيجابا في تاريخ " بلد أرز" ، ومن هنا يأتي التقوقع الطائفي لسكان لبنان حسب الجدول التالي:

الجدول رقم 4: يوضح : توزيع السكان حسب الطوائف

الطوائف المسيحية		**الطوائف الإسلامية**		**طوائف أخرى**
الطائفة %	**الطائفة%**	**الطائفة%**	**الطائفة%**	
الموارنة 29	الأرمن 6.2	السنة 30.8		
الروم الارتودكس 10	فئات مسيحية أخرى 2.2	الدروز (الموحدون) 6.3	الشعبة 18.2	% 1
الروم الكاثوليكية 6.3				
النسبة العامة للمسيحيين 53.7 %		النسبة العامة للطوائف الإسلامية 45.3		

المصدر: عبد الوهاب وهيبة: في جغرافية، المرجع السابق، ص 240.

(1) حسين قادري: دور ، المرجع السابق، ص 18.

نلاحظ من خلال الجدول المرفق أن نسبة المسيحيين من كل الطوائف مرتفعة، على عكس المسلمين، ويأتي هذا الاعتقاد بعد ضم المهاجرين من المسيحيين لسكان لبنان بالإضافة إلى قدوم الأرمن إلى لبنان عقب الحرب العالمية الأولى، وعلى هذا الأساس تفوقت الطائفة المسيحية على الطائفة الإسلامية.

لطالما دلت الإحصاءات المتعلقة بالتقسيم الطائفي في لبنان على الكثير من السلبية نظرا للتضارب الذي حصل في المراحل اللاحقة بين الطوائف، ونخلص إلى أن كل طائفة تنحاز في تقدير إحصائياتها لنفسها لغرض سياسي، فإحصاء "موسى الصدر" يهدف إلى إعادة النظر في قانون الانتخابات من ثم توزيع المناصب السياسية والإدارية، أما "الكتائب" فيؤكد أن الموارنة مازالوا متفوقين عدديا و بالتالي يبقي الوضع على ما هو عليه و للإشارة فإن لبنان يحتوي على 17 طائفة واحدة يهودية صغيرة الحكم و11 طائفة مسيحية و5 طوائف إسلامية موزعين كالآتي:[1]

– الطائفة المسيحية: وهي تتكون من فرق متعددة أهمها:

أ – الطائفة المارونية: تعتبر الطائفة الأكثر نفوذا أو امتيازا و يتمركز الموارنة بالتحديد في جبل لبنان.

ب – طائفة الروم الكاثوليك: تتوزع هذه الطائفة في كل من العاصمة بيروت وزحلة وهي الطائفة المسيحية الأكثر عددا بعد الموارنة.

أما الطوائف المسيحية المتبقية فهي قليلة في حجمها مثل الطائفتان الأرمنية الأرثوذكسية والأرمنية الكاثوليكية و البروستانتية والسريانية واللاتينية ... الخ.[2]

---

[1] حسين قادري: دور ، المرجع السابق، ص 21

[2] زين العابدين بن شمس الدين نجم: تاريخ العرب الحديث والمعاصر، دار الميسرة، عمان، 2011، ص ص 49،50 .

-الطوائف الإسلامية: وهي كالآتي:

أ- الطائفة الشيعة: يطلق عليها لقب المتاولة[1]، ويتوزع الشيعة في الجنوب اللبناني وسهل و البقاع وبعلبك والهرمل ويمثلون 24 % من حيث التعداد السكاني.

ب – الطائفة السنية: يتمركز غالبية السنة في شمال لبنان، وبالتحديد في طرابلس بالإضافة إلى تواجدهم بمدن الساحل.

ج – الطائفة الدرزية: ظهرت هذه الطائفة في القرن الحادي عشر في الجنوب اللبناني نتيجة اندماج طوائف من الشيعة والإسماعيلية وغيرها، وتوسعت هذه الطائفة شمالا باستثناء الساحل والبقاع، واستولى الدروز على منطقة الشوف في عهد الحروب الصليبية، وتمثل هذه الطائفة 07 % من مجموع السكان بالإضافة إلى الطائفتان العلوية والإسماعيلية ... الخ.[2]
مما سبق يتضح بأن الطابع المميز للبنان هو التنوع الطائفي، وهذا التنوع القديم ناتج بسبب انصهارها مع الحضارات المتعاقبة عليها، ولذلك فإن للبنان طابع ثقافي عربي ممزوج بطابع غربي، هذا ما جعله يمر بالعديد من الأزمات الداخلية حول الهوية السياسية التي تنادي بها كل طائفة.[3]

---

[1] المتاولة: لقب يطلق على الشيعة جبل عامل و بعلبك في لبنان و قيل سمو بذلك لقولهم: كن وليا لعلي(ينظر: شوقي أبو خليل: الحضارة العربية الإسلامية الفرق والمذاهب الإسلامية، الطبعة لأولى، دار الو في، الجزائر، 2011، ص 300).

[2] عمر عبد العزيز عمر :تاريخ لبنان الحديث،1515 -1516 ، دار النهضة العربية ، بيروت، 2004، ص ص 13،16،17 .

[3] إبراهيم الفاعوري: تاريخ الوطن العربي، الطبعة الأولى، دار الحامد، عمان، 2011، ص 181 .

2- أوضاع المنطقة قبيل الحرب الأهلية اللبنانية

2-1-الأوضاع السياسية

لدراسة الأوضاع السياسية اللبنانية قبيل 1975، لابد من العودة إلى ما قبل الاستقلال لما لها من تأثير في الحرب الأخيرة، وذلك بسبب القوانين والدساتير التي فرضها الانتداب الفرنسي على لبنان.

عمل الانتداب الفرنسي على ضرب الوحدة الوطنية عن طريق تعميق النزعة الطائفية(1) والتي لا يزال لبنان يعيشها إلى اليوم وذلك برسم المعالم السياسية من خلال إسناد الرئاسة "للمسيحيين" عموما و"الموارنة" خصوصا.(2) ومنحت رئاسة الوزراء "للسنة" ورئاسة مجلس النواب "للشيعة"، أما نيابة رئاسة الوزراء فهي امتياز الروم الارثودكس وقسمت المقاعد الوزارية بطريقة محسوبة للدروز والكاثوليك والأرمن سائر الطرائف الأخرى، بينما حصص الإدارة والقضاء فتتوارثها كل طائفة كابرا عن كابر، وقد تمسك المسيحيون بهذا التقليد كضمانة لهم وذلك على حد تعبير أحد قادتهم أنه "ضمانة المسيحين تحل محل ضمانة الانتداب الفرنسي ... إنها صمام الأمان وخط الدفاع الأخير عن الاستقلال".(3)

ورغم رفض السلطة الفرنسية إعادة الحياة الدستورية إلى لبنان، فقد تمكن الشعب اللبناني من إجبارها على إجراء انتخابات حرة في لبنان، والتي ظفر بالأغلبية المطلقة فيها العناصر الوطنية المعادية للسياسة الفرنسية، وكانت نتيجتها بشارة الخوري (1890-1950) كأول رئيس جمهورية منتخب من قبل ممثلي الشعب في عهد الاستقلال و الدكتور رياض الصلح (1894-

(1) الطائفية: هي شكل من أشكال التحزب وهي في العديد من الحالات تتناقض مع الديمقراطية، كما أنها تعني الشمولية في جوهرها بحيث تمنع تمثيل كافة المواطنين وتحد من الرغبة في الاستقلالية إضافة إلى تعميق العنصرية.(ينظر: Ziad Hafez : ('la rente et le confessionnalisme au Liban', confluence méditerranée, n°70 (mars)2009, P100).

(2) زين العابدين شمس الدين نجم: تاريخ العرب الحديث والمعاصر، دار المسيرة، عمان، 2011،ص 225.

(3) عصام نعمان: إلى أين يسير لبنان، دار الطليعة، بيروت، 1979، ص 18.

1951) رئيسا للوزراء، ولكنها واجهت عقبة عدم قدرتها على إصدار أي قرار دون موافقة المندوب الفرنسي، مما دفع لبنان المطالبة بنقل المصالح والإدارة تحت إشرافها حتى تتمكن من ممارسة سياستها العامة، فرفضت السلطات الفرنسية ذلك، فساد عدم ثقة بينهما، وعليه تألفت لجنة برلمانية في لبنان للنظر في تعديل الدستور، قضت هذه التعديلات بإلغاء أي إشارة للانتداب في الدستور واثبات السيادة للبنان الوطنية، وعلى الفور وقعها رئيس الجهورية ونشرت الجريدة الرسمية في اليوم التالي حتى لا يتمكن الفرنسيون من تقديم أي اعتراض عليها رغم إعلان المقيم الفرنسي ببطلانها لعدم الاتفاق مع فرنسا بهذا الخصوص، الأمر الذي دفع السلطات الفرنسية إلى القبض على رئيس الجمهورية وأعضاء الوزراء، وتنصيب "إميل أده"[1] رئيس الجمهورية، وكذا تعطيل المجلس النيابي وتعليق العمل الدستوري الأمر الذي أدى إلى اندلاع مظاهرات وطنية في مختلف إنحاء لبنان، فعمدت فرنسا على اتخاذ تدابيروا إجراءات قاسية ضد اللبنانيين، وا إزاء ذلك احتج كل من العراق ومصر والولايات المتحدة وبريطانيا على الوضع القائم في لبنان، فاضطرت فرنسا إلى إصدار بيان قررت أن تعيد الرئيس بشارة الخوري والوزراء اللبنانيين إلى مناصبهم.[2]

وقد سعى بشارة الخوري ورفيقه رياض الصالح إلى ضرورة الاتفاق لرسم المعالم السياسية للبنان المستقل، وقد تمثلت خلاصة هذا الاتفاق في "الميثاق الوطني"، واهم أحكامه إسناد رئاسة الجمهورية للمسيحيين الموارنة ورئاسة الوزراء للمسلمين السنة ورئاسة مجلس النواب للشيعة، ووازن الميثاق الوطني بين مختلف الطوائف ليشمل المناصب العسكرية والمراكز القضائية

([1]) إميل اده (1883-1949) : من أصل سوري مسيحي، عمل كمحام، وكان ناشطا على المسرح اللبناني منذ ح.ع.1 وقد كان عضو في مجلس النواب اللبناني ثم رئيسا للمجلس ثم عضو مجلس الشيوخ ثم رئيسا للوزراء إلى أن وصل إلى رئاسة الجمهورية اللبنانية (ينظر نجيب الريس: "أحاديث من الماضي": مجلة المستقبل، العدد 478، السنة العاشرة، السبت 19 ابريل 1986، دار الصحافة، بيروت، ص ص 53، 54.

[2]جهاد مجيد محي الدين:العراق والسياسة العربية 1941_1958،مركز الدراسات الإرشاد ،بغداد ،1980،ص ص 359،396،400.

والإدارية، وبالرغم من انه اتفاق عرفي ظل محافظا على علاقات الطوائف الدينية ومرجعا يعود إليه اللبنانيون لتهدئة أزماتهم، واتفق كل من بشارة الخوري ورياض الصلاح على عدم تجدد الخلافات الطائفية والتصدي للمؤامرة الفرنسية التي سعت لإعادة إميل اده للحكم، قام الرجلان بتحديد العلاقة بين الطوائف بقصد إقامة توازن فيما بينها، وعلى هذا الأساس بني الميثاق على فكرة التوازن لا على إلغاء الطائفية.[(1)]

وعليه تكريس الوضع الطائفي بلبنان من خلال نص الدستور، ومن أهم مواده التي رسخت الطائفية هي المادة (95) والتي نصت على توزيع المناصب الرئاسية حسب الطوائف اللبنانية، وجاء في المادة 95 : «بصورة مؤقتة والتماسا للعدل والوفاق تمثل الطوائف بصورة عادلة في الوظائف العامة والتشكيل الوزاري، دون أن يؤدي ذلك إلى ضرورة الإضرار بمصلحة الدولة» وبالرغم من أن هذه المادة جاءت بحالة ظرفية ومؤقتة إلا أن ممارستها من قبل اللبنانيين جعلها مادة دائمة في الدستور اللبناني، ولعل أهم ما زاد في ترسيخ الطائفية هو قانون الانتخاب الذي أسهمت الإدارة الاستعمارية في صياغته رغم بعض التعديلات التي أدخلت عليه إلا أن استمرار طابعها الطائفي مقارنة بفترة ما قبل الاستقلال مازال قائما مما يدل على أن التعديلات لم تكون سوى تعديلات شكلية.[(2)]

نرى بأن أوضح مثال على فساد النظام السياسي يتجلى في تزوير الانتخابات النيابية في 25 أيار 1947 ومطالبة كمال جنبلاط بالإصلاح الجذري حتى يكون هناك تمثيل فعلي لإرادة الناخب مجددا اهتمامه بإصلاح النظام وإلغاء التمثيل الطائفي من الدستور وقانون الانتخاب لمنع أي تأزم في الداخل اللبناني وعبر جنبلاط عن حساسية الوضع اللبناني كما يلي: « لقد

---

(1) حسين خليل: التاريخ السياسي للوطن العربي، منشورات الحلبي، بيروت، 2012، ص 202.

(2) خالد مصطفى مرعب:مشكلات بناء الدولة الحديثة في لبنان والوطن العربي، دار النهضة العربية، بيروت، 2010، ص ص 103، 105.

كان الفرنسيون يريدون إلغاء الطائفية السياسية. [1] واليوم صار الظلم أكثر حدة وأكثر تصاعدا، وأخيرا مشروع قانون الانتخاب كان قد جرى الاتفاق على كافة الأسس الهامة فيه من قبل جميع الأحزاب اللبنانية بما فيها حزب الكتائب ويجب أن ننتهي من تعديله في أقرب وقت، وكذلك فإن الدستور لا يجوز أن يبقى جامدا متحجرا، وان المساواة بين المواطنين يجب أن توضع على أسس صحيحة ولذلك يجب أن نكلف لجنة من المحاميين لوضع مشروع دستور جديد»[2]

وقد تم تعديل دستور في عهد كميل شمعون للظفر بولاية ثانية، وعلى اثر ذلك قاوم المواطنون هذا الاتجاه، فاتخذت الحكومة تدابيروا ٍجراءات قاسية ضدهم مما أدى إلى ظهور أزمة داخلية، وبعد اغتيال الصحفي "نسيب المتني" صاحب جريدة التلغراف عام 1958، ثار الرأي العام واتهمت الحكومة بتدبير الجريمة كمقدمة لاغتيالات أخرى، وكاحتجاج على سياسة الحكومة دعت جبهة الاتحاد الوطني اللبناني إلى القيام بإضراب عام حتى يعزل كميل شمعون، قامت الحكومة على أثرها برقابة الصحافةوا ٍرهاب الشعب وحل الإضراب، ومع تمادي الحكومة باستعمال العنف تشكلت منظمات المقاومة الشعبية المسلحة التي سيطرت على مساحات واسعة من لبنان، ومع عجز الحكومة على إيجاد حلول للأزمة اللبنانية وتمسكها بالحكم فقد وجهت اتهامات إلى الجمهورية العربية المتحدة وطلبت من الدول العربية إرسال بعض قواتها العسكرية للدفاع عن سلامة وصيانة سيادته واستقلاله من التدخل الخارجي، كما أوحت الدول الغربية إلى الحكومة اللبنانية بطلب التدخل الأجنبي من مجلس الأمن، وهذا ما قامت به الحكومة، ومع تفاقم الأسباب التي أدت إلى ضعف الحكومةوا ٍلحاحها للطلب من الأمريكان التدخل الفوري استجابت هذه الأخيرة لذلك ومن هنا اتضحت نوايا الأمريكيين الحقيقية في إقامة قاعدة

---

(1) الطائفية السياسية: تحمل الطائفية السياسية نتائج سلبية في الواقع إلى انه ينظر من جهة قانونية كونه يعد شكل من أشكال التنظيم السياسي للمجتمع، حيث يتم تنظيم جهاز الدولة على أساس الإرث التاريخي والديني للمؤسسات، (ينظر:
Charbel Nahas : le confessionnalisme au Liban, de fonctionnement discursif et idéologique vers une position du problème, école des hautes, études en sciences sociales,Liban,1980, p13).

(2) نبيل هادي: كمال جنبلاط التحدي الكبير، الطبعة الثالثة، دار الفرابي، بيروت، 1985، ص ص 62، 65.

للاستعمال في لبنانوا ٍعادة الحكم الشرعي الهاشمي للعراق ونظرا للتجاوب الكبير بين الثورة العراقية والقومية العربية قبع الجيش الأمريكي في لبنان وحاولت الولايات المتحدة تبرير وجودها فيه لغرض صيانة لبنان.[1]

بالإضافة إلى طبيعة النظام السياسي اللبناني فان بروز الأحزاب السياسية التي ينبع توجهها على أساس طائفي، والتي تعمل على ترسيخ الطائفية وجعلها في صراع مستمر مع الأحزاب التي تنادي بإلغاء النظام المعمول به قسمت بذلك الأحزاب إلى يمين ويسار، وتمثلت الأحزاب المحافظة اليمينية في (الكتائب، الوطنيون الأحرار، الكتلة الوطنية...الخ)، أما الأحزاب الراديكالية اليسارية فتمثلت في (الحزب التقدمي الاشتراكي، الشيوعي البعث العربي الاشتراكي، التنظيمات الناصرية...)، والتي اختلفت حول النظام السياسي اللبناني حيث دعت الأحزاب اليمينية إلى تكريس الطائفية والإبقاء على التوزيع الطائفي للمقاعد النيابية بينما تدعوا الأحزاب اليسارية إلى إلغاء الطائفية واعتماد التمثيل الحزبي والعلماني.[2]

لم يبق الصراع بين الأحزاب اللبنانية حول التصحيح الدستوري وقانون الانتخاب بل توسع ليشمل التواجد الفلسطيني في لبنان، والذي شكل مع الحركة الوطنية اللبنانية قوة مشتركة لبنانية فلسطينية، و التي أصبحت تشكل خطرا على الأحزاب اليمينية الانعزالية، وعليه سعت هذه الأخيرة ضرب الحركة الوطنية اللبنانية التي تهدد امتيازاتها الطائفية والطبقية وسحق المقاومة الفلسطينية التي تعتبر حركة تحررية مناهضة للعنصرية والطائفية، وهذا ما يفسر النظرة المسيحية المارونية تجاه القضايا العربية حيث رأت أن لبنان ذو الوجه المختلف لا يستطيع تحمل نتائج المقاومة الفلسطينية الإسلامية، ولابد للفلسطينيين احترام السيادة اللبنانية وعدم المساس بها، فكان أما القيادة الانعزالية المحافظة على مصالحها فسعت لاستخدام القوة

---

(1) أميل الغوري: صراع القومية العربية من معركة القناة إلى ثورة العراق، مطابع فتى العرب، دمشق، 1958، ص ص 164، 165، 166.

(2) عصام نعمان: إلى أين ، المرجع السابق، ص 63.

العسكرية لحسم الموقف لصالحها ضد المقاومة الفلسطينية وحليفتها الحركة الوطنية اللبنانية، وبدأت المؤامرة بمقتل " معروف سعد" ثم مجزرة "عين الرمانة" التي أثبتت تعذر الفريق الانعزالي لحسم الصراع، إلا أنها وجدت في إسرائيل أحسن حليف ليقابلها فريق القوة الوطنية المتحالف مع الثورة الفلسطينية.[1]

وبالمقابل كانت القوى الوطنية والتقدمية في صراع حول ضرورة الإصلاح السياسي والاجتماعي اللبناني إلى مشاركة الشعب العربي في كفاحة التحرري، ويتجلى ذلك من خلال اقتراحه توحيد الهدف العربي وا إنشاء "القوة الثالث" ومناصرة الشعب الفلسطيني، فالقوى الوطنية والتقدمية لم تقتصر مطالبها بالإصلاحات الداخلية بل عملت على حماية ومناصرة المقاومة الفلسطينية.[2]

في خضم ذلك ر أت القوى الانعزالية هذا التلاحم بين المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية قد يقضي نهائيا على الوجود الحر للطوائف المسيحية، خاصة مع اندلاع الثورة الإسلامية موالية لها، كل هذا دفع بحزب الكتائب إلى التحالف مع العدو الصهيوني بهدف حماية "المسيحيين الموارنة" من التيار الإسلامي واللبناني والمقاومة الفلسطينية الأمر الذي أدخل لبنان في صراع طائفي مقيت.[3]

2-2-الوضع الاقتصادي:

أدت سياسة التبعية للغرب التي ورثها لبنان منذ عهد الانتداب إلى ربط الاقتصاد اللبناني بالاقتصاد الفرنسي، وقد أعطت هذه الأخيرة خلال تواجدها في لبنان الفرصة "للموارنة" للسيطرة على القطاع الاقتصادي بجميع أنواعه، مما جعلت الطائفة المارونية على رأس الهرم،

---

[1] محمد طي: لبنان في الخريطة الامبريالية الجديدة، دار الطليعة، بيروت،[د.ت]، ص 55.

[2] نبيل هادي: كمال، المرجع السابق، ص 80.

[3] جورج قرم: لبنان ، المرجع السابق، ص 125 .

والطوائف الأخرى تحتها وهذا ما جعلهم في صراع مع الطائفة المارونية البرجوازية التي ارتمت في أحضان الامبريالية مما جعل لبنان يدور في فلك الرأسمالية التي تسعى للسيطرة واستغلال الاقتصاد اللبناني، وهذا لم يسمح بنمو القطاعات الإنتاجية.[1]

لم تحظى الزراعة بالاهتمام الكبير على عكس التجارة فقد عانت الزراعة الإهمال والتبعية للدول المنتدبة، وبالرغم من أن نسبة الأراضي الزراعية تمثل 22% عام (1946)، لتدهور بشكل مستمر ليصل إلى 20% عام (1948) إلى 12% عام (1964) إلى أقل من 9% عام (1974)، وهذا ما يؤكد أن القطاع الزراعي كان الأكثر تدهورا عكس الصناعة التي شهدت نهوضا نسبيا في عهد الانتداب حيث بلغت نسبة مساهمة الصناعة اللبنانية في الدخل القومي 14.5% عام (1948) لترتفع إلى 16.7% عام (1974) بالإضافة إلى القطاع التجاري الذي لقي تأييد من قبل الانتداب كأحد ابرز القطاعات التي نالت التشجيع الكامل من الفرنسيين، استطاع مرفأ بيروت استقبال وبعث كافة السلع، وأصبح لبنان يقوم بدور الوسيط بين المنتوجات الغربية والأسواق العربية.[2]

على هذا المنوال سار لبنان بعد الاستقلال فلم يعطي أهمية كبيرة لقطاعي الصناعة والزراعة التي وصلت عام 1970 إلى 13.6% و 9.2% مقابل القطاع الخدماتي والتجاري، حيث بلغ إجمالي الناتج القومي 50% ومما ساعد على إحياء تجارة الموقع الجغرافي عبر البر أو البحر بين لبنان ودول الخليج من جهة وسورية والأردن من جهة أخرى، لذلك فان أي تأزم في العلاقات بين الدول يؤدي إلى إغلاق الحدود وتكديس السلع، وعليه فقد قامت مشروعات خاصة بتطوير الموانئ اللبنانية، لكن الأزمة السياسية الداخلية حالت دون ذلك بالإضافة إلى

---

(1) محمد طي: لبنان، المرجع السابق، ص ص 30، 32.

(2) خالد مصطفى مرعب: مشكلات، المرجع السابق، ص ص 57، 59، 61.

التخلف الذي عاناه القطاع الزراعي في الجنوب الذي يعتبر ترجمة الصراع الطائفي وهذا ما أدى إلى إجهاض التنمية الاقتصادية بلبنان.[1]

إذا كان دور بيروت التجاري في المنطقة ساعد على قيام الاقتصاد اللبناني كونه يمثل حلقة وصل بين رأسمال السلع الخارجية والداخلية، فان ذلك لم يتوقف على هذا الحد بل أن التغيير الحاصل في الحركة الرأسمالية وتدفق نفوذ النفط العربي ورأسمالي الأجنبي إلى المصارف اللبنانية التي شهدت تنمية في القطاع المصرفي، واعتمدت البرجوازية التجارية في لبنان على مركزين إنتاجيين دون مساهمتهما في الإنتاج الخارجي أو الداخلي من حرف وزراعة بلبنان والعالم العربي، وقامت البرجوازية على دور الوساطة التجارية مقابل العمولة، وهو ماساهم في تطوير اقتصاد هش بالإضافة إلى تدهور الزراعة اللبنانية، وقلة اليد العاملة من 40% عام 1960 إلى أقل من 15% عام 1980 وذلك بسبب سياسة الدولة وضعف وسائل التقنية الزراعية، أما القطاع الصناعي فقد شهد انخفاضا بسبب إلحاق الاقتصاد اللبناني بالأسواق الرأسمالية العالمية. [2]

ونرى بان أوضح مثال على سلبية الاقتصاد اللبناني خاصة في الشطر الغربي من العاصمة بيروت يتجلى في عدة عوامل منها المناخ السائد وبالتحديد الجانب الأمني الذي يعتبر الركيزة الأساسية لأي نشاط اقتصادي مهما كان حجمه ونوعه وبفقدان هذا الجانب خاصة بالشطر الغربي، انتشار ظاهرة السلاح والاعتداء على الممتلكات العامة والخاصة، والواقع أن هذا

(1) حسين خليل: التاريخ ، المرجع السابق، ص ص 267، 269.

(2) عبد الفتاح جبالي: "مستقبل الاقتصاد اللبناني"،مجلة السياسة الدولية، العدد 74، اكتوبر1983، مؤسسة الأهرام، مصر، ص ص 18، 19.

الفلتان الأمني الداخلي جعل أصحاب المحلات والشركات والمؤسسات غير قادرين على التكيف مع الوضع.[1]

أن الضعف الحاصل في القطاع الاقتصادي راجع إلى التسيب الذي عم المؤسسات الرسمية وجعلها تعاني من صعوبات منها عدم قدرتها على تسيير الأمور الإدارية المتعلقة بالتنظيمات الداخلية، ويرجع هذا كله إلى تأزم الوضع السياسي، ودخول لبنان في صراع مما انعكس سلبا على الوضع الاقتصادي.[2]

وبالرغم من السلبيات الحاصلة فقد مر الاقتصاد اللبناني بتطورات نوعية، تبعا للموارد الطبيعية المتاحة والإمكانيات البشرية المتيسرة، وأدى هذا التطور الحاصل بلبنان إلى مزيد من الاعتماد على الخارج وتبعية للدول الصناعية الكبرى الذي تمثله أسواقه وأسواق الدول العربية، المصدر الحيوي لتصريف صادرات لبنان، وعليه فقد قدمت الدول الأوروبية، الدعم الكامل للمشاريع التي تسعى لبنان لإقامتها ما يؤكد أهمية لبنان وعلاقتها بأوروبا هي تلك الاتفاقيات المشتركة، ويتمثل أول اتفاق مع الاتحاد الأوروبي أي ما كان يعرف بالسوق الأوروبية المشتركة عام 1966، لتتولى عدة اتفاقيات بصدد تعزيز علاقاته مع الدول الأوروبية والمتوسطية.[3]

مما سبق يتضح لنا أن التبيان الطائفي لم يكن المؤثر الوحيد على الوضع اللبناني بل يعود تأزم الوضع الى جملة من العوامل التي كان لها دور كبير في الحرب الأهلية عام 1975 ومن بين هذه هذه العوامل الأوضاع السياسية والاقتصادية التي كانت سببا مباشرا في تأجيج الوضع.

---

(1) "اقتصاد بيروت الغربية على كف عفريت" ، مجلة المستقبل، العدد 184، السنة الثامنة، السبت 30 جوان 1984، دار الصحافة، بيروت، ص 46.

(2) " لبنان يختنق بين أزمته السياسية وانهياره الاقتصادي"،مجلة المعالم: العدد 348، السنة السابعة، السبت 13 أكتوبر 1990، بيروت، لبنان، ص 58.

(3) جورج دانيال جان:الاتفاقيات، المرجع السابق، ص ص 485، 499.

الفصل الأول:

الحرب الأهلية اللبنانية (1975-1989)

1-أسباب الحرب اللبنانية ومجرياتها

1-1-الأسباب الداخلية

1-2- الأسباب الخارجية

1-3- مجرياتها

2-اتفاق الطائف وا إنهاء الحرب

2-1 – محتوى اتفاق الطائف

2-2- إنهاء الحرب

بدأت النزاعات الداخلية النائمة منذ القدم تعود إلى الساحة اللبنانية، مستهدفة أمنه ووحدته الوطنية والجغرافية، فالتحول الديمغرافي " للبنان الكبير"، أصبح عاملا مؤثرا في الحياة السياسية اللبنانية بسبب التباين في التوزيع الطائفي، حيث أضحت كل طائفة تحمل خصوصيات ثقافية مختلفة رغم اعتراف الدستور اللبناني بمختلف الطوائف اللبنانية، غير أن الدين ظل جزءا من هوية الطائفة والولاء السياسي لها، الذي ساهم بدور غير بسيط في تفجير الحرب اللبنانية وتأجيج نارها، ويمكن إرجاع الأسباب التي أدت إلىاندلاع الحر ب الأهلية اللبنانية 1975 من حيث تقييمها إلى أسباب داخلية وأخرى خارجية.

1-أسباب الحرب اللبنانية ومجرياتها

1-1-الأسباب الداخلية:

أضحى التكوين الطائفي والحزبي للبنان، الذي عبر عنه الميثاق الوطني عام 1943 بتوزيع السلطة بين الطوائف اللبنانية، عاملا رئيسيا في إذكاء حدة الحرب الأهلية وذلك من خلال الصلاحيات الكبرى التي تولتها الطائفة المسيحية المارونية، على حساب الطوائف الأخرى، وعليه اعتبر هذا الميثاق ميثاقا طائفيا وليس وطنيا خاصة بعد التحول الديمغرافي الذي شهدته الطائفة الإسلامية، وتفوقهم العددي، هذا ما أثار مخاوف المسيحيين وجعلهم يتمسكون بالدستور اللبناني والرجوع إليه كونه يمثل ضمانة لهم أمام الخطر الإسلامي خاصة بعد تعزيز التواجد الفلسطيني بلبنان، وعليه فقد كانت التنشئة الطائفية التي جسدها ميثاق 1943 احد أهم الأسباب التي ساهمت في تعميق الشرخ بين اللبنانيين وانقسامهم إلى طرفين متصارعين.[1]

---

[1]عبد القادر محمودي: النزاعات العربية-العربية وتطور النظام الإقليمي العربي، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 2001، ص ص 493، 494.

وبالرغم من الاتفاق على مبدأ التوازن بين جميع الفئات اللبنانية إلا أن السيطرة المارونية ظهرت جليا من خلال تدخل الجيش اللبناني ذو الأغلبية المارونية في الحياة السياسية، وذلك عند قيام ثورة الشارع اللبناني ضد الرئيس بشارة الخوري عام 1952. فتدخل قائد الجيش فؤاد شهاب لإخماد فتيل الثورة والإشراف على الانتخابات الرئاسية، التي انتهت بفوز كميل شمعون برئاسة الجمهورية، وقد كان لهذا الأخير دور في التصدي للتيار اللبناني القومي المدعوم من سورية ومصر، وذلك باستعانته بالأمريكان من اجل حماية نفوذ الطائفة المارونية ضد التيار اليساري الإسلامي.[1]

إن التركيبة اللبنانية الداخلية تنطوي على ضعف شديد مصدره الصراعات الطائفية، وقد ساهم ظهور الزعيم الشيعي موسى الصدر بتغيير الداخل اللبناني، وقد عمل القائد على تعبئة الجماهير من طائفته وذلك بإنشاء حركة" المحرومين" التي سعت للمطالبة بحقوق هاته الطائفة المنبوذة من قبل النظام طوال السنين الماضية، داعيا الشباب للتمرد ومناهضة الوضع القائم، فالنظام الطائفي الذي إقامته السلطة المنتدبة على لبنان منذ 1920 لم تتمكن النزاعات السياسية بعد الاستقلال من تصحيح جوهره الرئيسي ألا وهو إلغاء الطائفية بالرغم من التعديلات الحاصلة عليه. هذا ما أدى إلى تأجيج ذلك الشعور بالنقص لدى الطوائف الأخرى.[2]

لم تعرقل الطائفية المسار السياسي فقط، بل كان للوضع الاقتصادي والاجتماعي نصيب من القانون الطائفي، المعتمد عليه حيث حصر النشاط الاقتصادي في بيروت وبعض أجزاء لبنان، وبالمقابل كان هناك إهمال شبه عام في المناطق الأخرى لاسيما الجنوبية والجبلية منها، وتزامن هذا الوضع مع الهجومات الإسرائيلية على القرى الحدودية، وما ترتب عنها من نوح العديد من

---

(1) محمد رفيق الطيب: العالم العربي والتحديات المعاصرة، الطبعة الأولى، دار النفائس، بيروت، 2010، ص ص 219، 220.

(2) جورج قرم: لبنان، المرجع السابق، ص 314.

سكان الجنوب إلى داخل المدن، فإرتفعت بذلك الكثافة السكانية خاصة بالعاصمة بيروت مما أدى إلى انتشار الفقر والبطالة، وأصبح بذلك لبنان مهددا بتصعيد كبير في أية لحظة.[1]

ازداد الوضع سوءا بسبب ضعف وفشل المسؤولين اللبنانيين في معالجة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية نتيجة لانقساماتهم السياسية الناجمة عن تلك القرارات الطائفية المنبثقة عن ميثاق 1943.[2]

في هذا الجانب صرح تقي الدين الصلح عن مسؤولية خراب لبنان قائلا « لقد أعطى اللبنانيون في ظل العهدين العثماني والفرنسي ما تعطيه الشعوب من اجل الاستقلال، لكنهم لم يعطوا الدولة والوطن المستقلين حقهما ليبقيا منيعين ليصمدا، لقد عامل اللبنانيون وطنهم كما يعامل ورثة الأغنياء ثروتهم فأنفقوا من رصيد الوطن، فالحرية لم يعطوها حقها من الصيانة فبالغوا في استعمالها حتى أوصلوها إلى حدود الفوضى، والديمقراطية توسعوا في ممارستها حتى أوصلوها إلى حدود الفساد والزيف والعدالة والمساواة والإنصاف وتكافئ الفرص وطلب الأفضل كانت كلها في أيديهم شعارات أكثر مما كانت أهدافا يسعون إليها».[3]

وعليه فالوا اقع الاقتصادي والاجتماعي في لبنان كما هو بسبب عدم سعي الدولة اللبنانية في طرح رؤية شاملة لإصلاح مؤسساتها، وذلك راجع للضغوط الناجمة عن التركيبة الطائفية للبنان والتي تجاهلت بدورها تلك القوانين والتشريعات.[4]

وجراء للسياسية التعسفية المنتهجة من قبل النظام الطائفي القائم خرجت تظاهرة لصيادي الأسماك في مدينة صيدا، احتجاجا على احتكار صيد الأسماك على الشواطئ اللبنانية من قبل الشركات الخاصة والمدعومة طائفيا، وعلى إثرها أصيب النائب اللبناني سعد معروف بجروح

([1]) يحي على العلي: التدخل الدولي في الشؤون اللبنانية منذ اتفاق الطائف عام 1989 حتى 2006، الطبعة الأولى، نجد للطباعة والنشر، دمشق، 2010، ص ص 58، 59.

([2]) حسان حلاق، قضايا العالم العربي، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، بيروت، 2007، ص 376.

([3]) عبد الكريم أم النصر: "لبنان مهدد بالزوال تعب العرب والعالم من وطن الحرب"، مجلة المستقبل، العدد 384، السنة الثامنة، السبت 30 يونيو 1984، دار الصحافة،بيروت، لبنان، ص ص 21،20.

([4]) خالد مصطفى مرعب:مشكلات ، المرجع السابق، ص 56.

خطيرة، أدت إلى حتفه، وهكذا تصاعدت وتيرة الاعتداءات إلى غاية التفجير الأخير عام 1975.[1]

سبقت الأحداث الدامية العديد من الإشكاليات التي هيأت للحرب منها إنتقال منظمة التحرير الفلسطينية بكامل أجهزتها إلى لبنان، وذلك بعد تصفيتها من قبل النظام الأردني عام 1969، ومنذ ذلك الحين وجدت المقاومة الفلسطينية في لبنان الحرية التي فقدتها في البلدان العربية، وسعت من خلال هذا إلى تحرير فلسطين انطلاقا من لبنان، هذا ما أثار رد فعل الأحزاب المسيحية التي رأت أن المقاومة الفلسطينية تحاول أن تسيطر على البلاد من خلال إستعمال أراضيها للقيام بعمليات عسكرية، وبذلك وجدت إسرائيل الحجة لضرب لبنان للرد على "المخربين" كما تدعيه في الجنوب اللبناني مركزا للهجومات التي تقوم بها المقاومة الفلسطينية.[2]

وعليه انقسمت الأحزاب السياسية إلى مؤيدة ومعارضة للتواجد الفلسطيني في لبنان فالمسيحيون يرون أن لبنان مستقل كما يجري من تحولات على الساحة العربية، في حين ترى الأحزاب اليسارية والإسلامية مشروعية الوقوف إلى جانب المقاومة الفلسطينية ووجوب مساندتها، ومما جعل الصراع يزداد وقوف الحكومة اللبنانية ضد تنامي القوة الفلسطينية المسلحة، التي دخلت في صراع معها 1969، فقدمت على إثارها حكومة كرامي استقالتها لرئيس الجمهورية شارل الحلو، ودخلت البلاد في أزمة طائفية لم تنته إلا بعد تدخل الوساطات العربية والرئيس جمال عبد الناصر حيث تم التوصل إلى «اتفاق القاهرة» في 3 نوفمبر 1969، الذي أعطى للفلسطينيين الحق في الكفاح المسلح والحرية والعمل والتنقل.[3]

ولعل ابرز حدث الذي يرجح اختيار نقطة البداية هو محاولة الجيش اللبناني عام 1973 القضاء على المقاومة الفلسطينية على أرض لبنان، وذلك باستعادة السيطرة على المخيمات

([1]) جويف صقر: قصة وتاريخ الحضارات العربية، الجزء الثاني، الطبعة الثانية،[د.ن]، بيروت، 1998-1999، ص 79.

([2]) علي صبح: النزاعات الإقليمية في نصف قرن 1945-1995، دار المنهل اللبناني، بيروت، ص ص 138، 139.

([3]) حسن الحسن: الأنظمة السياسية والدستورية في لبنان وسائر البلدان العربية الطبعة الثالثة، دار بيروت للنشر، بيروت، 1981، ص 199.

الفلسطينية، وبذلك اتهم الجيش من قبل الحركة الوطنية بمساندة المقاومة، بتنفيذ أجندة إسرائيلية تهدف للقضاء على المقاومة الفلسطينيةوا ٍزاء فشل الجيش وعجزه في القضاء عليها، قامت القوى السياسية المسيحية بتسليح مليشياتها وتدريبها بهدف مواجهة المقاومة الفلسطينية و حليفتها الحركة الوطنية الداعمة لتواجدها بلبنان.[1] وهكذا بدأت الأحزاب والمليشيات من كلا الطرفين بالحصول على السلاح، وأصبح المجتمع اللبناني يتفسخ من يومها، وقد صرح السفير الأمريكي في هذا الجانب قائلا: « لقد قلت لمسؤول لبناني كبير لن اذكر اسمه : ألست قلقان أن يؤدي المال والسلاح الذي يتدفق من الحكومات الأجنبية على الصحف والأحزاب السياسات والمليشيات إلى تمزيق لبنان إلى أجزاء؟ فأجابني: لا إن هذا أمر جيد ومفيد لميزان المدفوعات اللبناني ونحن اللبنانيون نعرف كيف تتصرف بالمال والسلاح، فقلت له: هل أنت متأكد من ذلك؟ فأجابني: هذه مشكلتكم انتم الأمريكيين أنكم لا تفهمون لبنان...»[2]

وقد صرحت المليشيات والأحزاب أن عدد مسلحين قدر عند كل من القوات اللبنانية هو إلى 5آلاف مسلح، و2500 مسلح من حركة أمل بالإضافة إلى مسلحي حزب الله والحزب التقدي الاشتراكي الذي وصل إلى 2000 مسلح، والتنظيمات الأخرى حول ألف مسلح.[3]

أما عن مصير السلاح الموجود بيد المليشيات فقد أكد أحد الضباط المسئولين حاجة الجيش لأسلحة هذه المليشيات بهدف تعزيز قوة الجيش اللبناني لكن محاولات الحكومة اللبنانية بضم المليشيات وتجريدها من أسلحتها باءت بالفشل.[4]

([1]) هنري لورانس: اللعنة الكبرى المشرق العربي والأطماع الدولية اللعنة الكبرى المشرق العربي والأطماع الدولية، ترجمة: عبد الحكيم الاربد، الطبعة الثانية، الدار الجماهيرية، بنغازي، ص ص 404، 405.

([2]) تمام البرازي: أمريكا والعرب شاهد عيان 1983-1990، الطبعة الأولى، دار الجيل، بيروت، 1992، ص 118.

([3]) " مسلحو بيروت يخلعون الكاكي"، مجلة العرب الدولية، العدد 564، السنة الحادية عشر، 28 نوفمبر 1990، الشركة السعودية للأبحاث والتسويق الدولية، بيروت، ص 16.

([4]) "سوق السلاح في بيروت الموحدة: الكلاشنكوف بـ 400 دولار"، مجلة العرب الدولية، العدد 596، السنة الحادية عشر،2، 8 جانفي 1991، الشركة السعودية للأبحاث والتسويق الدولية، ص 32.

1-2- الأسباب الخارجية:

تضافرت عوامل عديدة لوقوع الحرب الأهلية في منتصف السبعينيات ولم تكن الأحداث الداخلية وحدها التي أدت إلى تفجير الساحة اللبنانية بل لاعتبارات أخرى، عربية وفلسطينية تحديدا وشرق أوسطية أيضا.

بدأت بوادر الحرب الأهلية اللبنانية 1975، منذ الموجة الشعبية الكبرى التي شهدتها المنطقة العربية مطلع الخمسينيات والستينات، دعت فيها الشعوب العربية للانتقاض في وجة الرجعية الامبريالية بالوطن العربي، وتحويل أنظارهم للقضية الأساسية قضية فلسطين والمطالبة بالعمل العسكري لاسترجاع الأراضي العربية المغتصبة من قبل الكيان الصهيوني.[1]

وقد مس هذا الثراء المشجع لقيام الثورات في الدول العربية لبنان، وظهر الشعور القومي الذي دعى إليه الرئيس جمال عبد الناصر خاصة بعد إعلان الوحدة بين مصر وسورية 1958، فكانت بداية الحرب الأهلية قصيرة بلبنان، وذلك على اثر التغييرات الحاصلة في المنطقة العربية خاصة بعد سقوط الحكم الهاشمي في العراق وزعزعة حكم ملك الأردن، وعليه قامت الثورة اليسارية المناهضة لحكومة كميل شمعون التي تطلعت لارتباط لبنان بعروبته ووجوب مشاركته في قضايا الأمة العربية والدفاع عنها.[2]

وأصبح التحول الخطير من خلال محاولة الدول الغربية ضم لبنان إلى حلف بغداد. وهذا ما جعل الداخل اللبناني ينقسم نتيجة لسياسة الأحلاف الدفاعية التي انتهجتها الو.م.أ وحلفائها، وبذلك ظهرت فئتان أحداهما تدعوا للانضمام إلى حلف بغداد، وان أمن لبنان لا يكون إلا من خلال التحالف مع دول أجنبية، والأخرى ترى ضرورة في احترام مبدأ الحياد الايجابي وصيانة سيادة لبنان بالإضافة إلى التحولات العديدة التي طرأت على الساحة العربية والإقليمية ومالها من آثار سلبية على لبنان خاصة مع وقوع الصدام المباح بين المعارضة والمدعومة من مصر

(1) أحمد إبراهيم خليل: إسرائيل فتنة الأجيال "العصور الحديثة"، دار العهد الجديد، الطبعة الأولى، مصر، 1970، ص 344.

(2) محمد صادق صبور: الصراع في الشرق الأوسط والعالم العربي، دار الأمين، الطبعة الأولى، مصر، 2002، ص ص 106، 107.

وسوريا وحكومة شمعون وحلفائها في العراق والأردن، فالحالة السياسية التي مر بها لبنان سبب تحولات على الساحتين العربية والدولية كانت من إحدى الأسباب التي أدت إلى زعزعة الاستقرار وانقسام اللبنانيين ودخولهم في الصراع.[1]

بالرغم من التصالح الذي حدث بين الفئات المتصارعة بعد ثورة 1958، والذي انتهى بشعار "لا غالب ولا مغلوب"، كان الوضع الداخلي في تردي نتيجة كرب حزيران 1967 التي أدت إلى أزمة اقتصادية بسبب إفلاس البنوك والشركات.[2] وبظهور المقاومة الفلسطينية كجناح عسكري لمواجهة الاحتلال الإسرائيلي انطلاقا من الجبهات العربية وذلك بدعم من مصر وسورية اللتان رفضتا القيام بالعمل الفدائي على أراضيها، على عكس الأردن الذي قدم الدعم والمساندة مما أدى إلى تزايد نمو القوات الفدائية التي أصبحت خطرا على الحكم الأردني، فدخلت بذلك القوات الأردنية في مواجهة شاملة مع الفدائيين الفلسطينيين في 7 أيلول 1970 التي انتهت بطرد منظمة التحرير الفلسطيني من الأردن.[3] فلجأت المقاومة الفلسطينية إلى لبنان الذي أصبح المحتضن الوحيد لها، وهذا ما زاد من سخط "الموارنة" الرافضين للتواجد الفلسطيني بلبنان، فكان بذلك "أيلول الأسود" بمثابة نقطة تحول، عاش لبنان آثارها السلبية التي أدت إلى اندلاع الحرب الأهلية في منتصف السبعينات وزاد الأمر تعقيدا العمليات العسكرية التي قامت بها المقاومة الفلسطينية ضد إسرائيل بالخارج من خلال ضربهم لطائرة العال الإسرائيلية بأثينا التي نفذتها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.[4]

وقد ترتب عن هذا الهجوم قيام إسرائيل بحملات إنتقامية واسعة ضد الفلسطينيين في لبنان فعمدت إلى ضرب مخيمات اللاجئين وتدمير مراكز الفدائيين بالجنوب اللبناني، بالإضافة إلى هجوم الطيران الحربي الإسرائيلي على مطار بيروت مخلفا خسائر مادية تمثلت في تدمير كامل

([1]) جهاد مجيد محي الدين: العراق، المرجع السابق، ص ص 408، 410.

([2]) محمد طي: لبنان في خريطة، المرجع السابق، ص 51.

([3]) عبد الحليم مناع أبو العماش: القضية الفلسطينية في المؤتمرات القمة العربية 1946-1990، الطبعة الأولى، أمانة عمان الكبرى، الأردن، 2009، ص ص 123، 127.

([4]) محمد رفيق طيب: العالم العربي، المرجع السابق، ص 220.

طائرات الأسطول التجاري اللبناني، تحت مرأى من الجيش اللبناني، الذي لم يحرك ساكنا كرد على هذا الهجوم.[1]

يضاف على هذه العمليات على أحد أحياء بيروت في أفريل 1973 الذي أدى إلى مصرع ثلاثة من القادة الفلسطينيين البارزين، وتصاعدت بذلك حدة الصراع نتيجة للعمليات العسكرية المكثفة على لبنان، إلى أن تم التوصل إلى اتفاق " اتفاق ملكارت" القاضي بتحديد أماكن تمركز الفلسطينيين على الحدود وإلتزامهم بعدم شن أي حروب على إسرائيل انطلاق من لبنان، فالحملات العسكرية في لبنان كانت من ابرز العوامل التي ساهمت في انقسام اللبنانيين إلى طرفين متصارعين.[2]

أضفت التغييرات الحاصلة على الساحة العربية بعد حرب أكتوبر1973 بشكل سلبي على الداخل اللبناني، والتي أظهرت ملامحها بعد انتهاء الحرب الأهلية على الجهات الثلاث وتوقيع الأطراف المتنازعة على اتفاقية فك الاشتباك في 31 ماي1974، ومن خلالها تم الاتفاق على إعادة مدينة القنيطرة لسوريا وقناة السويس الشرقية لمصر، مقابل تراجع القوات المصرية-السورية من خط الهدنة ونشر قوة خاصة من الوحدات الدولية، ونتيجة لحرب أكتوبر1973 وما ترتب عليها من اتفاقيات سلام خاصة بين مصروا إسرائيل، أي ما يعرف باتفاقية " كامب ديفيد" وذلك بحضور كل من «أنور السادات»، و«جيمي كارتر»، ورئيس الوزراء الإسرائيلي «مناحيم بيجن»، وأصبح لبنان من خلال هذه المعاهدة القاعدة الوحيدة التي استقدمها الفلسطينيون لضرب إسرائيل.[3]

وكانت إستراتيجية كيسنجر من خلال جولاته في منطقة الشرق الأوسط هدف خبيث، وذلك في خلق نزاع وتصادم بين الدول العربية التي انقسمت إلى دول مؤيدة لإتفاقيات السلام، ودول معارضة لها، وزاد الصراع حدة بإخراج مصر من الصراع العربي الإسرائيلي بإبرامها لمعاهدة

([1]) جورج قرم: انفجار المشرق العربي من تأميم السويس إلى غزو العراق 1956-2006، دار الفارابي، الطبعة الأولى، لبنان، 2006،ص 318.

([2]) جوزيف صقر: قصة، المرجع السابق، ص ص 78، 83.

([3]) إبراهيم الفاعوري: جغرافية ، المرجع السابق، ص 196.

السلام "كامب ديفيد"وا ٍعطاء وعود كاذبة من قبل "هنري كيسنجر" المنظمة التحرير بانسحاب إسرائيل من الضفة الغربية فبإنسحابها سيعطي أمل جديد للفلسطينيين، كما انه سيطمئن الجهات القلقة في لبنان من التواجد الفلسطيني فيها [1]

وعلى غرار بعض الدول العربية المنادية بالمفاوضات والسلام مع إسرائيل، دعت لبنان من خلال الكلمة التي ألقاها الرئيس سليمان فرنجية في 14 نوفمبر 1974 مطالبا المجتمع الدولي بالاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره مع عدم تضييع فرص السلام، وهكذا تم عرض القضية الفلسطينية على الأمم المتحدة مكتسبة بذلك مكانة على الصعيد العالمي وتعاطف شعبي كبير، وتم الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي للشعب الفلسطيني بفضل المقاومة المسلحة ضد إسرائيل، وقد امتعضت بعض الجهات اللبنانية التي رأت أن استخدام القوة العسكرية من لبنان سيهدد النظام وبالتالي يهدد وجودها.[2]

1-3-مجريـاتـها:

كانت البداية الرسمية للحرب اللبنانية على خلفية الاتهام الذي وجه للفلسطينيين، من قبل حزب الكتائب بمحاولة اغتيال بشير الجميل زعيم حزب الماروني، والذي أدى إلى مقتل مرافقه "جوزيف أبو عاصي" وردا على هذه الحادثة تم الهجوم على إحدى الحافلات المدنية التي كانت تقل ركاب فلسطينيين، مما أدى إلى مصرع 27 شخص في منطقة عين الرمانة يوم 13أفريل1975.[3] هكذا اشتعل الاقتتال بين الطرفين، و أصبح الثأر هدف كلا الفريقين، وفي أوائل سبتمبر توسع العنف و أزداد تدريجيا خاصة بعد مقتل حوالي مئة شخص في الشمال لتدخل كل الطوائف المتواجدة بلبنان في حلبة الصراع القائم، رغم تفوق الذي حظي به الموارنة

---

(1) محمد رياض : مذكرات محمود رياض 1948-1978 البحث عن السلام .. والصراع في الشرق الأوسط، الطبعة الثانية، المؤسسة العربية، بيروت، 1985، ص ص 509، 510.

(2) عمر عبد العزيز عمر: في تاريخ العرب الحديث والمعاصر، الطبعة الأولى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2005،ص ص 357،358، 359.

(3) إبراهيم عبد الطالب: انهيار جدار عرب المشرق_، الطبعة الأولى، دار زهران، الأردن، 2010، ص 326.

في البداية.[1] و امتد الصراع بدخول الفلسطينيين في نزاع مع المليشيات المسيحية، و دخول مناطق عديدة في مواجهات خلال ثلاثة أيام،و استمرت بذلك المواجهة بين الأطراف المتنازعة بدخول الأحياء المسيحية والأحياء الإسلامية في نزاع كبير، ما أدى إلى مقتل العديد من المدنيين الذين كانو ا هدفا للقنص، وفي 28 ماي قام رشيد كرامي بتشكيل حكومة استجابة لدعوة فرنجية لكن محاولة كرامي باءت بالفشل، وانتشر العنف في كامل البلاد، ومما أدى إلى عودة بعض الهدوء هو إضراب موسى الصدر على الطعام والوساطة السورية و عليه تم تشكيل حكومة في 30 يوليو ضمت وجهاء لبنان منهم كميل شمعون، وطالبت الحركة الوطنية بوضع حد للطائفية فاعترضت بذلك الجبهة اللبنانية، واستئناف الصراع من جديد في مناطق أخرى منها: سهل، البقاع، الشمال، ونتيجة للاعتداءات المتواصلة بين الطرفين قسمت المناطق اللبنانية حسب الطوائف المتناحرة، وأقيم نظام الميليشاوي بها.[2]

وفي بداية عام 1976 بلغ القتال أشده في بيروت بالتحديد بالمركز التجاري بين ميليشيات الجميل من جهة والفلسطينيين ومن معهم من المسلمين والدروز من جهة أخرى، وكان عدم وجود أسلحة كافية لدى المسيحيين سببا في طلب المساعدة من إسرائيل، وهذا ما حدث عند ذهاب جوزيف أبو خليل إلى إسرائيل سرا ليطلب منها السلاح مع وجود الرابط المشترك بين المسيحيين والإسرائيليين المتمثل في العداوة لمنظمة التحرير وعرفات.[3]

ولم تكن أطراف الصراع في لبنان متمايزة تماما وكانت التحالفات تتغير خلال الحرب، فأطراف الصراع كانت تتقاتل ضمن فصائل دينية وسياسية تمثلت في المسيحيين " الموارنة" والمسلمين السنة والشيعة والدروز، ومنظمة التحرير الفلسطينية و الإسرائيليين وكذلك الجيش السوري، وجهات أخرى، وباندلاع الحرب كانت هناك الجبهة اللبنانية بزعامة كميل شمعون وقد حصلو ا على الدعم من سوريا في البداية، ثم من إسرائيل لاحقا وميليشيات بشير الجميل المتمثلة في

(1) محمد صادق صبور: الصراع، المرجع السابق، ص 108.

(2) هنري لورانس: اللعبة، المرجع السابق، ص ص 407، 408.

(3) أهرون بريغمان، جيهان الطهري: إسرائيل والعرب حرب الخمسين عاما_، ترجمة: سالم سليمان العيسي، الطبعة الأولى، دار الأوائل، سوريا، 2002 ، ص 189 .

القوات اللبنانية بالإضافة إلى الحركة الوطنية بقيادة كمال جنبلاط الدرزي ثم تليها منظمة التحرير الفلسطينية المتحالفة مع الحركة الوطنية اللبنانية.[1]

أدت هذه الحرب إلىتزايد أعمال العنف و الانتقام في مختلف المناطق والمدن والقرى والأحياء، و انتهت بتدمير كامل للشوارع في المدن الكبرى لاسيما بيروت وطرابلس وزحلة والنبضية والتهجير، القصري لسكان وأعمال العنف ومصادرة الأملاك الخاصة في ظل غياب مشاريع تسوية بين الأطراف المتنازعة، وكانت العاصمة بيروت من أكثر المناطق الساخنة بسبب إستقطابها للكثير من المهجريين من الجنوب والجبل والشمال وزاد الأمر سوءا دخول المخيمات الفلسطينية في كل من برج البراجنة وصبرا وشتيلا كطرف في النزاع،و هكذا توسعت ساحة القتال بين سياسية و مذهبية [2]

وبدخول الفلسطينيين بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية لميدان المعركة رجحت الكفة للحركة الوطنية وحلفائها بعد ما كان النصر من نصيب الموارنة، فسقطت الدامور في 21 يناير 1976 وتم الهجوم على القرى المسيحية بمنطقة الشمال وتدميرها، فانقسم بذلك الجيش إلى وحدات مسيحية ووحدات إسلامية وهذه الأخيرة عرفت بـ "جيش لبناني عربي" التي لاقت الدعم من طرف منظمة التحرير الفلسطينية والميليشيات المسلمة وعليه تم تضييق الخناق على المسيحيين في قبل بيروت وحاصرهم في شرق العاصمة هذا ما أدى بالمسيحيين الموارنة الاستنجاد بسوريا ضد اليساريين ومن معهم من المسلمين، فلقي طلبه الموافقة من قبل الرئيس حافظ الأسد، فأرسل قوات كبيرة في يونيو لشن هجومات ضد الفلسطينيين وحلفاءهم من الحركة الوطنية اللبنانية.[3]

بسبب استمرار الحرب الأهلية وتفاقمها تعذر إجراء انتخابات في العاصمة بيروت فأنتخب الرئيس إلياس سركيس في شتورة في أفريل من عام 1976 خلفا لرئيس سليمان فرنجية،

---

[1] إبراهيم عبد الطالب: انهيار_، المرجع السابق، ص 326 .

[2] سليم نصار: " 11 سنة حرب و البقية تتبع"، مجلة المستقبل، العدد 478، المرجع السابق، ص 18.

[3] محمد صادق صبور: الصراع، المرجع السابق، ص 109.

وبتسلمه مقاليد الحكيم قام الرئيس سركيس بحضور قمة مصغرة في الرياض في أكتوبر 1976، والتي انتهت بإقرار إرسال " قوات الردع العربية" إلى لبنان بقيادته شخصيا، بعد أن أوكل هذه المهمة للعميد في الجيش اللبناني سامي الخطيب إلى غاية الاجتياح الإسرائيلي 1982 وتميزت فترة الرئيس إلياس سركيس بعدم إجراء انتخابات نيابية، وقد جرى إبان الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام 1982 انتخابات رئاسية والتي انتهت بفوز الشيخ بشير الجميل الذي اغتيل بعد عشرين يوما من حكمه في 14 سبتمبر 1982 ليخلفه أخاه أمين الجميل الذي لم يتمكن من وضع حد للحرب الأهلية ولا توحيد البلاد تحت سلطته.(1)

(1) عبد الوهاب الكيالي: موسوعة السياسة، الجزء الخامس، الطبعة الرابعة، دار الفارس، 1999 ، ص ص 418، 419 .

2- اتفاق الطائف وا إنهاء الحرب

2-1 – محتوى اتفاق الطائف:

لعبت العوامل الداخلية والخارجية دورا كبيرا للتوصل إلى اتفاق الطائف ومن بين العوامل الداخلية التحى مهدت لإيجاد الاتفاق نذكر: الانهيار السياسي، بعد انهيار ولاية الرئيس أمين الجميل في 22 أيلول1988، وبروز حكومتين متصارعتين واحدة بقيادة ميشال عون المعينة من قبل الجميل، والأخرى حكومة سليم الحصى التي رفضت الاستقالة، وظهر بذلك فراغ في رئاسة الجمهورية، وفي مجلس النواب أي بعد انتهاء خلافة حسين الحسني لمجلس النواب، بالإضافة إلى الفلتان الأمني الذي أدى غالى خسائر مادية وبشرية، وساعد على انعقاد الاتفاق بعدم إشراك رؤساء المليشيات، و اقتصار الاجتماع على النواب الممثلين للشعب اللبناني من جميع طوائفه، وهنا نرى أن العوامل الداخلية لم تكن وحدها المؤثرة بل على العكس، فقد اجتمعت عوامل إقليمية لإيجاد إتفاق الطائف من حيث التضامن العربي وبحث الأزمة من خلال جامعة الدول العربية، وسعيها لتجميد التحركات السياسية والعسكرية لإسرائيل التي كان لها دور في تأجيج الحرب الأهلية اللبنانية، ومن خلال الجهود المبذولة من قبل جامعة الدول العربية أصرت المملكة العربية السعودية على عقد المؤتمر بمدينة الطائف ورعايتها له.[(1)]

بعد إنتهاء فترة حكم الرئيس أمين الجميل، عين قائد الجيش "العماد ميشال عون" رئيسل للحكومة العسكرية، هذا ما أدى إلى إمتعاض الوزراء المسلمين ووضع استقالتهم لدى حكومة "العماد عون"، وعدم الاعترافـبها، وا إزاء هذا الوضع القائم تم دعوة النواب اللبنانيين من قبل لجنة المتابعة العربية من خلال موفدها الأخضر الإبراهيمي للتوجه لمدينة الطائف بهدف التوصل إلى تسوية تشمل جميع الأطراف المتنازعة، ووضع حد للخلافات والصراعات القائمة، و برفض القائد " العماد ميشال عون" حضور المؤتمر المنعقد بالرياض، وافق 63 نائب من أصل 76 من التوجه في 29 سبتمبر 1989 إلى التوجه إلى مملكة العربية السعودية لحضور

([1]) هادي الشوبكي: "قراءة تحليلية لنصوص اتفاق الطائف"، عن مركز الرأي للدر اسات على الرابط:
. 17:08 .2014-03-16 ، http://www.alraicenter.com .

الاجتماع، وبعد المفاوضات العديدة على إقرار صياغة الاتفاق في 22 أكتوبر 1989 فإعترض الجنرال عون على هذا الاتفاق وأمر بحل مجلس النواب في 04 نوفمبر 1989.[1]

احتوى اتفاق الطائف(ينظر الملحق رقم5 ص:) المصادق عليه بتاريخ 05 نوفمبر 1989 من قبل مجلس النواب على أربعة عناوين رئيسية:

أولا:مبادئ عامة وإصلاحات: ففي المبادئ العامة تأكيدا على هوية لبنان وعروبته، و استقلاله ووحدته واحترام الحرياتالعامة في طليعتها حرية الر أي والتساوي في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين من مختلف الطوائف اللبنانية والإنماء المتوازن للمناطق في جميع المجالات اقتصادية واجتماعية، في ظل تعايش طائفي مشترك والعمل على الإصلاح المالي والاقتصادي والإقرار بأي سلطة تتعارض مع العيش المشترك بين الطوائف، أما الإصلاحات: فقد أعطيت السلطة الإجرائية لمجلس الوزراء بعد أن كانت بيد رئيس الجمهورية بعد جملة من التعديلات طالت القوانين والمعاهدات الدولية المبرمة ونشأ مجلس دستوري للبت في القوانين والنزاعات والطعون الناشئة على الانتخابات النيابية الرئاسية، وتم حصر صلاحيات رئيس الجمهورية ، وتم تشكيل مجلس أعلى مهمته محاكمة الرؤساء والوزراء وتم إلغاء التمثيل الطائفي وتوزيع المقاعد مناصفة بين المسيحيين والمسلمين وإنشاء مجلس أعلى لشيوخ الطوائف الروحية مهمة إقرار القضايا المصيرية [2]

ثانيا: بسط سيادة الدولة اللبنانية على كامل لبنان وهذا ما نص عليه البند الثاني بقيام دولة قومية و ذلك بعد توصل الأطراف اللبنانية لإقرار صياغة الاتفاق المبنية على أساس الوفاق الوطني بوضع خطة أمنية مدتها سنة تقتضي بسط سلطة الدولة على كامل أراضي اللبنانية، من خلال حل جميع المليشيات وتسليم أسلحتها للدولة وتعزيز قوة الأمن الداخلي بفتح باب التطوع لجميع فئات المجتمع اللبناني، وتعزيز القوات المسلحة التي تدافع عن الوطن عند

([1]) سامية دبابش: الديمقراطية التوافقية : "دراسة حالة لبنان": مذكرة لنيل شهادة ليسانس في العلوم السياسية قسم: العلاقات الدولية، إشراف عبد الرزاق حنان، جامعة بسكرة،(2010-2011)، ص 22.

([2]) مصطفي عجم:اتفاق الطائف...إحدى تجليات عروبة لبنان، على الرابط :http//:alwifak news.com ، 16-03-2014 ، الساعة 16:51 .

الضرورة بالإضافة إلى حل مشكلة المهجرين اللبنانيين منذ عام 1975، وتامين كافة الوسائل لتامين العيش، كل ذلك بمساعدة القوات السورية التي ساعدت الدولة اللبنانية في بسط سيادتها بفترة محددة بسنتين بدأ من المصادقة على وثيقة الوفاق الوطنيوتشكيل الحكومة، وبعدها تقر ر كلتا الدولتين إعادة تمركز القوات السورية في منطقة البقاع ومدخل البقاع الغربي أي في المناطق التي يتم تحديدها من قبل لجنة عسكرية مشتركة [1]

ثالثا : تحرير لبنان من الاحتلال الإسرائيلي: لرسم الحدود اللبنانية المعترف بها دوليا يجب العمل على تنفيذ القرار 425 القاضي بدحر الاحتلال الإسرائيلي وتنفيذ جميع قرارات الأمم المتحدة بما فيها اتفاقية الهنة بين لبنان وا ٍسرائيل من العام1949 والسعي لاتخاذ كامل الإجراءات اللازمة لاستعادة الأراضي اللبنانية المحتلة من قبل إسرائيل، وبسط سيادتها بنشرها لقوات الجيش اللبناني على كافة الحدود اللبنانية-الفلسطينية مع تقديم الدعم للوحدات الدولية في جنوب لبنان لتأمين الاستقرار بالمنطقة.[2]

رابعا : العلاقات اللبنانية-السورية: تجمع لبنان علاقات صداقة بينه وبين جميع الدول العربية لاسيما سوريا الدولة المجاورة جغرافيا وبحكم جوارها أضحت لها علاقات اجتماعية بين الشعوب البلدين من علاقات مصاهرة وقربى، فلم تقتصر العلاقات على هذا المستوى فقط بل توسع ليشمل تعاون وتنسيق بين حكومة كلا البلدين تمثلت في إبرام المعاهدات والاتفاقيات بهدف تحقيق المصلحة المشتركة، وعلى مر التاريخ كان أمن لبنان من أمن سوريا بحكم الجغرافيا الطبيعية، وبذلك يعتبر لبنان الجسر المؤدي إلى قلب بلاد الشاك، فتعاون سوريا ولبنان قائم للحفاظ على استقلال وسلامة البلدين من أي تهديد أو خطر يحدق بهما.[3]

([1]) عبد العزيز محمود أبو فضة: الحرب السادسة التي شنها العدو على حزب الله في لبنان تموز 2006 ، الطبعة الأولى، دار الراية، الأردن، 2009، ص ص 186 ، 187.

([2]) "وثيقة الوفاق الوطني – اتفاق الطائف" على الرابط :www.anislam.net ، 16-.3-2014 .16:53.

([3]) نفسه.

2-2-إنهاء الحرب

لقد كان موقف كلا من السعودية وسورية من القضية اللبنانية بكل ما فيها من حروب وصراعات داخلية تمثل نقطة اتفاق أحيانا، و تمثلت مساعي الاتفاق في المبادرة التي قامت بها كلا من السعودية وسوريا من اجل إنقاذلبنان، وإخراجه من مستنقع الدماء والصراع على الهوية القائم، وكان الاتفاق الهادف إلى بدء مسيرة الوفاق الوطني الذي توصل إليه مجلس الوزراء حول الجيش ذو الزعامة المارونية، وعبر زعيم حركة أمل بخصوص الاتفاق قائلا: «بداية العد العكسي من أجل السلام في لبنان» بالإضافة إلى المحادثات الهاتفية بين الرئيس الجميل والرئيس حافظ الأسد والسيد صدام الرامية لاستمرار الاتفاق وعن مستجدات الوضع الراهن وكيفية الخروج من هذه الأزمة التي عصفت بالبلاد بلغ رفيق الحريري بعد عودته من الرياض ودمشق لمسؤولين لبنانيين والسوريين « إرادة المملكة العربية السعودية وبتوجيه مباشر من الملك فهد بن عبد العزيز في وضع جميع إمكاناتها والجهود المبذولة لمساعدة لبنان على تجاوز محنته والوصول إلى حل دائم وشامل» وعليه فالإرادة العربية المشتركة من قبل دمشق والرياض الساعية لوضع حد للأزمة باتت واضحة للأطراف الداخلية اللبنانية، وبالرغم من كل الذي أعلنه الرئيس كرامي غير أن الجهود السورية-السعودية لم تتوقف، بل استمرت حيث قام حافظ الأسد بإجراء اتصال هاتفي مع الرئيس أمين الجميل من اجل تهنئته للقرارات المتخذة من قبله، بتنفيذ الاتفاق بشقيه السياسي والعسكري وعين من خلال هذا العماد ميشال عون قائدا للجيش، وتعين مجلس عسكري مكون من ستة ضباط من الطوائف البنانية الأساسية فالخيار السورية-السعودي كان المنفذ الوحيد للبنان من اجل إخراجه من دوامة العنف.[1]

رغم الجهود المبذولة من قبل دمشق والرياض قام الضابط العماد ميشال عون بتمرد على الحكومة اللبنانية، فعمدت هذه الأخيرة على فرض الحصار على المناطق القابعة تحت سيطرة العماد عون في المتن الشمالي والجنوبي من قبل قوات الجيش الشرعي بقيادة العماد لحود، كخطوة أساسية قبل المداهمة العسكرية، ولفك الحصار المفروض قام العماد عون بتحريك

(1) "الكماشة السورية السعودية تنقذ لبنان"، مجلة المستقبل، العدد 384 ، المرجع السابق، ص 30 .

التظاهرات بغية إحراج الحكومة للتراجع عن الحصار، فسقط على أثره العديد من الضحايا فيما عرف بمجزرة "نهر الموت" وكان الهدف من خلال التظاهرات إسقاط حكومة الحص وبالتالي سقوط الشرعية وجميع مؤسساتها، فسياسة الحصار التي فرضتها الحكومة من أجل التضييق على العماد عون في منطقة المتن الشمالي-الجنوبي كانت بديلة عن الحرب، وباختيار هذا الأسلوب لن يستمر طويلا، إذ يجب الإنتقال إلى خطوة أخرى ألا وهي الحسم العسكري، وقد أعطيت الحكومة فرصة أخيرة للحل السلمي خاصة الوساطة الفاتيكانية مع العماد عون بمقابل الموقف الفرنسي الداعم له، فالاقتراح الذي عرضه العماد عون حول تشكيل حكومة تضمه وزعماء المليشيات لن يلقي التجاوب من قبل سوريا ولا من قبل الشرعية اللبنانية، التي تريد من العماد عون الموافقة على شروطها المبرمة في اتفاق الطائف، وقد تم البحث في الأزمة بعد القمة اللبنانية-السورية، وتم التوصل إلى الحسم العسكري بعد فشل الحل السياسي وقررت القيادة السورية وضع يدها على الملف العسكري[1] وعليه ازدادت الاضطرابات بين عون وحكومة الرئيس إلياس الهراوي المنتخب بعد مقتل الرئيس رينيه معوض، وقررت حكومة الهراوي فرض الحصار على مناطق سيطرة العماد عون بهدفإز الة التمرد نهائيا، واستعادة قصر بعيدا، وفي 13 أكتوبر 1990، تم الهجوم من قبل وحدات الجيش التابعة لحكم الرئيس الهراوي على المناطق المتنين، وتمت بذلك السيطرة على القصر الجمهوري، وزارة الدفاع، فقام الجنرال عون رفقة معاونيه بالفرار إلى السفارة الفرنسية في الحازمية ليتوجه بعد ذلك إلى باريس تحت حكم القرار الرامي إلى نفيهم خارج لبنان لمدة خمسة سنوات. [2]

أصبحت لبنان بفعل الحرب الأهلية اللبنانية ميدانا لصراع الدول الإقليمية هذا ما اثر سلبا المجتمع اللبناني وعلى الوحدة الوطنية التي باتت تعاني من الاصطفاف المذهبي الذي انعكس بدوره على تقاسم المناصب والمنافع خاصة مع التدخل الإقليمي للدول الذي زاد الأمر تعقيدا.

(1) "فرصة أخيرة للحل السياسي في لبنان قبل إقدام الشرعية على الحسم العسكري": مجلة العالم، العدد 348، المرجع السابق، ص ص 21، 22.

(2) جورج صقر: قصة ، المرجع السابق، ص ص 110، 111.

الفصل الثاني

الدور السوري في الحرب الأهلية اللبنانية

أولا: أبعاد التدخل السوري

1 – البعد التاريخي الجغرافي

2 – البعد السياسي

ثانيا: أشكال التدخل السوري

1- الوساطة

2- التدخل العسكري

الفصل الثاني: الدور السوري في الحرب الأهلية اللبنانية

أولا: أبعاد التدخل السوري

تعقدت الأمور خلال الحرب الأهلية اللبنانية عام 1975، وأخذ الوضع مجرى آخر، وذلك دخول أطراف خارجية إلى حلبة الصراع، ودورهم المؤثر في الساحة اللبنانية، وذلك بحكم موقعهم الاستراتيجي الهام في منطقة الشرق الأوسط، وتمثل سوريا أحد أهم المحاور الرئيسية في الصراع القائم باعتبارها قوة إقليمية عظمى، حيث كان لها دور مميز، وقد مر دورها بلبنان بعدة مراحل حسب الأجواء الحاصلة، بدءا بالوساطة واحتواء الأزمة وصولا إلى الحسم العسكري بفرض إنهاء الأحداث، وكان لدورها علاقة بالأبعاد الإستراتيجية الجغرافية منهاو التاريخية وحتى السياسية المرتبطة بلبنان، والتي ساهمت طوال التاريخ في بناء وضع مستقبل كلتا الدولتين.

1 – البعد التاريخي الجغرافي:

تربط لبنان وسوريا علاقات وثيقة نظرا للموقع الطبيعي والجغرافي، فلبنان يعد امتداد لسوريا، كونه يمثل النافذة البحرية للتواصل مع العالم الغربي والعكس صحيح بالنسبة لسوريا فهي مركز العروبة ونقطة تجمع الفئات العربية، وقد شكلت لبنان وسوريا قديما كيانا واحدا تحت مسمى "بلاد الشام" الممتد من "جبال طرطوس" شمالا إلى "رفح والعقبة" على الحدود المصرية الجنوبية، ومن الشاطئ الشرقي للبحر المتوسط غربا إلى الضفة الغربية لنهر الفرات شرقا، وبالرغم من التقسيم الإداري الذي فرضته السلطة العثمانية، وذلك بتقسيم و لايات إلى: ولاية دمشق، ولاية حلب، ولاية بيروت أما المتصرفيات فهي: متصرفية الزور، جبل لبنان، والقدس، غير أن جمعيها كانت تحت لواء سياسي واحد.[1]

لم يبقى الوضع على ما هو عليه إبانالحكم العثماني، حتى تدخلت القوى الاستعمارية الكبر ى خاصة فرنسا وبريطانيا، من أجل حماية الأقليات المسيحية وبناء وطن قومي لهم، وبالرغم من الخطر الكامن في الوجود الأجنبي في منطقة بلاد الشام، إلا أن الرأي العام السوري لم يعترض

---

[1] -مصطفى عبد الله الكفري : تاريخ العلاقات السياسية، على الرابط:
www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=14231 ، 16-04-2014، 17:30.

على هذا التدخل، بل كان يرى فيه فرصة سانحة لدحر الاحتلال التركي، واستعادة حريته بالكامل، غير أن المخطط الأجنبي لم يكن يسعى لتحرير "بلاد الشام" من الأتراك، بل قام بتقسيمها إلى وحدات "سوريا ولبنان" وتم ترسيم الحدود بين مختلف المناطق وا ٕخضاع أهالي المناطق الواحدة للحواجز الجمركية.(1)

وفي العام 1921صدر قرار من غورو ينص على إقامة بناء كبير متكون من متصرفية جبل لبنان ذات الأغلبية المسيحية، خاصة بعد مغادرة الموارنة من سكان دمشق إليه، وكذلك تم ضم لواء بيروت المتكون من: صيدا، صور، مرجعيون، بالإضافة إلى منطقة طرابلس التي تضم قضاء: عكا، وأربعة أقضية قي: بعلبك والبقاع، حاصبيا وراشيا التي كانت تابعة لولاية دمشق وعليه تم تعيين حاكم جديد لهذه الدولة، وبذلك جزأت الشام بعد ما كانت تمثل وحدة جغرافية وسياسية.(2)

ونتيجة لمرسوم أغسطس 1920، القاضي بضم بيروت والبقاع وطرابلس وصيدا وصور الى جبل لبنان، قامت شخصيات إسلامية مطالبة بالوحدة مع سورية، وهذا راجع إلى ربط كلمة لبناني بالمسيحيين المشبعين بالفكر الغربي، في حين أن مسلمي بيروت والأقضية الأخرى، عارضوا فكرة "لبنان الكبير" صاحب الزعامة والبيئة المسيحية، وأصروا على الوحدة مع سورية، وقد طالب تاج الدين الحسيني عام 1925 وهو أحد زعماء سورية في برنامجه باسترداد الأقضية الأربعة وهي البقاع بعلبك، حاصبيا وراشيا وا ٕعادتها لسوريا، كما نادى علماء طرابلس وصيدا البقاع وكذلك نواب كل من الجنوب وهم "خالد شهاب" نائب طرابلس "خير الدين عورة" نائب البقاع "صبحي حيدر" ونائب بيروت "عمر الداعوق" بمقاطعة الدستور داعيين للانضمام والعودة إلى سوريا، بالرغم من سعي الأطراف الإسلامية للوحدة، ثم إخضاعهم للكيان الجديد "لبنان الكبير"، وهو المشروع المسيحي الذي سعت فرنسا لإقامته بهدف تمزيق الشام وبناء دولة مسيحية تابعة لها في المنطقة.(3)

(1)- محمد حسن صالح حسني: الشرق العربي المعاصر، الجزء الأول، الطبعة الأولى،[د.ن]، القاهرة، 1990، ص 113.
(2) - إسماعيل احمد ياغي: تاريخ العالم العربي المعاصر، الطبعة الأولى، مكتبة العبيكات، الرياض ، 2000، ص 144.
(3) - عصام كمال خليفة: أبحاث في تاريخ لبنان المعاصر، الطبعة الأولى، دار الجيل، بيروت، 1985، ص ص 129، 130.

وهكذا تبلورت فكرة " لبنان الكبير" التي جاء بها المستعمر الفرنسي بعد تقسيم "سوريا الكبرى" أو ما يعرف "بالهلال الخصيب" وتطور اهتمامهم لبناء وطن قومي للمسيحيين الممتد من فلسطين شمالا إلى حلب، وقد كانت هذه الفكرة تهدف إلى التوسع على حساب الدول المجاورة، وهذا ما يتفق مع المقولة الصهيونية: "إسرائيل الكبرى"[(1)]

(1) - محمد على ضناوي: قراءة إسلامية في تاريخ لبنان و المنطقة من الفتح الإسلامي و نشأة المارونية حتى 1840، الطبعة الأولى، دار مكتبة الإيمان، لبنان،1985 ، ص 12.

2 – البعد السياسي:

يكمن البعد السياسي للتدخل السوري في الأهمية الإستراتيجية التي تمثلها لبنان بالنسبة لسوريا، إضافة إلى الخلفية التاريخية لكلا البلدين، والتي لعبت دورا أساسيا في تكوين الساحة السياسية، ومن خلال هذا نقول أن الاهتمام السوري بلبنان جاء منذ هزيمة حزيران من العام 1967 ، بطرح فكرة تكوين جبهة عسكرية لمواجهة إسرائيل من قبل دول المشرق العربي أي: سوريا، الأردن، العراق، منظمة التحرير الفلسطينية، أما محور هذه الجبهة فهي سوريا غير أن أحداث الأردن 1970 وتخوف لبنان من الهجمات الإسرائيلية، لفتت المعنيين عن فكرة الجبهة، أما العراق فقد رأى أن الثقة لا توجد عند القيادات البعثية في كل من بغداد ودمشق، فبالرغم من غياب أطراف المشرق العربي عن موضوع الجبهة، ظلت سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية يعملان على سير ونجاح فكرة الجبهة، في حين كان لبنان يتهرب من تقديم المساعدة والدعم.(1)

أصبح لبنان يمثل القاعدة الوحيدة بالنسبة لسوريا للضغط على إسرائيل من خلال سعي القادة السوريين لإحكام سيطرتهم سياسيا وعسكريا عليها، باعتباره منطقة إستراتيجية هامة بالنسبة لسوريا، هذا ما جعله يبدي اهتماما بالنسبة لخطوط وقف إطلاق النار السورية - الإسرائيلية أي في جنوب لبنان وسهل البقاع، وبالوضع الداخلي للبنان خاصة بعد حرب تشرين 1973، علاوة على نزوح المقاومة الفلسطينية المسلحة من الأردن الى لبنان والدعم السوري لها، هذا ما يجعلها تزداد قوة و أهمية يوم بعد يوم.(2)

تعاظم الاهتمام السوري بلبنان، بعد التحولات الإقليمية التي شهدتها المنطقة بعد حرب 1973 ولأن لبنان يعتبر جزء مكملا لسوريا وهذا ما جاء على لسان الرئيس السوري حافظ الأسد (3)

(1) - حسين خليل: التاريخ ، المرجع السابق، ص 293 .

(2) -جورج قرم: انفجار ، المرجع السابق، ص 334 .

(3) - حافظ الأسد (1930-2000): تولى وزارة الدفاع في عهد الرئيس نورالدين الآتاسي، استولى على السلطة بعد الانقلاب الذي قاده رفقة مجموعة من الضباط السوريين على نظام الحكم في 12 أكتوبر 1970 ،(ينظر: فرنسيس تشز سلوى الخماس وآخرون: تاريخ العالم العربي، دار صادر، بيروت،1975 ،ص ص 269،270).

«إن شعب لبنان هو شعبنا تماما كما شعب سوريا هو شعب لبنان ... نحن شعب واحد في دولتين» علاوة على تصريح الساسات الغربية حول تمازج الدولتين من خلال صحيفة الإيكونومست: « يفهم الجميع أن سوريا ولبنان بلدين يشتبهان بإنجلترا وايرلندا والولايات المتحدة الأمريكية وكندا جغرافيا و التاريخ يحتمان ان تكون العلاقة بينهما حميمة وصعبة» ومن هذا المنطلق شكلت لبنان بالنسبة لسوريا الورقة السياسية لمواجهة الضغوطات الأجنبية و العكس صحيح.[1]

[1]- وليد نور:حرب لبنان حقيقة ما جرى بين حزب الله وا إسرائيل رؤية شرعية وسياسية، الطبعة الأولى، مركز النور للنشر، لبنان، 2006، ص 43.

ثانيا: أشكال التدخل السوري

1- الوساطة:

شعرت سوريا بالقلق من التطورات الحاصلة على الساحة اللبنانية، خاصة بعد التواجد الفلسطيني، مما جعلها تتخوف من هذا التواجد ليصبح ورقة ضغط عليها، ويهدد أمنها من قبل إسرائيل، هذا ما جعلها تسارع لاحتواء الأزمة قبل تأجيجها، فعمدت على الوساطة بين الأطراف المتنازعة، وذلك بعدم انحيازها لأي طرف على حساب الآخر، كونها تمثل حكم خارجي لتحقيق مصلحة الجميع بما فيها الوسيط نفسه، ويمكن إرجاع الوساطة السورية من منطلقات ثلاثة هي:

أ- أمن سوريا يقتضي عدم تهديد لبنان لها، واستقرار لبنان يضمن أمن سوريا في مواجهة إسرائيل.

ب- استخدام العنف بين أطراف المجتمع اللبناني من مختلف الفئات سيؤدي الى تقسيم البلاد الى دويلات طائفية.

ج- عدم موافقة أي دولة من الدول العربية من بينها سوريا التعامل مع أي كيان مسيحي في لبنان، ومن خلال هذا الموقف واصلت سوريا التحرك بإتباعها عنصر الحياد في الأزمة لصيانة واستقلال لبنان، وأن أي تهديد خارجي تتعرض له لبنان يعني التدخل العسكري.[1]

وقد كانت لإستراتيجية كيسنجر[2] الهادفة لضرب استقرار الدول العربية من خلال مبادرات السلام، أثر في تغيير مسار السياسة الخارجية السورية باتجاه المحيط المجاور، فأصبحت بذلك لبنان نقطة أساسية للمحور السوري، كونها دولة مجاورة تحتضن المقاومة الفلسطينية المسلحة ومع توتر الأجواء الداخلية على الساحة اللبنانية، التقى الرئيس الأسد مع الرئيس سليمان فرنجيه في شتورة (أنظر إلى الملحق رقم6 ص: 99) قبل تفجير الوضع في 7 يناير 1975،

---

(1)- حسين خليل: التاريخ ، المرجع السابق، ص ص 294، 295.

(2)- كيسنجر: ولد في 1923، شغل منصب مستشار رئيس الجمهورية الامريكية لشؤون الامن القومي وزير الخارجية الولايات المتحدة، عمل على تولي شؤون السياسة الخارجية ما بين فترة ما بين (1968-1977) تميزت كتاباته بالانحياز الكامل للجانب الاسرائيلي (ينظر: مذكرات كيسنجر في البيت الابيض 1968-1973، ترجمة: خليل فريجات، الجزء الاول ، الطبعة الاولى،[د.ن]،[د.ب]،[د.ت]، ص 2.

للبحث عن مستجدات الوضع الراهن، واستعداده لتقديم المساعدة حتى إذا اقتضت الضرورة إرسال قوة عسكرية، وفي أفريل من عام 1975، اندلعت الحرب الأهلية بين جميع الأطراف المتصارعة التي نفخت فيها النار حتى اشتعلت لصرف انتباه العالم العربي عن سياسة كيسنجر حسب تحليل الأسد، وقد عمد هذا الأخير إلى محاولة جمع الأطراف المتناحرة للخروج بتسوية لمصلحة الجميع، لكن هذه التسوية لن تنجح بسبب التناحرات بين العناصر، رغم إعلان وقف إطلاق النار.[1]

وكان الهدف من الوساطة السورية هو الدفاع عن مصالحها ببروز حزب البعث بصورة المدافع عن القضايا العربية، وظهوره بمظهر الشريك الضروري والمسؤول عن إدارة شؤون المنطقة، فبدى من الصعب المواجهة الميدانية المباشرة مع إسرائيل خاصة بعد اتفاق فك الارتباط بالجولان سنة 1974، وعليه يمكن استغلال الأراضي اللبنانية لضرب أمن سوريا كونها تمثل طريقا سهلا يستطيع من خلاله الجيش الإسرائيلي عزل دمشق عن بقية المناطق عبر ممر "سهل البقاع" الذي يفضي إلى مضيق "حمص" بالأراضي السورية، أضف الى ذلك تخوف دمشق من تمركز الفلسطينيين بلبنان وتحالفهم مع الحركة الوطنية المنادية بالاستقلال، هذا ما جعل الحكومة السورية تتحسس من مخاطر التعبير السياسي الذي طالما حاربته في سوريا، وعلى نقيض من هذا كانت علاقات النظام السوري والشيعة اللبنانيين ممتازة منذ بداية السبعينات كما ربطت عائلة الأسد صداقة كبيرة مع آل فرنجيه المسيحية، وقد ازدادت أجواء القلق لدى الرئيس "حافظ الأسد" عندما قرر المسؤولين اللبنانيين المسيحيين إنشاء دويلة مسيحية بمساعدة إسرائيلية، هذا ما جعله يطالب بالوحدة العربية، وان جميع الطوائف العربية هي جزا لا يتجزأ من الوطن العربي.

احتدم الصراع بين الموارنة من جهة والحركة الوطنية وحلفائها الفلسطينيين من جهة أخرى عندها **قرر** الأسد الضغط على الأطراف المتصارعة من خلال تقديم خطة وساطة، ضمن

---

(1)- مسعود الخوند: الموسوعة التاريخية الجغرافية، الجزء العاشر، مؤسسة هانياد لتوزيع، بيروت، 1997، ص ص 112،113.

برنامج إصلاحي تمثل في «الوثيقة الدستورية» شبيهة بالميثاق الوطني 1943 وتنص هذه الوثيقة على التمثيل النيابي المتساوي بين المسلمين والمسيحيين، ومنح سلطات أكثر لرئيس الوزراء على حساب رئيس الجمهورية مع إعطاء ضمان للمسيحيين في دواليب الدولة، وتأكيد دور سوريا الكفيل بتطبيق البرامج خاصة فيما يتعلق بتنظيم الوجود السوري، ولقي هذا العمل موافقة على دور سورية «البناء» خاصة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، كما رحب القادة المسيحيون بنص «الوثيقة الدستورية» وتم عرضها من قبل الرئيس فرنجيه على مجلس النواب يوم 14 فبراير 1976.[1]

وقد عبر الرئيس السوري "حافظ الأسد" في خطابه التاريخي عن الأزمة اللبنانية يوم 20 جويلية 1976 عن دور بلاده في تقديم الدعم السياسي من اجل وقف الاقتتال الداخلي، وتضييق رقعة المشكلة اللبنانية، كما تم تكوين لجنة تعمل على وقف إطلاق النار، وسعت لحل الأزمة بشكل سريع بخلق جو ايجابي من خلال اللقاءات والمنافسات الكثيرة، وتمت دعوة قادة المقاومة الفلسطينية على رأسهم "ياسر عرفات" للنظر في مطالبهم من السلطة اللبنانية، وأبرم الاتفاق المتمثل في تنظيم العلاقات الفلسطينية اللبنانية والذي ينص على:

- أن منظمة التحرير هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.
- أن تتحمل المنظمة مسؤولية شؤون الفلسطيني داخل المخيمات.
- اتخاذها إجراءات أمنية في حالة تعرضها لأي عدوان خارجي أجنبي.
- تطبيقها لكافة بنود اتفاق القاهرة، وعدم المساس بأمن المقاومة ووجودها بلبنان.

وافقت السلطة اللبنانية على مطالب القادة الفلسطيني وتم الاتفاق على تنظيم العلاقات الفلسطينية-اللبنانية، وعلى «الوثيقة الدستورية» التي تضمنت الإصلاحات الوطنية، لكن الوضع لم يبقى على ما هو عليه بسبب الانقلاب العسكري الذي جاء لإعادة القتال إلى الساحة اللبنانية وطرح مشكلة استقالة رئيس الجمهورية، وتمت مناقشة المشكلة من قبل الوفدين السوري واللبناني للتوصل إلى اتفاق يقضي بـ:

---

(1)- هنري لورانس: اللعبة ، المرجع السابق، ص ص 409، 410، 411، 412.

أولا: تعديل الدستور، حيث يسمح بانتخاب رئيس جديد قبل ستة أشهر من انتهاء ولاية الرئيس الجديد.

ثانيا: انتخاب الرئيس الجديد.

ثالثا: الانتقال إلى استقالة الرئيس الحالي

وبعد التوصل إلى هذا الاتفاق تم تفجير الوضع وتأييد الانقلاب وطرحت استقالة رئيس الجمهورية من قبل أحزاب الحركة الوطنية.[1]

بعد أن لقي دور سورية في لبنان ترحيبا أمريكيا والتي كانت تحذر من التدخل في الشأن اللبناني، قام مبعوث «كيسنجر»، « دين براون» بزيارة جنبلاط في قلعته المختارة وعبر له عن تشاؤمه من مستقبل التعايش بين الدروز والموارنة، وتأكد جنبلاط من خلال كلامه استمرار الحرب، وبذلك موافقة على التقسيم، وبهذا الصدر أوضح براون للقادة المسيحيين فرنجيه الجميل شمعون أن لايتوقعوا مد يد العون لهم كما حدث في عام 1958، لكن بالمقابل يمكن لإسرائيل تقديم كافة الدعم لهم بتقوية علاقاتهم معها، وفي ظل هذا الوضع المتأزم قام الأسد باستقبال جنبلاط في 27 آذار 1976، بغية الوصول إلى حل سلمي للمسألة اللبنانية، وقد قام جنبلاط من قبل الاجتماع بتشكيل جيش مسلح « جيش فخر الدين» وبهذا التصعيد حاول الأسد إقناع جنبلاط بوقف القتال بقوله:«لماذا تصعدون القتال؟ **إن الإصلاحات الواردة في الوثيقة الدستورية تعطيكم 95% مما تريدون فما الذي تسعون إليه؟**» فخرج جنبلاط من الاجتماع غاضبا وعاد إلى بيروت ليتأزم الوضع أكثر مما هو عليه.[2]

---

(1) - أنطوان مراد: موسوعة قصة وتاريخ الحضارات العربية، الجزء الخامس، الطبعة الاولى، بيروت، 1998-1999، ص ص 204، 205، 207، 208.

(2) - مسعود الخوند: الموسوعة ، المرجع السابق، ص 114.

2- التدخل العسكري:

وافقت أمريكاوا ٍسرائيل والموارنة على دخول القوات السورية إلى لبنان بعد رفضهم القاطع، بسبب التغيير الحاصل لسياسة «كيسنجر» الخبيثة في المنطقة، حيث ظهرت أحداث لبنان مشابهة لأزمة الأردن عام 1970 بعدما تدخل الجيش السوري لحماية الفلسطينيين، فأرغم بالقوة على الخروج بسبب التهديدات الإسرائيليةله بتوجيه ضربة عسكرية، مرة أخر ى حذرت إسرائيل سوريا من خلال السفير الأمريكي بدمشق بأنها تنظر إلى دخول سوريا للبنان على انه تهديدا خطيرا جدا لها. واعتبرت وجود أي قوة عربية في لبنان سببا كافيا لشن الحرب، وسرعان ما غير كيسنجر خطته، فبدلا من تخويف الأسد من دخول لبنان يقال له «إذا لم تدخل فان إسرائيل ستدخل بالتأكيد» وكنتيجة لمخاوف الأسد من التدخل الإسرائيلي بحجة إنقاذ المسيحيين، قرر الدخول لضغط على جنبلاط وعرفات لمنعهم من التضييق على المسيحيين أكثر من اللازم، وبذلك أيقن كيسنجر أن الأسد يسعى لاتخاذ مواقف صارمة حتى لو كانت تستدعي ضرب الفلسطينيين من أجل حماية لبنان من أي تهديد إسرائيلي.[1]

لقد أضحى التدخل العسكري السوري جزءا لا يتجزأ من الحرب الأهلية اللبنانية، بعد ما قام الأسد بتقديم الدعم العسكري للموارنة، وبدخول القوات السورية المدرعة للحدود اللبنانية في مايو 1976 فك حصار الفلسطيني واليساريين عن المناطق المسيحية ولاسيما مدينة زحلة، وقد سعت سوريا من تدخلها إلى الحد من الهيمنة الفلسطينية على لبنان بالقوةوا ٍبقاء الموارنة في الخندق العربي وتذكيرهم بعروبتهم، وفي يونيو عام 1976 أقدمت القوات السورية على حصار المعاقل الفلسطينية واليسارية، وقطع خطوط الإمداد والتموين برا وبحرا، وبذلك تمت السيطرة على ثلثي البلاد، هذا ما جعل الفلسطينيين يقفون موقف الدفاع، على اثر هذا انقلبت موازين القوى لصالح الموارنة بعدما كانت في صالح أحزاب الحركة الوطنية و حليفتها منظمة التحرير

[1]- محمد سرور زين العابدين: مأساة المخيمات الفلسطينية في لبنان، الجزء الأول، الطبعة الثانية، دار الجابية، لندن، ص ص 194، 195.

الفلسطينية وعليه أقدم الموارنة على شن الهجمات ضد الجيوب المعادية لها في منطقة تل الزعتر وصولا إلى بيروت الشرقية بعد محاصرتها.[1]

في هذه الأثناء أدلى وزير الخارجية الإسرائيلي «آلون» بتصريحاته حول التدخل السوري: «التدخل العسكري السوري، فتح صفحة جديدة في الحرب اللبنانية، وهو يهدف مبدئيا لإنقاذ المسيحي» كما أصدر وزير الدفاع الإسرائيلي التصريح التالي: «التدخل حاليا موجه ضد عرفات وحلفائه»، وفي خطاب لكيسنجر أما لجنة الاعتمادات بالكونجرس قوله «إن الولايات المتحدة تلعب دورا رئيسيا في لبنان، وأننا شجعنا المبادرة السورية هناك وان الوضع يسير لصالحنا ويمكن رؤية خطوط التسوية» إضافة إلى تصريحات المارونية، فقد وجه الرئيس سليمان فرنجيه رسالة إلى زعماء العرب مدافعا عن المبادرة السورية المرفقة بقوة «الردع العربية».[2]

ومع تفاقم الوضع الداخلي اللبناني، أصدرت الجامعة العربية قرار بتشكيل قوة أمن عربية تحت إشرافها لتحل محل القوات السورية لإيقاف القتال، فرحبت دمشق بالعمل العربي الموحد، وبهذا الصدد أكد الرئيس فرنجيه أن قوة الأمن العربية غير قادرة على القيام بأي دور، بل يجب تشكيل قوة عربية مهمتها تحقيق السلام، وبعقد قمة الرياض تم الإقرار بتحويل قوة الأمن العربية إلى قوة ردع، تعمل تحت أمر رئيس جمهورية للبنان.[3] وكانت القمة المصغرة بالرياض بتاريخ 18 تشرين الأول 1976 الذي حضره رؤساء خمس دول عربية مصر، السعودية، سوريا، الكويت ولبنان ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية نص على وقف إطلاق النار وإنهاء القتال بدءا من صباح يوم 21 أكتوبر 1976، وتعزيز قوات العربية، لتصبح قوة ردع عربية شكلت من 30 جنديا، مهمتها إنهاء القتال وحفظ الأمن وتكوين لجنة تتألف من السعودية، الكويت، سوريا بالتنسيق مع رئيس الجمهورية بهدف تطبيق بنود اتفاق القاهرة، واحترام منظمة التحرير الفلسطينية لسيادة لبنان وعدم التدخل في الشؤون الداخلية مع توقيف كل الحملات الإعلامية

---

(1) - وليد نور: حرب ، المرجع السابق، ص 44.

(2) - محمد زين العابدين سرور: مأساة، المرجع السابق، ص ص 176،175،174.

(3) - محمود رياض: مذكرات، المرجع السابق، ص 524

التي تبث الفتنة وتأجيج الوضع وا نشاء إعلام رسمي موحد، وبذلك تمت المصادقة على قمة الرياض بعقد قمة عربية في القاهرة بتاريخ 26 أكتوبر 1976، لتدور مشادات كلامية بين اليساريين التقدميين واليمين المسيحي، الأول اتهم الجبهة اللبنانية بالتحالف مع إسرائيل والثاني طالب بإعادة النظر في الصيغة اللبنانية «التعايش» وعليه فان اتفاقيتي الرياض القاهرة منحت رئيس الجمهورية سلاحا قويا لإنهاء الوضع باستعمال قوات الردع العربية من أجل تحقيق السلام.[1]

أدى الاستنجاد الماروني لسوريا إلى انقسام الأحزاب اللبنانية المسلحة بين مؤيدة ومعارضة للتواجد العسكري السوري، الأول اعتبر التواجد ضروري لتحقيق السلم والأمن، والثاني رفض هذا التدخل ومن بين هذه المليشيات نذكر:

- القوات اللبنانية: أسسها "بيار الجميل" بعد توحيد الصف المسيحي ليتزعمها سمير جعجع، امتد نفوذها من بيروت الشرقية إلى قضاء البترون شمالا خاضت معارك ضد الوجود الفلسطيني بلبنان منتصف السبعينات لتقاتل فيما بعد ضد التواجد السوري نهاية السبعينات.

- حزب المردة: وهو من بين الأحزاب الموالية لسوريا، تزعمه طوني فرنجية حفيد الرئيس سليمان فرنجيه الذي تربطه علاقة وثيقة مع سوريا، أسس الحزب في 1976.

- ميليشيا الوعد: تضم عناصر موالية لايلي حبيقة القائد السابق «للقوات اللبنانية» وقد رعت سوريا هذه العناصر وأمنت لها التغطية لاسيما في سهل البقاع قبل أن تعود إلى بيروت الشرقية مع دخول الجيش السوري.

- حركة الأمل: أسسها الإمام موسى الصدر عام 1976، وهي حركة مؤيدة لسياسة السورية وتتلقى الدعم من دمشق.

[1]- حسن الحسن : الانظمة ، المرجع السابق، ص ص 204،205.

- الحزب التقدمي الاشتراكي: بزعامة كمال جنبلاط، الذي قام بتأسيس جيش في بداية الحرب ليخوض معارك ضد القوة اللبنانية، وضد الدخول السوري بالرغم من تقديم هذه الأخيرة الدعم له سابقا (حرب الجبل). [1]

بدأت تحالفات الأمس تتغير، بعد تأييد الجبهة اللبنانية للتدخل العسكري السوري المتمثل في قوات الردع العربية، ومحاربة المقاومة الفلسطينية والقوى اليسارية الوطنية لهذا التدخل، انقلبت المقاييس وتحول الرفض إلى تأييد والتأييد إلى رفض، فقد وضع صدام عنيق بين الجبهة اللبنانية وقوات الردع العربية التي كانت أغلبيتها قوات سورية، حيث استعملت جميع أنواع الأسلحة الثقيلة في بيروت الشرقية وضواحيها هذا ما جعل رئيس الجمهورية يصدر قرار بالرد على أي هجوم مسلح، كونه الآمر الناهي لقوات الردع العربية، في حين أن باستمرار المعارك سيستمر الدمار، هذا ما أجبر الرئيس أن يكون حكما وسطا في هذا الصراع.[2]

شكل التحالف القائم دمشق والمقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية سدا منيعا في وجه المشروع اليهودي لتقوم هذه الأخيرة بتخطيط للمؤامرة الغرض منها تبرير التدخل الإسرائيلي في لبنان، بهدف قيام كيان مسيحي تابع لها مع تصفية المقاومة الفلسطينية، وقد حمل رئيس الجمهورية اللبناني « فرنجيه » مسؤولية التصعيد الأمني إلى ميليشيات الجبهة اللبنانية وحلفائها تبعا للمخطط الإسرائيلي الذي يقضي باشغال سوريا في لبنان، لينعقد فيما بعد مؤتمر الوزراء الخارجية العرب المشاركين في قوات الردع والمساندين لها في «بيت الدين» بلبنان ليؤكد المؤتمر على عروبة لبنان ووحدته ودعمه لقوات الردع العربية،وإدانته التعامل مع إسرائيل (أنظر الملحق رقم 7 ص: 100) .[3]

---

(1)- "الميليشيات اللبنانية"، مجلة اليوم السابع، العدد 338، السنة السابعة، الاثنين 29 اكتوبر 1990، مؤسسة الأندلس، باريس، ص 21.

(2)- حسن الحسن: الأنظمة ، المرجع السابق، ص 206.

(3)- انعام رعد: حرب وجود لا حرب حدود، الطبعة الثالثة، شركة بيسان، بيروت، 1999، ص ص 379، 380.

مع عودة الساحة الفلسطينية اللبنانية من حالة الاشتباك إلى الالتحام مع الدور السوري اختار المسيحيون المواجهة والدخول في صراع مع القوات السورية، منديا بالسيادة والاستقلال ومواجهة الدور العسكرية والسياسي السوري في لبنان.[1]

ليتطور النزاع بين المسيحيين اللبنانيين وسوريا، خاصة بعد قيام المسيحيين بإنشاء علاقات طيبة مع إسرائيل، هذا ما جعل الوضع يتأزم أكثر مما هو عليه، حيث تم إنشاء جيش لبناني الجنوبي.[2] الموالي لإسرائيل، والذي تلقى الدعم منها، وبذلك بدأ الجيش يشن هجمات على مواقع منظمة التحرير الفلسطينية في الجنوب اللبناني، وردا على تلك الهجمات قام السوريون بقصف بيروت الشرقية المسيحية، وتم على أثرها الصلح بين حافظ الأسد وياسر عرفات بهدف التصدي لأي هجوم إسرائيلي من قبل "جيش لبنان الجنوبي" العميل وعلى أثرها تمت الغارة الإسرائيلية الأولى غلى لبنان في سبتمبر 1977 بعد الإلحاح المسيحي.[3]

بات الوجود السوري في لبنان ضرورة حتمية خاصة بعد التغيير الحاصل بالمعادلة الجديدة في الصراع بين المقاومة اللبنانية المدعومة من وسوريا من جهةوا ٍسرائيل ومن ورائها من ميليشيات المسيحية في الجهة المقابلة، ونتيجة لذلك أصبحت الجبهة اللبنانية معرضة للهجمات الإسرائيلية بحجة نشر الأمن ومحاربة الإرهابيين الفلسطينيين ليندلع بذلك الصراع العربي الإسرائيلي من جديد.

---

(1) - ناصر قنديل: حروب كبيرة في شرق أوسط صغير، الطبعة الأولى، دار الهلال، بيروت، 2006، ص ص 25، 26، 27.

(2) - جيش لبنان الجنوبي: مجموعات مسلحة مكونة من جنود وضباط منشقين عن الجيش اللبناني، تتمركز هذه الجماعات في المنطقة الحدودية مع إسرائيل، أوكلت إليها هذه الأخيرة مسؤولية حماية الشريط الحدودي، أطلق عليها سابقا جيش لبنان الحر بقيادة سعد حداد و بوفاته عين انطوان لحد مسؤول لهذا الجيش الذي أطلق عليه فيما بعد "جيش لبنان الجنوبي" (ينظر: محمود سويد: حـ ب الأيام السبعة على لبنان، الطبعة الأولى، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1993، ص ص 208، 209).

(3) - محمد صادق صبور: الصراع ، المرجع السابق، ص 110

الفصل الثالث

الدور الإسرائيلي في الحرب الأهلية اللبنانية

1-الاجتياح الإسرائيلي للبنان

1-1- الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام 1978

1-2 – الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام 1982

2-رد الفعل الخارجي والداخلي على الاجتياح الإسرائيلي للبنان

2-1-الموقف الخارجي من الانتهاكات الإسرائيلية للأراضي اللبنانية

2-2-مشروع المقاومة

الفصل الثالث: الدور الإسرائيلي في الحرب الأهلية اللبنانية

لم تتوقف أطماع الكيان الصهيوني عند احتلاله الفلسطيني، بل عمل على إتباع سياسة توسعية ضد الدول المجاورة، مستغلا بذلك التطلعات الوطنية والقومية والدينية المتواجدة في المنطقة ليبرر انتهاكاته للدول خاصة لبنان التي لعبت إسرائيل دورا بارزا فيها من أجل ضمان أمنها بحجة التواجد الفلسطيني، وتحقيق مشروعها الاستيطاني ضاربة بعرض الحائط جميع القوانين الدولية.

1-الاجتياح الإسرائيلي للبنان

1-1- الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام 1978

جاء التدخل الإسرائيلي في المنطقة العربية انطلاقا من عدة منطلقات ولفهم طبيعة هذا الصراع لابد من الرجوع إلى أبعاد الأطماع الإسرائيلية:

1- البعد التاريخيالذي يوضح حقيقة الصراع بين العرب وا إسرائيل على أنه نزاع قديم يرجع في بدايته إلى زمن خروجهم من مصر، متجهين إلى "بلاد الكنعانيين"، فكانت بداية لغزواتهم وقاموا على إثرها بعمليات إبادة لأصحاب الأرض.

2- البعد العقائدي في الصراع: بحيث تمثل العقيدة حجر الزاوية بالنسبة لليهود في صراعهم، زاعمين أنهم شعب الله المختار وان الله اختارهم دون غيرهم من الشعوب قال تعالى « وقالت اليهود والنصارى نحن أبناء الله أحباؤه»[1]

إضافة إلى البعد الجغرافي الذي يحلم به الصهاينة على مر التاريخ، في بناء إسرائيل الكبيرة الممتدة من النيل إلى الفرات، والبعد البشري من خلال طلب العون من الدول الكبرى لإدراكهم

[1]- سورة: المائدة- الآية 18.

الكامل بعدم نصرهم على العرب الا بمساعدة الآخرين، ضف الى ذلك مساندتهم لبعض الأقليات المتواجدة عند العرب ودعمهم لها، وهذا ما حدث في لبنان.[1]

تطورت العلاقة بين القوات المسيحية وا.سرائيل مع مرور الوقت على المستوى السياسي والعسكري، فقد زودت إسرائيل القوات المسيحية بمعدات الأسلحة والبزات العسكرية، وعملت على تدريب عناصرها وتأهيلهم، وبذلك تم عقد اجتماعات كثيرة بين قادة الكتائب وممثلي إسرائيل وجيش الدفاع الإسرائيلي، وعلى أثرها وطدت العلاقة بين الطرفين اكثر مما كانت عليه، وجرى اجتماع بين ممثلي الموساء والقيادة الكتائبية ايضا، وثم طرح خطط من قبل هذه الأخيرة بهدف تعزيز مواقع القوات المسيحية، وكذلك التوصل الى حل لإنهاء الحرب الأهلية واسترجاع الاستقلال، ليظهر «جيش لبنان الحر» بزعامة سعد حداد.[2] الذي ضم العديد من الجنود المتطوعين بالإضافة الى بعض ضباطهم الحرس الوطني، ليطرح ايضا في الاجتماع الذي ضم الطرفين المسيحي والإسرائيلي موضوع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، والمنظمة التي تمثلهم، والتي برزت من خلال تواجدها العسكري واعتبر الكتائبيون بقاءها خطر يهددهم من حيث التوازن الديمقراطي وعليه لا يمكن إقامة دولة لبنانية موحدة قبل مسألة اللاجئين الفلسطينيين، وبناءا على هذا اقترح الكتائبيون ترحيل الفلسطينيون من لبنان سواء بالطرق السلمية او باستعمال أساليب أخرى.[3]

بدأ الاجتياح الإسرائيلي بجنوب لبنان في 15 آذار 1978 حيث نفذ الجيش الإسرائيلي عملية اجتياح واسعة عرفت بـ « عملية الليطاني» على طول الجبهة 100 كيلومتر، بهدف الحد من العمليات الفدائية الفلسطينية من لبنان فامتد هذا الاجتياح من رأس البياضة على شاطئ البحر

---

(1)- إسماعيل احمد ياغي: الجذور التاريخية للقضية الفلسطينية الإسرائيلية، الطبعة الأولى، دار المريخ، الرياض، 1983، ص ص 140، 141 ، 142، 145.

(2)- سعد حداد (1936- 1984): ضابط في الجيش اللبناني انشق عنه ليصبح قائدا الميليشيات الحدوية المدعومة من قبل إسرائيل اعلن في 19 أفريل 1979 قيام ما يسمي "دولة لبنان الحر" ، منح وسام قدوة المثالية من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي، تقدير لجهوده المخلصة مع العدو (ينظر: عدنان حسين السيد: التوسع في الإستراتيجية الإسرائيلية، الطبعة الأولى، دار النفائس، بيروت، 1989 ، ص ص 169،170 .

(3)- مصطفي العماد: التقليل الكامل للجنة كاهان الصهيونية حول مذبحة صبرة و شتيلا، الطبعة الأولى، دار طلاس للدراسات، دمشق، 1985 ، ص ص 26، 27،28، 29 .

الى القطاع الشرقي من سفوح جبل الشيخ، لتكون لبنان بذلك احدى محطات التوسع الذي سعى إسرائيل لتحقيقه[1].

بسطت إسرائيل نفوذها على 9 % من مساحة لبنان اي ما يقارب نصف مساحة الجنوب وتمثلت مناطق سيطرتها على اقضية صور وبيت جبيل، ومرجعيون، والنبطية، جزين، حاصبي، ونتيجة لهذا الاحتلال هجر العديد من سكان الجنوب لينخفض بذلك عدد السكان الى اقل من مأتي ألف نسمة بعدما كان عددهم 400 الف نسمة ليصدر قرار مجلس الأمن (425) القاضي بتحقيق الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي اللبنانية واحترام سيادة لبنان واستقلاله السياسي داخل حدوده المعترف بها دوليا.[2]

أرسل مجلس الأمن قوات أممية الى الجنوب اللبناني بهدف إعادة الشرعية اللبنانية الى الأراضي التي احتلتها إسرائيل لإعادة الأمن وبوصول القوات الدولية انسحبت إسرائيل تاركا وراءه قوات "سعد حداد" والميليشيات التي تدعمها، ودعت هذه الأخيرة لحماية القوي المسيحية من المقاومة الفلسطينية ، وأنها لن تسمح للقوات الدولية باحتلال مراكزها، وبذلك أصبحت القوات الدولية بين الميليشيات التابعة لإسرائيل من جهة والمقاومة الفلسطينية وحلفاءها من جهة أخرى لذلك لم تستطع استعادة الأراضي المحتلة ولا فرض الأمن كونها تمثل قوات سلام وليست قوات ردع، ليستمر الاعتداءات الإسرائيلية على الجنوب اللبناني، وظل الوضع على ما هو عليه الى غاية 1979، بالرغم من محاولات الجيش اللبناني الدخول الى الجنوب ليتلقي مواجهة من قبل الإسر ائيليين ومنعه من التقدم الى الشريط الحدودي، فطلبت الدولة اللبنانية عقد قمة عربية لبحث الوضع القائم بالجنوب، فتسارعت المبادرات الأمريكية و الفرنسية لتحول دون عقدها.[3]

[1]- عدنان حسين السيد: التوسع في الإستراتيجية الإسرائيلية، الطبعة الأولى، دار النفائس، بيروت، 1989، ص 112 .
[2]- سامية محمد جابر: قضايا ، المرجع السابق، ص 224.
[3]- حسن الحسن: الأنظمة ، المرجع السابق، ص ص 207، 208، 209 .

2-1 – الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام 1982:

بدأ التحضير للحرب في عام 1979 بطلب من وزير الدفاع الإسرائيلي، تم فيها وضع خطة تهدف الى تدمير البني التحتية لمنظمة التحرير الفلسطينية في الجنوب، من خلال عملية موسعة تصل الى صيدا، ليعين أمير دووري من قبل وزير الدفاع شارون قائدا للجبهة الشمالية، وقد ذكر شارون عن مضمون الخطة بقوله « سنقوم باحتلال مناطق من لبنان حتى خط جونيه- زحلة، وتدمير القوات الإرهابية، إضافة الى القوات السورية واللبنانية، في حال استلزم تنفيذ المهمة ذلك بحيث يسود وضع جديد في المنطقة» وهذا دليل على ان الحرب لم تقتصر على الفلسطينيين فقط بل حتى السوريين مما جعل الإسرائيليين يسيطرون على لبنان بالكامل، واجتمع شارون مع هيئة الأركان العامة وقيادة الجبهة الشمالية في 14، 15 كانون الأول 1981، لإبلاغهم بجوهرية الخطة للاستعداد للحرب، وفي نفس الفترة تم التحضير القمة السياسية الحاكمة وذلك بتقديم جدول لمجلس الوزراء يبين فيه سيطرة فدائي فلسطين للجنوب، وعليه توجه شارون الى لبنان للالتقاء ببشير الجميل ليبلغه بدور الكتائب في الحرب وذلك بسيطرتهم على هضبة وزارة الدفاع وأولاهم أيضا شأن ببيوت الغربية.[1]

لشن الحرب على لبنان اتخذت إسرائيل من مقتل سفيرها "شالوم ارغون" في لندن بعد خروجه من (فندق دوتشستر) من قبل مجهولين أطلقوا النار على رأسه ذريعة للإشعال شرارة الحرب فبعدما علم عرفات بهذه الحادثة أدرك أن إسرائيل ستقوم بمهاجمة المنظمة حتى لو لم تكن مسؤولة عن مقتل السفير، وبعد عقد الاجتماع الوزاري الإسرائيلي، أقدمت هذه الأخيرة بموافقة وتأييد الوزراء(أنظر الملحق رقم 8 ص:) على شن الهجوم على مواقع منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان، ليتم بعدها الرد على هذا الهجوم بعد اتفاق مسؤولي المنظمة، ليبدأ التصعيد بين الطرفين[2] ومن خلال هذا القرار الإسرائيلي بالهجوم تحت ذريعة القتل الذي

[1]- محمد خواجة: اسرائيل الحرب الدائمة إجتياح لبنان 1982 ، الطبعة الأولى، دار الفرابي، بيروت، لبنان، 2011، ص ص 37 ، 38 ،39، 40 .

[2]- أهرون بريقمان، جيهان الطهري: اسرائيل، المرجع السابق، ص ص 200 ، 201 .

اعتبرته إسرائيل خرقا للاتفاقية المبرمة مع منظمة التحرير الفلسطينية بواسطة الوسيط الأمريكي "فيليب حبيب".

بدى الغزو الإسرائيلي للبنان حتميا[1] لكن السبب الحقيقي الذي دفع قوات الغزو الإسرائيلي عام 1982 نحو لبنان هو التوسع الذي تسعى إسرائيل لتحقيقه إلى المدى البعيد، أما على المدى القريب هو سحق المقاومة الفلسطينية المتواجد في لبنان، وضرب الحركة الوطنية المساندة لها ثم محاصرة سوريا، وبذلك يتم تحطيم التحالف الثلاثي، هذا ما يجعل إسرائيل تحقق أطماعها الصهيونية في الأراضي اللبنانية.[2] ولتكشف هذه الحقيقة من خلال التحقيقات التي أجرتها الشرطة البريطانية حول مقتل السفير الإسرائيلي: «لقد وجدت قائمة مع مرتكبي الحادث تشمل أسماء المطلوب قتلهم، وكان على رأس القائمة اسم ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في لندن، وفي هذا ما يعطي ادعاء إسرائيل بأن المعتدين ينتمون إلى منظمة التحرير الفلسطينية» لتأتي بعد ذلك أكذوبة أطلعوها اسم "عملية السلام من أجل الجليل" بهدف إقامة هامش امني هذا ما يدل على أن الاعتداء على السفير الإسرائيلي بلندن لا علاقة له بتهديد الجليل فالغزو الإسرائيلي للبنان يتماشي مع مناطق الاستعمار التوسعي.[3]

بدأ الغزو الإسرائيلي للبنان في 06 حزيران 1982 ليتم بذلك السيطرة البلدان و القرى اللبنانية بهدف تمركز القوات الإسرائيلية والمليشيات المتحالفة معها، فقاموا بتوسيع نطاق الشريط الحدودي، حيث أصبح هذا الشريط يغطي 8% من الأراضي اللبنانية ومع سيطرة إسرائيل على جل الأراضي الجنوبية قدر عدد القرى والبلدان التابعة تحت سيطرتها بأكثر من مائة وخمسة، وعليه فرض تشديد امني على حركة الأفراد والبضائع والسلع عند الدخول والخروج ومن أهم المعابر :

---

(1)- يوميات شمعون بيرس:معركة السلام، ترجمة عمار فاضل، مالك فاضل، الطبعة الأولى، الأهلية للنشر المملكة الأردنية، عمان، 1995، ص264 .

(2)- صايل مومني: نحو رؤية استراتيجية موحدة ازاء قضايا العصر ،مديرية المكتبات، عمان ، 1987، ص ص 31،32.

(3)- روجيه جارودي: ملف إسرائيل دراسة للصهيونية السياسية، ترجمة، مصطفي كامل فودة، دار الشروق ،بيروت، ص 156 .

- معبر الشومرية يصل بنت جبيل مع البنطية
- معبر ياحون يصل بيت جبيل مع الصور
- معبر كفر تبنين يصل مرجعيون مع البنطية.
- معبر البياضة على الساحل في قضاء صور.[1]

لم يكتفي الإسرائيليين بسيطرتهم الكاملة على الجنوب اللبناني، ليقوموا بهجوم على العاصمة بيروت (الغربية)(أنظر الملحق رقم9 ص:) حيث بدأت الطائرات الإسرائيلية بالتحليق فوق بيروت وبالتحديد الجنوبي الغربي من العاصمة أين يتواجد مقر المنظمة التحرير الفلسطينية وسرعان ما استولى الإسرائيليون على عدة نقاط حساسة في العاصمة ليتم تطويق بيروت الغربية من الضاحية الجنوبية الى مرفأ المدينة في الشمال، وبقيادة آر ييل شارون تمت السيطرة على مقر القيادة في إحدى الأبنية الكبرى على مفرق السفارة الكويتية بمراقبة العاصمة ومخيم صبرا وشتيلا، وعليه أرسلت قوة جديدة من إسرائيل الى بيروت فوقعت بعض الإصطدامات بين الجيش الإسرائيلي وعناصر من المقاومة لكن الإسرائيليين تابعوا تقدمهم حسب الخطة المدروسة ليعلن رئيس الحكومة السابق" صائب سلام" أن « دخول إسرائيل الى القسم الغربي من المدينة هو انتهاك للاتفاقيات المعقودة» وكانت هذه الاتفاقيات تحمل في مضمونها خروج المقاتلين الفلسطينيين من بيروت الغربية.[2]

قسمت "عملية السلام من اجل الجليل" كما سماها الصهاينة الى ثلاثة مراحل هامة:

المرحلة الأولى من (06 الى 13) يونيو التصادم مع القوات السورية في حالة دخول من بوابات العاصمة بيروت، مع التأكيد أن الهدف الأساسي من الحرب هو إبعاد الفلسطينيين الى ساحة 40 كيلومتر من الحدود الشمالية.

---

(1)- عدنان حسن السيد: التوسع ، المرجع السابق، ص ص 116، 117.
(2)- أمنون كابليوك: تحقيق حول مجزرة، ترجمة المكتب العربي، باريس، 1983 ، ص ص 24، 25،27،28،34 .

المرحلة الثانية دامت من 14 يونيو الى 22 أغسطس حيث تم التواصل مع الكتائبيين في ضواحي بيروت لإعطاء معلومات عن الوضع هناك من أهمها تعزيزات القوات السورية في «سهل البقاع» وبقاءهم في مراكزهم المتواجدة في بيروت لتتعرض هذه الأخيرة من الناحية الغربية لقصف عنيف من أول يونيو الى نهاية الشهر، أسفرت عن وقوع ضحايا في صفوف المدنيين.

المرحلة الثالثة: نبدأ من 23أغسطس الى 28 سبتمبر انتخب في هذه المرحلة رئيسا جديدا للبنان هو بشير الجميل ليغتتل هذا الأخير بتحريض سوري ويقوم أتباعه بالتعاون مع إسرائيل على الدخول الى مخيم الفلسطينيين صبرا وشتيلا، وقاموا بعمليات ثأر وحشية اهتز العالم كله لها.[1] بعد سيطرت الجيش الإسرائيلي على بيروت الغربية هيأت الميليشيات الكتائبية نفسها للبدا بعملية اقتحام المخيم و هذا بعدما تحقق الجنرال دروودي من جهوزية الكتائبيين وتم بذلك شرح دور الكتائبيين في المخيمين لتجتمع هذه الأخيرة في المطار الدولي، وضمت القوات الكتائبية حوالي 160 رجل للانطلاق نحو المخيمين بدعم كامل من القوات الإسرائيلية بهدف تطهير المخيمين من الإرهابيين، وتلقى على إثرها الجنود الإسرائيليون أوامر بترك الوحدة الكتائبية تدخل المخيم ليهرع سكان المخيم بعدما أصابهم الخوف من دخول الكتائبيين الى مقر القيادة العامة وقد بدأت أول المجازر في حي مرسال من قبل ميليشيات الكتائب ومجموعة من المتطرفين اليمينيين لتبدأ بذلك المذابح التي استمرت 40 ساعة ويوقع الكتائبيون مئات الأشخاص من أطفال ونساء وعجز، بالإضافة الى عائلات بكاملها.[2] وبدعم صهيوني وتنفيذ إسرائيلي، تم ارتكاب مجازر صبرا وشتيلا في 16 – 17 ديسمبر 1982، اي على مدى أكثر من يوم كامل طوال يوم الجمعة وصباح يوم السبت. ليستشهد بذلك أكثر من أربعة آلاف

---

(1)- كولين شيندلر: اسرائيل والليكود و الحلم الصهيوني: السلطة والسياسات الأيديولوجية من بيض إلى شاهو، ترجمة: مصطفي الرز، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولى، 1997، ص ص 217،216 .

(2)- أمنون كابلوك: تحقيق، المرجع السابق، ص ص 49،48،45 .

فلسطيني لبناني، وكان الهدف من هذه المذبحة الشنيعة ضرب معنويات الفلسطينيين وحلفاءهم اللبنانيين وأيضا تأجيج الفتنة المذهبية بين اللبنانيين أنفسهم.[1]

أستنكر العالم هذه الجرائم الشنيعة والغير أخلاقية محملين بذلك المسؤولية الكاملة للإسرائيليين وبذلك تمت المطالبة بالتحقيق القضائي حول المجزرة من قبل أعضاء الكنيست والأحزاب المعارضة مطالبين بتقديم استقالتهم، وخرجت مظاهرات كبيرة في إسرائيل احتجاجا على هذه المذبحة وعلى الرغم من هذه الاحتجاجات، عين "بيجن" قاضي التحقيق حول المجزرة ولم تكن الحجة الأخلاقية هي التي دفعت إلى تعينه وا إنما الحجة السياسية.[2]

2-رد الفعل الخارجي والداخلي على الاجتياح الإسرائيلي للبنان:

2-1-الموقف الخارجي من الانتهاكات الاسرائيلية للأراضي اللبنانية:

أ-المواقف العربية:

تبنت معظم الانظمة العربية حيال الانتهاكات الاسرائيلية للأراضي اللبنانية، مذ وطأت اقدام الصهاينة فلسطين قرارا سلبيا، لا يقل سلبا عن الموقف الرسمي اللبناني الذي اتسم بالتقصير، فالهجمة الشرسة التي يتعرض لها سكان الجنوب اللبناني والفلسطيني بالسلاح الامريكي المتطور، لم يحرك الدول العربية التي تقف موقف المشاهد، ليقتصر موقفها حيال هذه الاعتداءات بالتنديد والاستنكار الذي لا ينفع، ليكون بذلك الدعم المادي شبيها بالدعم السياسي، بالرغم من ارتفاع المداخيل القومية للدول العربية، الا ان سكان الجنوب لم يتحصلوا على اي مساعدات سواء كانت عسكرية او مادية، لتزداد معاناتهم في ظل عقد التحالف الثنائي بين اسرائل والسادات وتوقيع معاهدة السلام بينهما، فكان لبنتان بذلك خط دفاع في وجه هذا الحلف باسمراره للمعركة واقافه لهذا التحالف الذي تسعى اسرائيل ان يشمل المنطقة باسرها.[3]

(1)- إسماعيل أحمد ياغي: الإرهاب في الفكر الصهيوني، الطبعة الأولى، مكتبة العبيكات، الرياض، 2003، ص ص 171،172 .

(2)- كولن شنيدلر: إسرائيل ، المرجع السابق، ص ص 275،278 .

(3) "من أجل الجنوب من أجل لبنان": المؤتمر الثقافي-النقابي الأول، منشورات المجلس الثقافي للبنان الجنوبي، بيروت، المزرعة، 1979، ص64.

اصدرت الدول العربية والاسلامية بينا ادانت فيه الاعتداء الاسرائيلي على لبنان عام 1982 ومن بين هذه الدول:

-السعودية: أبدت السعودية موقفها الرافض للاعتداء الإسرائيلي عل الشعبين اللبناني والفلسطيني، حيث أرسل الملك خالد عاهل السعودية برسالة إلى ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، قال فيها:"ثقوا بأننا معكم قلبا وقالبا،وإننا لن ندخر وسعا في بذل النفس والنفيس في كل ما يعود بالخير والنصر على قضيتنا العادلة"، وبإرسال رسائل عاجلة إلى الرئيسين الأمريكي والفرنسي ورئيسة وزراء بريطانيا والى زعماء الدول الغربية والإسلامية، دعاهم للتحرك السريع اتجاه الهجمة الغير الإنسانية التي يقوم بها العدوان الإسرائيلي.

-مصر :دعا الرئيس حسني مبارك [1] غالى ضبط النفس وعدم استخدام القوة ضد الفلسطينيين، في حين اصدر مجلس الوزراء بيانا يدين فيه الاعتداءات الإسرائيلية على لبنان.

-الكويت: جاء الموقف الكويتي من خلال الجلسة التي أقامها مجلس الوزراء للبحث في عملية الغزو الإسرائيلي للجنوب اللبناني، ليصرح بعدد ذلك وزير الدولة عبد العزيز حسين وقوف بلاده إلى جانب الشعبين اللبناني والفلسطيني.

-إيران: أعلنت الجمهورية الإسلامية الإيرانية كامل جهوزيتها لإرسال قوات مدرعة والمشاة إلى جبهة القتال من خلال الرسالة التي بعث بها قائد الثورة الإيرانية على خامنئي إلى الرئيس حافظ الأسد.[2]

ومع تواصل حملات التنديد والشجب من قبل الدول العربية ضد العدوان الإسرائيلي على لبنان، دعت جامعة الدول العربية بعد ثلاثة وعشرين يوما من الاجتياح الإسرائيلي، إلى عقد مؤتمر

[1] حسني مبارك: ولد في عام 1928 وهو قائد عسكري وسياسي مصري ، عين رئيسا للجمهورية خلفا للسادات عام 1981 . (ينظر: المنجد في اللغة العربية والإعلام، الطبعة الخامسة والثلاثون، دار المشرق للنشر، بيروت، 1996، ص518).

[2] يوميات الغزو الإسرائيلي للبنان 1982، الطبعة الثانية، دار اقرأ، بيروت، 1983، ص ص 27، 28.

طارئ لوزراء خارجية العرب، بصدد الوصول لاتفاق نهائي حول الانتهاكات الإسرائيلية، لكن الخلاف بين الدول العربية حال دون اتخاذ قرارا مناسب لتكتفي الدول العربية بمطالبة مجلس الأمن والجدول الكبرى التدخل لحل الأزمة. [1]

ب-المواقف الأجنبية:

-الموقف الأمريكي: وقفت الولايات المتحدة الأمريكية كعادتها مع إسرائيل في حربها على لبنان هذا ما جاء في موقفها قبيل بدا الحرب عندما عرض شارون في واشنطن خطته لتدمير الفلسطينيين المتواجدين بلبنان، على وزير الخارجية الأمريكي الكسندر هيج، ولقي هذا العرض تعاطفا وقبولا من قبل هذا الأخير الذي يرى أن أفراد منظمة التحرير الفلسطينية هم مجموعة إرهابيين بسبب معارضتهم السياسة الأمريكية، وعلاقتهم بالكريملين، وقد جاء على لسان احد كبار المسؤولين المعارضين لخطة شارون انه تم إرسال برقية من قبل السفير الإسرائيلي بالولايات المتحدة الأمريكية إلى القدس حول اجتماع شارون-هيج ، وكان رد فعل المسؤول هو:" يا الهي ! إنهم أعطونا الضوء الأخضر" وبالرغم من إنكار هيج إعطاء الموافقة لإسرائيل لغزو لبنان، إلا أن احد مساعديه اعترف بان وزير الخارجية قد قال انه ليس من حق أي مسؤول أمريكي أن يجبر حليفا لأمريكا كيفية الدفاع عن نفسه لينعكس موقف هيج من خلال إحدى البرقيات التي تمت مداولتها بين واشنطن والقدس ، وانتشرت بكثير بين المسؤولين الإسرائيليين حيث قال هيج:" إنكم تقومون بعمل عظيم في لبنان، وانه لعمل يهم كل فرد"، ليؤكد عميد المراسلين العسكريين انه حتى إذ لم تكن هناك مؤامرة إسرائيلية-أمريكية فهناك مشاركة ضمنية بينهما. [2]

-الموقف الفرنسي**:** بادرت فرنسا بالتحرك منفردة بسبب الخلاف الواقع بالداخل الأوروبي بشأن الموقف من غزو إسرائيل للبنان عام 1982، وجاءت خطوتها هذه بناء على عاملين رئيسيين هما:

[1] محمد زين العابدين سرور: مأساة ، المرجع السابق، ص ص 80،81.
[2] اريك سيلفر: مذكرات مناحين بيجن، [د.ن]، [د.ب]، [د.ت]،ص 269.

- حماية مصالحها بالمنطقة

-الاستجابة للتوقعات العربية بدور فرنسي ناشط يوازن الدور الأمريكي المنحاز لإسرائيل فضلا عن تخويفها من أن يؤدي انتصار الدور الأمريكي-الإسرائيلي إلى تغييب دورها في تحقيق السلام بالمنطقة مستفيدة من انتهاك إسرائيل للبنان في إيجاد حل دائم بالمنطقة، وتبنت فرنسا خلال الأزمة مواقف عديدة دارت حول مسألتين أساسيتين:

-التعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية كون عنصرا أساسيا من عناصر الأزمة، حيث اقترحت فرنسا أن تكون مهمة القوى الولية هي الفصل بين القوات المتصارعة وليس الإشراف على ترحيل الفلسطينيين بالإضافة إلى رفضها القاطع نزع سلاح المقاومة أو القضاء عليها كونها تمثل الشعب الفلسطيني، مع تكثيف الاتصالات الفرنسية بمنظمة التحرير الفلسطينية إلى أعلى مستويات.

-تسوية الأزمة اللبنانية مرتبطة بالتسوية الشاملة لازمة الشرق الأوسط لتدعو فرنسا في مشروعها إلى بدأ مفاوضات تضمن الأمن والحقوق الشرعية لجميع الدول، وذلك بعد حل الأزمة الناتجة عن غزو إسرائيل للأراضي اللبنانية، وقد أدت المواقف الفرنسية إلى توتر العلاقات الفرنسية-الإسرائيلية لتقوم هذه الأخيرة بتقديم مذكرة احتجاج رسمية إلى الخارجية الفرنسية رافضة المشاركة الفرنسية في القوات الدولية، لتتراجع إسرائيل عن طلبها بعد الرسالة التي بعثها الرئيس الفرنسي إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي يتعهد فيها الالتزام بالاتفاق الذي شكلته القوى الدولية.[1]

-الاتحاد السوفياتي:اتهم الاتحاد السوفياتي عبر وكالة "تاس" الرسمية إسرائيل والولايات المتحدة "بشن الحرب الخامسة ضد العرب"، مؤكدا أن قرار الحرب كان متفقا عليه مسبقا في إطار الاتفاقيات العسكرية السرية بين إسرائيل والولايات المتحدة، وقد دانت موسكو هذا العدوان

[1] يحي علي العلي: التدخل، المرجع السابق، ص ص 79، 80.

ووصفته بأنه "تحدي لمنظمة الأمم المتحدة"، التي دعاها لاتخاذ كافة الإجراءات لوضع حد لهذا العدوان.[1]

2-2-مشروع المقاومة:

تعرض لبنان لاعتداءات مستمرة من قبل إسرائيل، بعدما بسطت سيطرتها على فلسطين، لتتكشف الأهداف الصهيونية في التوسع الذي لا حدود له، وتكون بذلك لبنان إحدى محطات هذا التوسع، وكرد فعل على العدوان برزت فصائل حركة المقاومة الفلسطينية مع المقاومة الوطنية اللبنانية التي جابهت قوات العدو بكل ضراوة، ليتسع بذلك نطاق عملياتها إلى كل المواقع المحتلة.[2]

تعود ظهور فصائل المقاومة المختلفة إلى التنوع السياسي للتيارات والأحزاب إضافة إلى وجود فصائل المقاومة الفلسطينية، هذا ما جعل الصراع مع إسرائيل طبيعته الخاصة بلبنان، وبعد الاجتياح الإسرائيلي في العام 1982خرجت منظمة التحرير الفلسطينية وفصائلها المسلحة من لبنان لتنتقل بذلك قيادة المقاومة المسلحة إلى زعامة لبنانية إسلامية.[3] وقد تباين اليوم الذي انطلقت فيه المقاومة، بتباين التنظيمات والأحزاب التي كانت تلعب دورا فيها، إلا أن ظهور المقاومة كصراع مادي عسكري حقيقي ظهر بعد الاجتياح الإسرائيلي عام 1982، لتشكل المقاومة الإسلامية بداية لمرحلة جديدة من الصراع العربي- الإسرائيلي، فكانت بذلك القرى والمدن الشيعية في الجنوب اللبناني مشروع طليعة هذه المقاومة تحت مسعى " حزب الله"، الذي قام على مبدأين أساسيين هما: مبدأ فكري يحمل عاطفة وأحاسيس ومشاعر هي من صلب عقيدة وثقافة هذه الأمة، ومبدأ سياسي بناء على ما قاله الخميني: " يجب أن تزول إسرائيل من الوجود"، ومع أن انطلاق المقاومة الإسلامية ارتبط بهجوم الاحتلال الصهيوني للأراضي اللبنانية عام 1982، إلا أن هناك احد مسئولي المقاومة الذي يرى أن " ليست كما يتصور

(1) يوميات الغزو الاسرائيلي للبنان 1982، المرجع السابق، ص ص 29، 30.

(2) صايل مومني: نحو رؤية، مرجع سابق، ص ص 31، 35

(3) طارق الكركيت: هزيمة الصهاينة، الطبعة الأولى، دار النشر الالكتروني، بيروت [د.ت]، ص9.

البعض بأنها ناتجة عن الاجتياح ، كلا إنما هي عقيدة وفكرة المواجهة الموجودة والكامنة في نفس كل إنسان سلم بشكل خاص، وكل إنسان يتطلع إلى تحرير نفسه ووطنه وأمته بشكل عام"[1]

واجهت مجموعات من الشيعة القوات الإسرائيلية بعد ما احتلت جزءا كبيرا من لبنان عام 1982، وعلى اثر ذلك تم الاتفاق على إقامة تنظيم إسلامي لمواجهة هذا الخطر،متخذ الإسلام منهاجا وقاعدة فكرية وعقائدية له، في ظل ضعف مؤسسات الدولة وخروج التنظيمات الفلسطينية، لتقوم إيران بمساعدة اللبنانيين والشيعة بشكل خاص القابعين تحت الاحتلال وا ذنابه، بتدريبهم من قبل الحرس الثوري لتتضافر جهود العلماء واللجان الإسلامية وحركة آمل الإسلامية في عام 1983. بهدف إنشاء لجنة ثورية يتم من خلالها تجميع المجموعات السلامية المختلفة في جسم تنظيمي موحد الذي عرف في بدايته باسم الشورى، ليتم في يوم آذار من العام 1984 اعتماد تسمية ثانية كشعار لهذا التنظيم هو" حزب الله" الثورة السلامية في لبنان" لتأتي العمليات السرية للمقاومة السلامية إلى غاية عام 1984، ليعلن الحزب بشكل رسمي مبادئه وأهدافه السياسية وارتباطه بولاية الفقيه في عام 1985، من خلال رسالة وجهت إلى المستضعفين[2] بدأت حركة المقاومة الفعلية المباشرة بمجموعة من العمليات تستهدف الاحتلال الإسرائيلي وعملاته، ليكون العنصر الأساسي في إستراتيجية المقاومة الإسلامية" حزب الله" و ضرب العدو من حيث لا يتوقع/ وعدم الدخول في معارك كارثية، لذلك فقد قامت المقاومة الإسلامية بالعديد من العمليات حتى وصلت بين 1985 و1989 إلى 100 عملية، لترتفع إلى 1030 عملية ما بين العام 1990 إلى 1995، بهدف الضغط على القوات

---

(1) قوات التحرير في جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية: المقاومة الوطنية اللبنانية تكتيك أم إستراتيجية الطبعة الأولى،[د.ن]، بيروت، 1987، ص22.

(2) رائدة قنديل: غسان أبو حسن: حركات الاسلام السياسي والغرب في القرن العشرين /حزب الله نموذجا، الطبعة الاولى، مركز حقوق الانسان، بيروت، 2008، ص ص 39، 40.

الإسرائيلية للانسحاب من القرى الجنوبية ، وبالفعل تم الانسحاب على غرار تكاثف عمليات المقاومة(1).

أقدمت المقاومة الإسلامية في ديسمبر من عام 1984 على ضرب أهداف أساسية في الجيش الإسرائيلي ، حيث تم الهجوم على مئة موقع من قبل رجال المقاومة الذي أسفر عن مقتل ثلاثة من عناصر الاحتلال وجرح 27، علاوة عن خسائر بمليشيا لحد وصلت إلى ما يقارب 17 قتيل، كما تمت تصفية ثمانية من عملاء الاحتلال، وتتالت عمليات المقاومة حيث أقدم المقاومون في كانون الثاني عام 1985 عن إعدام خمسة عشر عميلا وقاموا بنصب كمين لدورية مشتركة من الجيش الإسرائيلي والمخابرات الإسرائيلية بالقرب من قرية العباسية، لينفجر لغم آخر بمن بقوا أحياء، ليتم في اليوم نفسه اغتيال العميل المدعو " رنغو"، بعدما لوحت امرأة مسنة لسيارته، وعندما توقفت هاجمها أربعة من رجال المقاومة كانوا يختبئون بين الشجيرات ليقتل على الفور هو وجميع من كان معه في السيارة.(2) ومع بدأ الهوجمات على قوات الاحتلال الإسرائيلي وعملائهم بالجنوب اللبناني، انطلقت العمليات الاستشهادية، التي نفذها المقاومون المخلصين من أبناء جبل عامل، لتستهدف أول عملية استشهادية مقر الحاكم العسكري للإسرائيلي بمدينة صور، حيث قلم احد المجاهدين وهو الشهيد احمد قصر بتفجير نفسه بمبنى مقر الحاكم ليسقط المبنى بالكامل يوم الخميس 11 تشرين الثاني 1982، وقد أفاد الناطق العسكري الإسرائيلي عن مقتل 74 ضابطا وجنديا بمن فيهم الحاكم العسكري بالإضافة إلى عدد كبير من المفقودين، لتعلن فيما بعد الصحف الإسرائيلية عن مقتل 141 جندي واعتبر عشرة منهم من المفقودين وببدء هذه العملية الاستشهادية التي قام بها فاتح عهد الاستشهاديين بالجنوب احمد قصير انطلقت قافلة كبيرة من المجاهدين الاستشهاديين الذين ادخلوا الرعب في نفوس الصهاينة، واسقطوا بذلك مقولة العدو الذي لا يقهر.(3) وكانت أول عملية ناجحة قام بها

(1) كريس هارمان: انتصار المقاومة اللبنانية وتحديات المستقبل، ترجمة: نور منصور، مركز الدراسات الاشتراكية، [د.ب]، [د.ت]، ص12

(2) روبرت فيسك: ويلان وطن، الطبعة السابعة عشرة، شركة المطبوعات للنشر، بيروت، 2005، ص ص702، 703

(3) قاسم صفا : فاتح عهد الاستشهاديين في الجنوب ، على الرابط: http://www.bintjbeil.com/A/news/011114_qaseer.html

الحزب اكتسبه شهرة في العالم العربي والإسلامي هو تفجير مقر القوات الأمريكية والفرنسية في أكتوبر 1983، التي أسفرت عن سقوط ما لا يقل عن 300 جندي أمريكي وفرنسي، وقد كبد حزب الله البني الإسرائيلي خسائر سنوية بلغت ما يقارب 23 قتيل وعدد كبير من الجرحى والأسرى ، لتكشف المصادر الإسرائيلية عن خسارتها 36 جندي وجرح 64 وخطف جنديين في عام 1988، وفي الإجمال كانت حصيلة القتلى الإسرائيليين طوال 18 عاما حوالي 1200 قتيلا، وسبب هذه العمليات الفدائية، قررت إسرائيل الانسحاب الأول في 1985، وتحت ضغط الحركات الإسرائيلية التي طالبت بانسحاب الجيش من المستنقع اللبناني ومن أهم هذه الحركات حركة" الأمهات الأربع"[1].

احدث العامل الفكري للمقاومة الإسلامية صحوة لشعب اللبناني والشعب العربي للمضي في طريق التحرير، وقلب معادلة العدو الذي لا يقهر، لتنتقل بذلك من إحداث الصحوة إلى إلحاق الهزيمة بإسرائيل في الجنوب حيث قال احد قادة حزب الله:" إن إسرائيل اضطرت لأول مرة في تاريخها أن تنسحب بدون مفاوضات، وان تنهزم تحت ضربات المقاومة الإسلامية" بل أصبح الخطر يهددها من داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، ليتأكد العدو الإسرائيلي نفسه أنها نتاج حركة المسلمين في جبل عامل.[2]

بلغت المقاومة ذروتها بفضل الانجازات التي قامت بها، خاصة بالنسبة للعمل الدعائي والإعلامي لإسقاط الخصم أو اختراقه، حيث يقول آية الله الخميني بهذا الصدد:" ...ويعتبر العمل الدعائي أول أنشطتنا في هذا الطريق، أي الحكومة الإسلامية ، فيجب أن نتقدم من خلال العمل الإعلامي، ففي جميع أنحاء العالم كان الأمر كذلك على الدوام، إذ يلتقي عدة أشخاص ويفكرون في الأمر ثم يقررون ويقومون بعد ذلك بالعمل الدعائي، فيزدادون شيئا فشيئا، إلى أن ينتهي الأمر بأن يصيروا قوة نافذة في حكومة كبيرة ، أو يحاربونها، ومن ثم

14.55،28/04/2014

(1) محمود عبد العزيز أبو فضة: الحرب، المرجع سابق، ص ص 36،30.
(2) قوات التحرير في جهة المقاومة اللبنانية: المقاومة ، المرجع السابق، ص ص 79، 80 .

يسقطونها"، ولولا الوسيلة الإعلامية والدعائية لما غرس بأذهان الناس هذه الصورة القوية لحزب الله، وبفضل هذه الوسيلة، ادخل الكيان الصهيوني في حرب نفسية زعزعة استقراره في الكثير من الأحيان.(1)

إن أهمية لبنان الإستراتيجية جعلته محل أطماع الكيان الصهيوني، الذي سعى إلى تأجيج الطائفي خاصة وان كل عملية قامت بها إسرائيل في لبنان كانت تستهدف الفلسطينيين، لينقسم بذلك الدخل اللبناني إلى طرفين متصارعين الطرف المسيحي والطرف الإسلامي اليساري، لتستغل إسرائيل هذا الانقسام لتطبيق سياستها التوسعية والتي لقيت رد فعل كبير من طرف الشعب اللبناني والفلسطيني.

[1] علي حسين باكير:حزب الله تحت المجهر،[د.ن]،[د،ب]، [د.ت]،ص ص 36، 51.

الخاتمة

أوضحت الدراسة أن الصراع الداخلي في لبنان بين المسلمين والمسيحيين لم يكن تناقض دينيا فحسب، إذ انه صراع اجتماعي واقتصادي وسياسي ناجم عن السياسات الخارجية التي فرضت عليه، فاندلاع الحرب الأهلية عام 1975 لم تكن حدث مفاجئ وعابر في تاريخ الشعب اللبناني بل كان له جذوره المنطقية التي كانت لا بد وان تطفو فوق السطح، ليساعد بذلك الدور الخارجي للقوى الإقليمية على تأجيج الوضع من خلال تسليحها وتمويلها بالفصائل المتصارعة ودفعها قدما لمواصلة القتال .

ومن خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:

- أثبتت التجارب التاريخية أن نظام الطائفية السياسية التي مر بها لبنان خلال عهد الابتدائي الفرنسي كان قائما على التمييز الطائفي هذا ما سبب نزاعات داخلية بين الطوائف اللبنانية الذي استمر إلى غاية الاستقلال، فالبرغم التعديل الكامل بالدستور المتمثل في الميثاق سنة 1943 والذي اقر بمبدأ التوافق في الحكم بين الطوائف اللبنانية إلا أن ممارسته لم تطبق على ارض الواقع حيث اخذ منصبي رئاسة المجلس النيابي (للشيعة) ورئاسة الوزراء (للسنة) طابع شكليا لتزداد بعد ذلك مطالب المسلمين خاصة مع التوازن الديمغرافي بينهم وبين المسحيين التي لم تلقى صدى لدى النظام القائم هذا ما أدى في نهاية المطاف إلى الصدام المسلح عام 1975.
- شكلت الأزمة اللبنانية البعد السياسي، ذات جذور اجتماعية واقتصادية وتاريخية العميقة إذ اخذ وجها طائفيا.
- ان اتفاق الطائف الذي عقد عام 1989 اقر بمبدأ مشاركة الحكم لجميع الطوائف من خلال توجيه السلطات الرئاسية بينهم ليأخذ بذلك منحنيين ايجابي وسلبي، فالبرغم من سلبياته الا أنه اثبت قدرته غلى تحقيق التوازن السياسي نوعا ما،بين جميع الطراف اللبنانية .

- تعرض النظام السياسي اللبناني إلى سلسلة متلاحقة من الضغوط و الصدمات شملت استمرار أعمال المنظمات العسكرية ،السياسية ،فبدخول منظمة التحرير الفلسطينية إلى لبنان حملت كيانه على إعادة النظر في مواقفه اتجاه قضايا الأمة العربية لسيما القضية الفلسطينية .
- أضحت لبنان ساحة لتصفية الحسابات بين القوى الدولية المتصارعة فيما بينها لتعم بذلك إخضاعها لموازين القوى بدعمها الإقليمي والدولي الذي انعكس بدوره على الحياة السياسية و مراكز القرار في الدولة.
- أدى الصراع المستمر على إسرائيل بدمشق إلى عرض مصالحها الأمنية خارج حدودها و في لبنان بالذات ،لتمنع بذلك نظام لبناني مدعم و ممول من إسرائيل.
- الحرص الإسرائيلي على أبعاد أي عنصر تهديد لها و المتمثل في منظمة التحرير الفلسطينية ،لتبرر بذلك انتهاكاتها للأراضي اللبنانية بحجة وجود إرهابيين يهددون استقرارها،هذا ما جعلها تشترك مع حزب الكتائب للقضاء على عدوهم المشترك الذي يهدد كيانهم ،لتكون بذلك إسرائيل احد أهم مداخل الأزمة اللبنانية وأحد عوامل تحريكها .
- أظهرت المقاومة اللبنانية أنها قادرة على حفظ موقع لبنان في الصراع العربي الإسرائيلي، وتتجلى ذلك من خلال ما حققته من انجازات ضد العدو الصهيوني واسترجاعها للأراضي المغتصبة وتحريرها للأسرى اللبنانيين والعرب أيضا.

الملاحق

--------------------الملحق رقم 01--------------------

خريطة الأنـهار في لبنان



المصدر: كامل عمر حسن: النظام، المرجع السابق، ص 269.

-------------------**الملحق رقم 02**--------------------

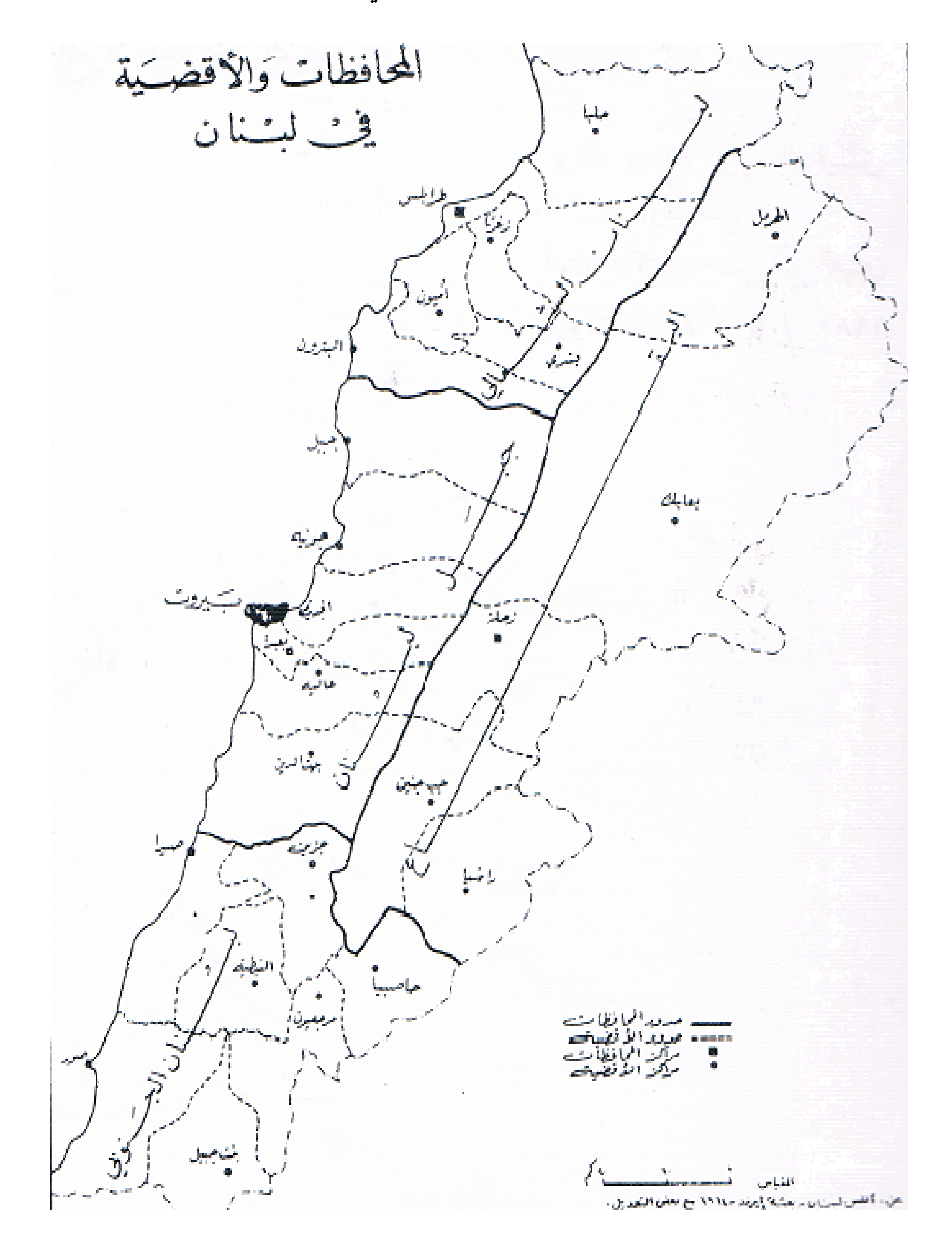
خريطة تبين مشروع الأطماع الإسرائيلية في المياه اللبنانية



المصدر: جان جورج دانيال: الاتفاقيات،المرجع السابق، ص 587.

------------------**الملحق رقم 03**---------------------

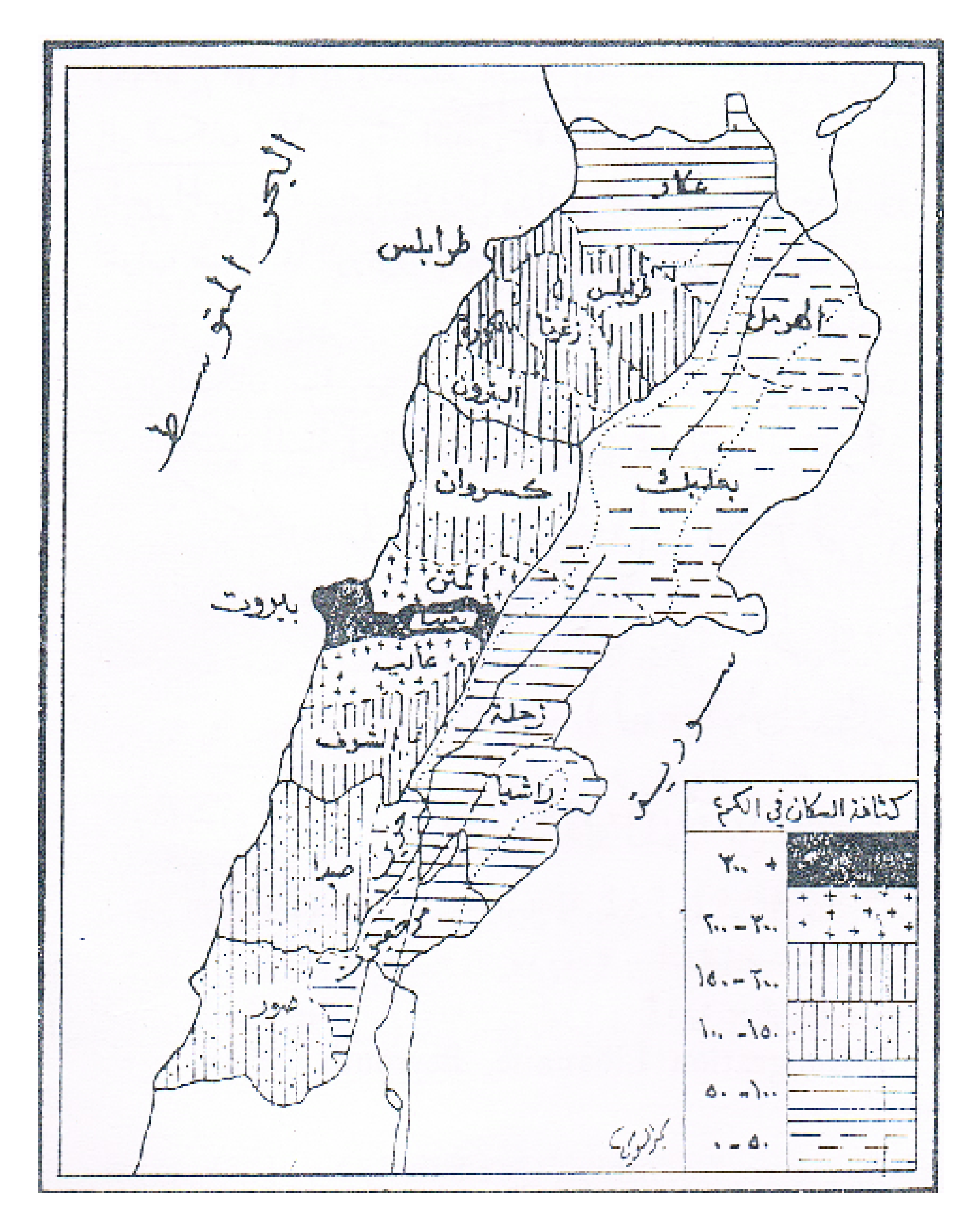
المحافظات و الأقضية في لبنان



المصدر: أحمد حسن سيد أبو العينين، لبنان، المرجع السابق، ص 17.

---------------------الملحق رقم 04-------------------

خريطة توضح الكثافة السكانية في الأقضية اللبنانية



المصدر: وهيبة محمد عبد الفتاح:في جغرافية، المرجع السابق، ص 236.

------------------الملحق رقم 05---------------------

نص إتفاق الطائف

ملحق رقم 01:إتفاق الطائف

فيما يلي النص الرئيسي لاتفاق الطائف الذي أبرم بتاريخ 22 /1989/10 والذي صادق عليه مجلس النواب اللبناني بتاريخ 1989/11/05.

أولاً : المبادئ العامة والإصلاحات

1– المبادئ العامة

أ – لبنان وطن حر مستقل، وطن نهائي لجميع أبنائه، واحد أرضاً وشعباً ومؤسسات، في حدوده المنصوص عنها في الدستور اللبناني والمعترف بها دولياً.

ب – لبنان عربي الهوية والانتماء، وهو عضو مؤسس وعامل في جامعة الدول العربية وملتزم بمواثيقها، كما هو عضو مؤسس وعامل في منظمة الأمم المتحدة، وتجسد الدولة اللبنانية هذه المبادئ في جميع الحقول والمجالات دون استثناء، وهو عضو في حركة عدم الانحياز وملتزم بميثاقها.

ج – لبنان جمهورية ديمقراطية برلمانية، تقوم على احترام الحريات العامة، وفي طليعتها حرية الرأي والمعتقد، وعلى العدالة الاجتماعية والمساواة في الحقوقوالواجبات بين جميع المواطنين دون تمايز أو تفضيل.

د – الشعب مصدر السلطات وصاحب السيادة يمارسها عبر المؤسسات الدستورية.

ه – النظام قائم على مبدأ الفصل بين السلطات وتوازنها وتعاونها.

و– النظام الاقتصادي حر يكفل المبادرة الفردية والملكية الخاصة.

ز– الإنماء المتوازن للمناطق ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً ركن أساسي من أركان وحدة الدولة واستقرار النظام.

ح– العمل على تحقيق عدالة اجتماعية شاملة من خلال الإصلاح المالي والاقتصادي والاجتماعي.

ط– أرض لبنان واحدة لكل اللبنانيين فلكل لبناني الحق في الإقامة على أي جزء منها والتمتع بها في ظل سيادة القانون فلا فرز للشعب على أساس أي انتماء كان ولا تجزئة ولا تقسيم ولا توطين.

ي– لا شرعية لأي سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك.

2- الإصلاحات السياسية

أ- مجلس النواب: مجلس النواب هو السلطة التشريعية يمارس الرقابة الشاملة على سياسة الحكومة وأعمالها.

1- ينتخب رئيس المجلس ونائبه لمدة ولاية المجلس.

2- للمجلس ولمرة واحدة بعد عامين من انتخاب رئيسه ونائب رئيسه وفي أول جلسة يعقدها أن يسحب الثقة من رئيسه أو نائبه بأكثرية الثلثين من مجموع أعضائه، بناء على عريضة يوقعها عشرة نواب على الأقل وعلى المجلس في هذه الحالة أن يعقد على الفور جلسة لملء المركز الشاغر.

3- كل مشروع قانون يحيله مجلس الوزراء إلى مجلس النواب بصفة المعجل لا يجوز إصداره إلا بعد إدراجه في جدول أعمال جلسة عامة وتلاوته فيها، ومضي المهلة المنصوص عنها في الدستور دون أن يبت به، وبعد موافقة مجلس الوزراء.

4- الدائرة الانتخابية هي المحافظة.

5- إلى أن يضع مجلس النواب قانون انتخاب خارج القيد الطائفي توزع المقاعد النيابية وفقاً للقواعد الآتية:

أ- بالتساوي بين المسيحيين والمسلمين. ب- نسبياً بين طوائف كل من الفئتين. ج- نسبياً بين المناطق.

6- يزاد عدد أعضاء مجلس النواب إلى (108) مناصفة بين المسيحيين والمسلمين أما المراكز المستحدثة على أساس هذه الوثيقة والمراكز التي شغرت قبل إعلانها فتملأ بصورة استثنائية ولمرة واحدة بالتعيين من قبل حكومة الوفاق الوطني المزمع تشكيلها.

7- مع انتخاب أول مجلس نواب على أساس وطني لا طائفي يستحدث مجلس للشيوخ تتمثل فيه جميع العائلات الروحية وتنحصر صلاحياته في القضايا المصيرية.

ب- رئيس الجمهورية

رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة ورمز وحدة الوطن يسهر على احترام الدستور والمحافظة على استقلال لبنان ووحدته وسلامة أراضيه وفقاً لأحكام الدستور، وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة التي تخضع لسلطة مجلس الوزراء ويمارس الصلاحيات الآتية:

1- يرأس مجلس الوزراء عندما يشاء دون أن يصوت.
2- يرأس المجلس الأعلى للدفاع.

3- يصدر المراسيم ويطلب نشرها وله حق الطلب إلى مجلس الوزراء إعادة النظر في أي قرار من القرارات التي يتخذها المجلس خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إيداعه رئاسة الجمهورية، فإذا أصر مجلس الوزراء على القرار المتخذ أو انقضت المهلة دون إصدار المرسوم أو إعادته يعتبر المرسوم أو القرار نافذاً حكماً ووجب نشره.

4- يصدر القوانين وفق المهل المحددة في الدستور ويطلب نشرها بعد إقرارها في مجلس النواب، كما يحق له بعد إطلاع مجلس الوزراء طلب إعادة النظر في القوانين ضمن المهل المحددة في الدستور ووفقاً لأحكامه وفي حال انقضاء المهل دون إصدارها أو إعادتها تعتبر القوانين نافذة حكماً ووجب نشرها.

5- يحيل مشاريع القوانين التي ترفع إليه من مجلس الوزراء إلى مجلس النواب.

6- يسمي رئيس الحكومة المكلف بالتشاور مع رئيس مجلس النواب استناداً إلى استشارات نيابية ملزمة يطلعه رسمياً على نتائجها.

7- يصدر مرسوم تسمية رئيس مجلس الوزراء منفرداً.

8- يصدر بالاتفاق مع رئيس مجلس الوزراء مرسوم تشكيل الحكومة.

9- يصدر المراسيم بقبول استقالة الحكومة أو استقالة الوزراء أو إقالتهم.

10- يعتمد السفراء ويقبل اعتمادهم ويمنح أوسمة الدولة بمرسوم.

11- يتولى المفاوضة في عقد المعاهدات الدولية وإبرامها بالاتفاق مع رئيس الحكومة. ولا تصبح مبرمة إلا بعد موافقة مجلس الوزراء. وتطلع الحكومة مجلس النواب عليها حينما تمكنها من ذلك مصلحة البلاد وسلامة الدولة. أما المعاهدات التي تنطوي على شروط تتعلق بمالية الدولة والمعاهدات التجارية وسائر المعاهدات التي لا يجوز فسخها سنة فسنة فلا يمكن إبرامها إلا بعد موافقة مجلس النواب.

12- يوجه عندما تقتضي الضرورة رسائل إلى مجلس النواب.

13- يدعو مجلس النواب بالاتفاق مع رئيس الحكومة إلى عقد دورات استثنائية بمرسوم.

14- لرئيس الجمهورية حق عرض أي أمر من الأمور الطارئة على مجلس الوزراء من خارج جدول الأعمال.

15- يدعو مجلس الوزراء استثنائياً كلما رأى ذلك ضرورياً بالاتفاق مع رئيس الحكومة.

16- يمنح العفو الخاص بمرسوم.

17- لا تبعة على رئيس الجمهورية حال قيامه بوظيفته إلا عند خرقه الدستور أو في حال الخيانة العظمى.

ج- رئيس مجلس الوزراء:

رئيس مجلس الوزراء هو رئيس الحكومة يمثلها ويتكلم باسمها، ويعتبر مسؤولاً عن تنفيذ السياسة العامة التي يضعها مجلس الوزراء يمارس الصلاحيات الآتية:

1- يرأس مجلس الوزراء.

2- يجري الاستشارات النيابية لتشكيل الحكومة، ويوقع مع رئيس الجمهورية مرسوم تشكيلها، وعلى الحكومة أن تتقدم من مجلس النواب ببيانها الوزاري لنيل الثقة في مهلة ثلاثين يوماً، ولا تمارس الحكومة صلاحياتها قبل نيلها الثقة ولا بعد استقالتها ولا اعتبارها مستقيلة إلا بالمعنى الضيّق لتصريف الأعمال.

3- يطرح سياسة الحكومة العامة أمام مجلس النواب.

4- يوقع جميع المراسيم ما عدا مرسوم تسمية رئيس الحكومة ومرسوم قبول استقالة الحكومة أو اعتبارها مستقيلة.

5- يوقع مرسوم الدعوة إلى فتح دورة استثنائية ومراسيم إصدار القوانين، وطلب إعادة النظر فيها.

6- يدعو مجلس الوزراء للانعقاد ويضع جدول أعماله، ويطلع رئيس الجمهورية مسبقاً على المواضيع التي يتضمنها وعلى المواضيع الطارئة التي ستبحث ويوقع المحضر الأصولي للجلسات.

7- يتابع أعمال الإدارات والمؤسسات العامة وينسق بين الوزراء، ويعطي التوجيهات العامة لضمان حسن سير العمل.

8- يعقد جلسات عمل مع الجهات المعنية في الدولة بحضور الوزير المختص.

9- يكون حكماً نائباً لرئيس المجلس الأعلى للدفاع.

د- مجلس الوزراء:

تناط السلطة الإجرائية بمجلس الوزراء ومن الصلاحيات التي يمارسها:

1- وضع السياسة العامة للدولة في جميع المجالات ووضع مشاريع القوانين والمراسيم، واتخاذ القرارات اللازمة لتطبيقها.

2- السهر على تنفيذ القوانين والأنظمة والإشراف على أعمال كل أجهزة الدولة من إدارات ومؤسسات مدنية وعسكرية وأمنية بلا استثناء.

3- إن مجلس الوزراء هو السلطة التي تخضع لها القوات المسلحة.

4- تعيين موظفي الدولة وصرفهم وقبول استقالتهم وفق القانون.

5– الحق بحل مجلس النواب بناءً على طلب رئيس الجمهورية، إذا امتنع مجلس النواب عن الاجتماع طوال عقد عادي أو استثنائي، لا تقل مدته عن الشهر بالرغم من دعوته مرتين متواليتين أو في حال رده الموازنة برمتها بقصد شل يد الحكومة عن العمل، ولا يجوز ممارسة هذا الحق للأسباب نفسها التي دعت إلى حل المجلس في المرة الأولى.

6– عندما يحضر رئيس الجمهورية يترأس جلسات مجلس الوزراء.

مجلس الوزراء يجتمع دورياً في مقر خاص ويكون النصاب القانوني لانعقاده هو أكثرية ثلثي أعضائه ويتخذ قراراته توافقياً فإذا تعذر ذلك فبالتصويت، تتخذ القرارات بأكثرية الحضور أما المواضيع الأساسية فإنها تحتاج إلى موافقة ثلثي أعضاء مجلس الوزراء، ويعتبر مواضيع أساسية ما يأتي:

حالة الطوارئ وإلغاؤها، الحرب والسلم، التعبئة العامة، الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، الموازنة العامة للدولة الخطط الإنمائية الشاملة والطويلة المدى، تعيين موظفي الفئة الأولى وما يعادلها، إعادة النظر بالتقسيم الإداري، حل مجلس النواب، قانون الانتخابات، قانون الجنسية، قوانين الأحوال الشخصية، إقالة الوزراء.

هـ– الوزير: تعزز صلاحيات الوزير بما يتفق مع السياسة العامة للحكومة ومع مبدأ المسؤولية الجماعية، ولا يقال من منصبه إلا بقرار من مجلس الوزراء أو بنزع الثقة منه إفرادياً في مجلس النواب.

و– استقالة الحكومة واعتبارها مستقيلة وإقالة الوزراء:

1– تعتبر الحكومة مستقيلة في الحالات التالية: أ– إذا استقال رئيسها ب– إذا فقدت أكثر من ثلث عدد أعضائها المحدد في مرسوم تشكيلها. ج– بوفاة رئيسها د– عند بدء ولاية رئيس الجمهورية هـ– عند بدء ولاية مجلس النواب. و– عند نزع الثقة منها من قبل المجلس النيابي بمبادرة منه أو بناء على طرحها الثقة.

2– تكون إقالة الوزير بمرسوم يوقعه رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة بعد موافقة مجلس الوزراء.

3– عند استقالة الحكومة أو اعتبارها مستقيلة يعتبر مجلس النواب حكماً في دورة انعقاد استثنائية حتى تأليف حكومة جديدة ونيلها الثقة.

ز– إلغاء الطائفية السياسية: إلغاء الطائفية السياسية هدف وطني أساسي يقتضي العمل على تحقيقه وفق خطة مرحلية، وعلى مجلس النواب المنتخب على أساس المناصفة بين المسلمين والمسيحيين اتخاذ الإجراءات الملائمة لتحقيق هذا الهدف وتشكيل هيئة وطنية برئاسة رئيس الجمهورية، تضم بالإضافة إلى رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء شخصيات سياسية وفكرية واجتماعية، ومهمة الهيئة دراسة واقتراح الطرق الكفيلة بإلغاء الطائفية وتقديمها إلى مجلسي النواب والوزراء ومتابعة تنفيذ الخطة المرحلية ويتم في المرحلة الانتقالية ما يلي:

أ – إلغاء قاعدة التمثيل الطائفي، واعتماد الكفاءة والاختصاص في الوظائف العامة والقضاء والمؤسسات العسكرية والأمنية والمؤسسات العامة والمختلطة والمصالح المستقلة، وفقاً لمقتضيات الوفاق الوطني باستثناء

وظائف الفئة الأولى فيها وفي ما يعادل الفئة الأولى، وتكون هذه الوظائف مناصفة بين المسيحيين والمسلمين دون تخصيص أية وظيفة لأية طائفة.

ب– إلغاء ذكر الطائفة والمذهب في بطاقة الهوية.

3– الإصلاحات الأخرى:

أ- اللامركزية الإدارية.

1– الدولة اللبنانية دولة واحدة موحدة ذات سلطة مركزية قوية

2– توسيع صلاحيات المحافظين والقائمقامين وتمثيل جميع إدارات الدولة في المناطق الإدارية على أعلى مستوى ممكن تسهيلاً لخدمة المواطنين وتلبية لحاجاتهم محلياً.

3– إعادة النظر في التقسيم الإداري بما يؤمن الانصهار الوطني وضمن الحفاظ على العيش المشترك ووحدة الأرض والشعب والمؤسسات.

4– اعتماد اللامركزية الإدارية الموسعة على مستوى الوحدات الإدارية الصغرى (القضاء وما دون) عن طريق انتخاب مجلس لكل قضاء يرئسه القائمقام تأميناً للمشاركة المحلية.

5– اعتماد خطة إنمائية موحدة شاملة للبلاد قادرة على تطوير المناطق اللبنانية وتنميتها اقتصادياً واجتماعياً وتعزيز موارد البلديات والبلديات الموحدة والاتحادات البلدية بالإمكانات المالية اللازمة.

ب– المحاكم:

أ – ضماناً لخضوع المسؤولين والمواطنين جميعاً لسيادة القانون وتأميناً لتوافق عمل السلطتين التشريعية والتنفيذية مع مسلمات العيش المشترك وحقوق اللبنانيين الأساسية المنصوص عنها في الدستور:

1– يشكل المجلس الأعلى المنصوص عنه في الدستور ومهمته محاكمة الرؤساء والوزراء ويسن قانون خاص بأصول المحاكمات لديه.

2– ينشأ مجلس دستوري لتفسير الدستور ومراقبة دستورية القوانين والبت في النزاعات والطعون الناشئة عن الانتخابات الرئاسية والنيابية.

3– للجهات الآتي ذكرها حق مراجعة المجلس الدستوري في ما يتعلق بتفسير الدستور ومراقبة دستورية القوانين:

(أ) رئيس الجمهورية.

(ب) رئيس مجلس النواب.

(ج) رئيس مجلس الوزراء.

(د) نسبة معينة من أعضاء مجلس النواب.

ب – تأمينا لمبدأ الانسجام بين الدين والدولة يحق لرؤساء الطوائف اللبنانية مراجعة المجلس الدستوري في ما يتعلق بـــــ:

1 – الأحوال الشخصية.

2 – حرية المعتقد وممارسة الشعائر الدينية.

3 – حرية التعليم الديني.

ج – تدعيماً لاستقلال القضاء: ينتخب عدد معين من أعضاء مجلس القضاء الأعلى من قبل الجسم القضائي.

د – قانون الانتخابات النيابية: تجري الانتخابات النيابية وفقاً لقانون انتخاب جديد على أساس المحافظة، يراعي القواعد التي تضمن العيش المشترك بين اللبنانيين وتؤمن صحة التمثيل السياسي لشتى فئات الشعب وأجياله وفعالية ذلك التمثيل، بعد إعادة النظر في التقسيم الإداري في إطار وحدة الأرض والشعب والمؤسسات.

هـ – إنشاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي للتنمية: ينشأ مجلس اقتصادي اجتماعي تأميناً لمشاركة ممثلي مختلف القطاعات في صياغة السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة، وذلك عن طريق تقديم المشورة والاقتراحات.

و – التربية والتعليم:

1 – توفير العلم للجميع وجعله إلزامياً في المرحلة الابتدائية على الأقل.

2 – التأكيد على حرية التعليم وفقاً للقانون والأنظمة العامة.

3 – حماية التعليم الخاص وتعزيز رقابة الدولة على المدارس الخاصة وعلى الكتاب المدرسي.

4 – إصلاح التعليم الرسمي والمهني والتقني وتعزيزه وتطويره بما يلبي ويلائم حاجات البلاد الإنمائية والإعمارية وإصلاح أوضاع الجامعة اللبنانية وتقديم الدعم لها وبخاصة في كلياتها التطبيقية.

5 – إعادة النظر في المناهج وتطويرها بما يعزز الانتماء والانصهار الوطنيين، والانفتاح الروحي والثقافي وتوحيد الكتاب في مادتي التاريخ والتربية الوطنية.

و – الإعلام: إعادة تنظيم جميع وسائل الإعلام في ظل القانون وفي إطار الحرية المسؤولة بما يخدم التوجهات الوفاقية وإنهاء حالة الحرب.

ثانياً: بسط سيادة الدولة اللبنانية على كامل الأراضي اللبنانية.

بما أنه تم الاتفاق بين الأطراف اللبنانية على قيام الدولة القوية القادرة المبنية على أساس الوفاق الوطني تقوم حكومة الوفاق الوطني بوضع خطة أمنية مفصلة مدتها سنة، هدفها بسط سلطة الدولة اللبنانية تدريجياً على كامل الأراضي اللبنانية بواسطة قواتها الذاتية، وتتسم خطوطها العريضة بالآتي:

1- الإعلان عن حل جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية وتسليم أسلحتها إلى الدولة اللبنانية خلال ستة أشهر، تبدأ بعد التصديق على وثيقة الوفاق الوطني وانتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل حكومة الوفاق الوطني، وإقرار الإصلاحات السياسية بصورة دستورية.

2- تعزيز قوى الأمن الداخلي من خلال:

أ- فتح باب التطوع لجميع اللبنانيين دون استثناء والبدء بتدريبهم مركزياً ثم توزيعهم على الوحدات في المحافظات مع إخضاعهم لدورات تدريبية دورية ومنظمة.

ب- تعزيز جهاز الأمن بما يتناسب وضبط عمليات دخول وخروج الأشخاص من وإلى خارج الحدود براً وبحراً وجواً.

3- تعزيز القوات المسلحة:

أ- إن المهمة الأساسية للقوات المسلحة هي الدفاع عن الوطن، وعند الضرورة حماية النظام العام عندما يتعدى الخطر قدرة قوى الأمن الداخلي وحدها على معالجته.

ب - تستخدم القوات المسلحة في مساندة قوى الأمن الداخلي للمحافظة على الأمن في الظروف التي يقررها مجلس الوزراء.

ج - يجري توحيد وإعداد القوات المسلحة وتدريبها لتكون قادرة على تحمل مسؤولياتها الوطنية في مواجهة العدوان الإسرائيلي.

د- عندما تصبح قوى الأمن الداخلي جاهزة لتسلم مهامها الأمنية تعود القوات المسلحة إلى ثكناتها.

هـ- يعاد تنظيم مخابرات القوات المسلحة لخدمة الأغراض العسكرية دون سواها.

4- حل مشكلة المهجرين اللبنانيين جذرياً وإقرار حق كل مهجر لبناني منذ العام1975 بالعودة إلى المكان الذي هجر منه ووضع التشريعات التي تكفل هذا الحق وتأمين الوسائل الكفيلة بإعادة التعمير.

وحيث أن هدف الدولة اللبنانية هو بسط سلطتها على كامل الأراضي اللبنانية بواسطة قواتها الذاتية المتمثلة بالدرجة الأولى بقوى الأمن الداخلي ومن واقع العلاقات الأخوية التي تربط سوريا بلبنان،تقوم القوات السورية مشكورة بمساعدة قوات الشرعية اللبنانية لبسط سلطة الدولة اللبنانية في فترة زمنية محددة أقصاها سنتان تبدأ بعد التصديق على وثيقة الوفاق الوطني وانتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل حكومة

الوفاق الوطني، وإقرار الإصلاحات السياسية بصورة دستورية وفي نهاية هذه الفترة تقرر الحكومتان، الحكومة السورية وحكومة الوفاق الوطني اللبنانية، إعادة تمركز القوات السورية في منطقة البقاع ومدخل البقاع الغربي في ضهر البيدر حتى خط حمانا المديرج عين داره، وإذا دعت الضرورة في نقاط أخرى يتم تحديدها بواسطة لجنة عسكرية لبنانية سورية مشتركة، كما يتم الاتفاق بين الحكومتين يجري بموجبه تحديد حجم ومدة تواجد القوات السورية في المناطق المذكورة أعلاه، وتحديد علاقة هذه القوات مع سلطات الدولة اللبنانية في أماكن تواجدها، واللجنة الثلاثية العربية العليا مستعدة لمساعدة الدولتين في الوصول إلى هذا الاتفاق إذا رغبتا في ذلك.

ثالثاً: تحرير لبنان من الاحتلال الإسرائيلي

استعادة سلطة الدولة حتى الحدود اللبنانية المعترف بها دولياً تتطلب الآتي:

أ- العمل على تنفيذ القرار 425 وسائر قرارات مجلس الأمن الدولي القاضية بإزالة الاحتلال الإسرائيلي إزالة شاملة.

ب- التمسك باتفاقية الهدنة الموقعة في 23 آذار 1949م

ج - اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتحرير جميع الأراضي اللبنانية من الاحتلال الإسرائيلي، وبسط سيادة الدولة على جميع أراضيها، ونشر الجيش اللبناني في منطقة الحدود اللبنانية المعترف بها دولياً، والعمل على تدعيم وجود قوات الطوارئ الدولية في الجنوب اللبناني لتأمين الانسحاب الإسرائيلي، ولإتاحة الفرصة لعودة الأمن والاستقرار إلى منطقة الحدود.

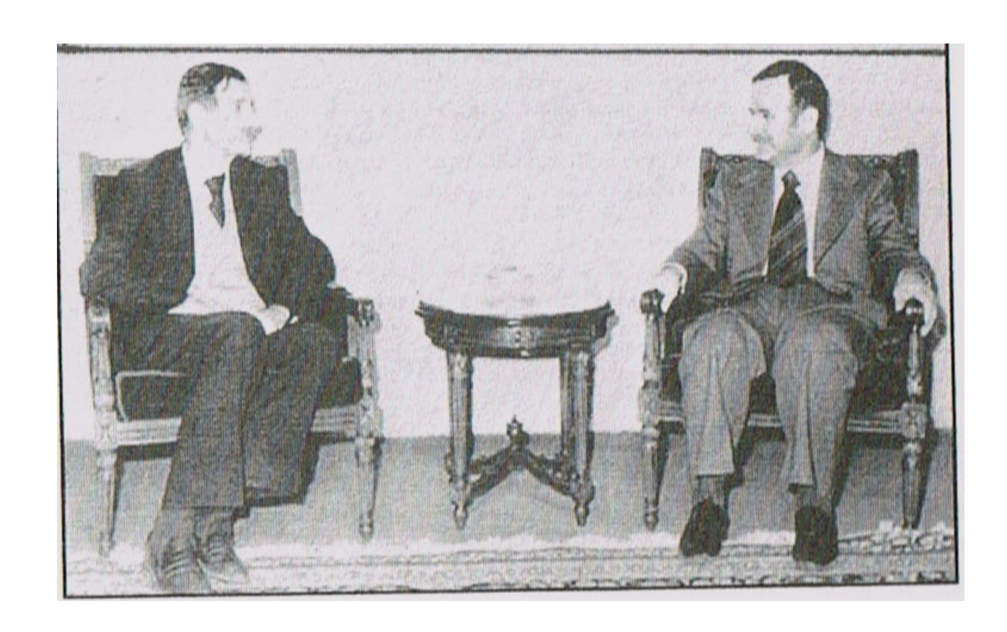
رابعاً: العلاقات اللبنانية السورية

إن لبنان الذي هو عربي الانتماء والهوية، تربطه علاقات أخوية صادقة بجميع الدول العربية، وتقوم بينه وبين سوريا علاقات مميزة تستمد قوتها من جذور القربى والتاريخ والمصالح الأخوية المشتركة، وهو مفهوم يرتكز عليه التنسيق والتعاون بين البلدين، وسوف تجسده اتفاقات بينهما في شتى المجالات، بما يحقق مصلحة البلدين الشقيقين في إطار سيادة واستقلال كل منهما. استناداً إلى ذلك، ولأن تثبيت قواعد الأمن يوفر المناخ المطلوب لتنمية هذه الروابط المتميزة، فإنه يقتضي عدم جعل لبنان مصدر تهديد لأمن سوريا وسوريا لأمن لبنان في أي حال من الأحوال. وعليه فإن لبنان لا يسمح بأن يكون ممراً أو مستقراً لأي قوة أو دولة أو تنظيم يستهدف المساس بأمنه أو أمن سوريا، وإن سوريا الحريصة على أمن لبنان واستقلاله ووحدته ووفاق أبنائه لا تسمح بأي عمل يهدد أمنه واستقلاله وسيادته.

المصدر : عبد العزيز محمود ابو فضة، الحرب، المرجع السابق ، ص ص 177، 178، 179، 180، 181، 182، 183 ، 184، 185، 186.

------------------الملحق رقم 06------------------------

صورة توضح اجتماع الرئيسين الأسد وفرنجية في شتورة



المصدر: مسعود الخوند :الموسوعة، المرجع السابق، ص 112.

- -الملحق رقم 07- - - - - - - - - - - - - - - - - - -

نص لقرارات بيت الدين

مقررات بيت الدين

اكد مؤتمر بيت الدين على وحدة لبنان وسلامة اراضيه ، ودعا الى تطبيق القانون ضد المتعاملين مع العدو الاسرائيلي ، وشدد المؤتمر في ختام اعماله على معالجة شاملة للأزمة اللبنانية ، ووقف الحملات الاعلامية والتطبيق الدقيق لمقررات القمة في الرياض والقاهرة .

وهنا نص البيان الختامي ومقررات المؤتمر :

« بدعوة من فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية ، الاستاذ الياس سركيس ، عقد مؤتمر لوزراء

خارجية الدول العربية المشاركة والمساهمة في قوات الردع العربية تحت رعاية فخامته في بيت الدين ، في الفترة من ١٥ الى ١٧/١٠/١٩٧٨ . وقد درس المؤتمرون بعمق واهتمام بالغين الظروف الصعبة التي يواجهها لبنان الشقيق ، كما تدارسوا الازمة اللبنانية من كافة جوانبها بما في ذلك المشكلة الامنية ، باعتبارها احدى الجوانب الملحة في المعالجة ، و اطلع على بعض الترتيبات التي قررت قيادة قوات الردع العربية اتخاذها ، لمعالجة الوضع الامني بطلب من فخامة رئيس الجمهورية .

وبعد المناقشات المستفيضة بروح عالية من المسؤولية وبشعور اخوي عميق وادراك لضرورة العمل على مساعدة البلد الشقيق ، لتجاوز المحنة القاسية التي يعيشها منذ بضع سنوات ، فقد استخلص المؤتمرون اهمية وضرورة معالجة شاملة للازمة اللبنانية تقوم على المبادىء والاسس التالية :

اولا : وحدة لبنان واستقلاله وسيادته ، وسلامة اراضيه في اطار نظامه الديمقراطي ، وممارسة الدولة لسلطاتها على كافة الاراضي اللبنانية وانهاء جميع المظاهر والعوائق امام قيام سلطة مركزية قوية تعيد بناء مؤسسات الدولة التي تأثرت بالاحداث وفي اطار ترسيخ وحدة البلاد ارضا وشعبا .

ثانيا : انهاء المظاهر المسلحة وجمع السلاح وتحريم حمله خارج حدود القانون .

ثالثا : التطبيق الدقيق والكامل لمقررات القمة في الرياض والقاهرة .

رابعا : حفاظا على وحدة البلاد ، وقف الحملات الاعلامية والعمل على تطبيق قانون المطبوعات ومنع جميع وسائل الاعلام المرئية والمقروءة والمسموعة غير الشرعية .

خامسا : وضع برنامج زمني ، لبناء الجيش على اسس وطنية ومتوازنة ، وبما يمكنه من القيام بدوره في تحقيق الامن الوطني للبلاد ، ومن تولي المهام التي تقوم بها قوات الردع العربية على الاراضي اللبنانية .

سادسا : العمل على تحقيق وفاق وطني بين الاطراف والفئات اللبنانية المتنازعة بما يكفل وحدة البلاد ، وادخال الاصلاحات التي تحقق ترسيخ الوحدة الوطنية وتسهم في ازالة اسباب التفجر في الساحة اللبنانية .

سابعا : تطبيق القانون ضد الذين يتعاملون مع العدو الاسرائيلي ، وادانة كل اشكال التعامل وذلك انطلاقا من الانتماء العربي للبنان .

ثامنا : تأليف لجنة متابعة من ممثل عن كل من المملكة العربية السعودية والجمهورية العربية السورية ودولة الكويت ، توضع بتصرف فخامة رئيس الجمهورية وتقوم بما يرى ان يعهد به اليها فخامته من مهمات في اطار الاسس والمبادىء المذكورة آنفا .

وقد ابدى المؤتمر تقديره للظروف الدقيقة والصعبة التي تضطلع فيها قوات الردع العربية بمهماتها في لبنان وللاعباء التي تتحملها في هذه الظروف .

كما اكد المؤتمر ان الحكومات العربية المشاركة فيه ، وانطلاقا من مقررات مؤتمري الرياض والقاهرة ، لن تتوانى عن تقديم العون والمساعدة الى لبنان الشقيق ، ليستعيد اوضاعه الطبيعية بما في

ذلك مساعدته في مجال اعادة اعمار البلاد ويتمنى المؤتمر على الحكومات الشقيقة الاخرى ان تقوم بدورها في هذا الصدد » .

بيت الدين في ١٩٧٨/١٠/١٧

المصدر: إنعام رعد:حو ب، المرجع السابق، ص 380.

- -الملحق رقم 08- -

نص قرار مجلس الوزراء الإسرائيلي لبدء الإجتياح على لبنان بتاريخ 6-6-1982

مرمى اطلاق النار للمخربين المتمركزين هم وقياداتهم وقواعدهم في لبنان .

ثانيا : اسم هذه العملية « السلام للجليل » .

ثالثا : اثناء تنفيذ هذا لا يتوجب مهاجمة الجيش السوري الا اذا قام بمهاجمة قواتنا .

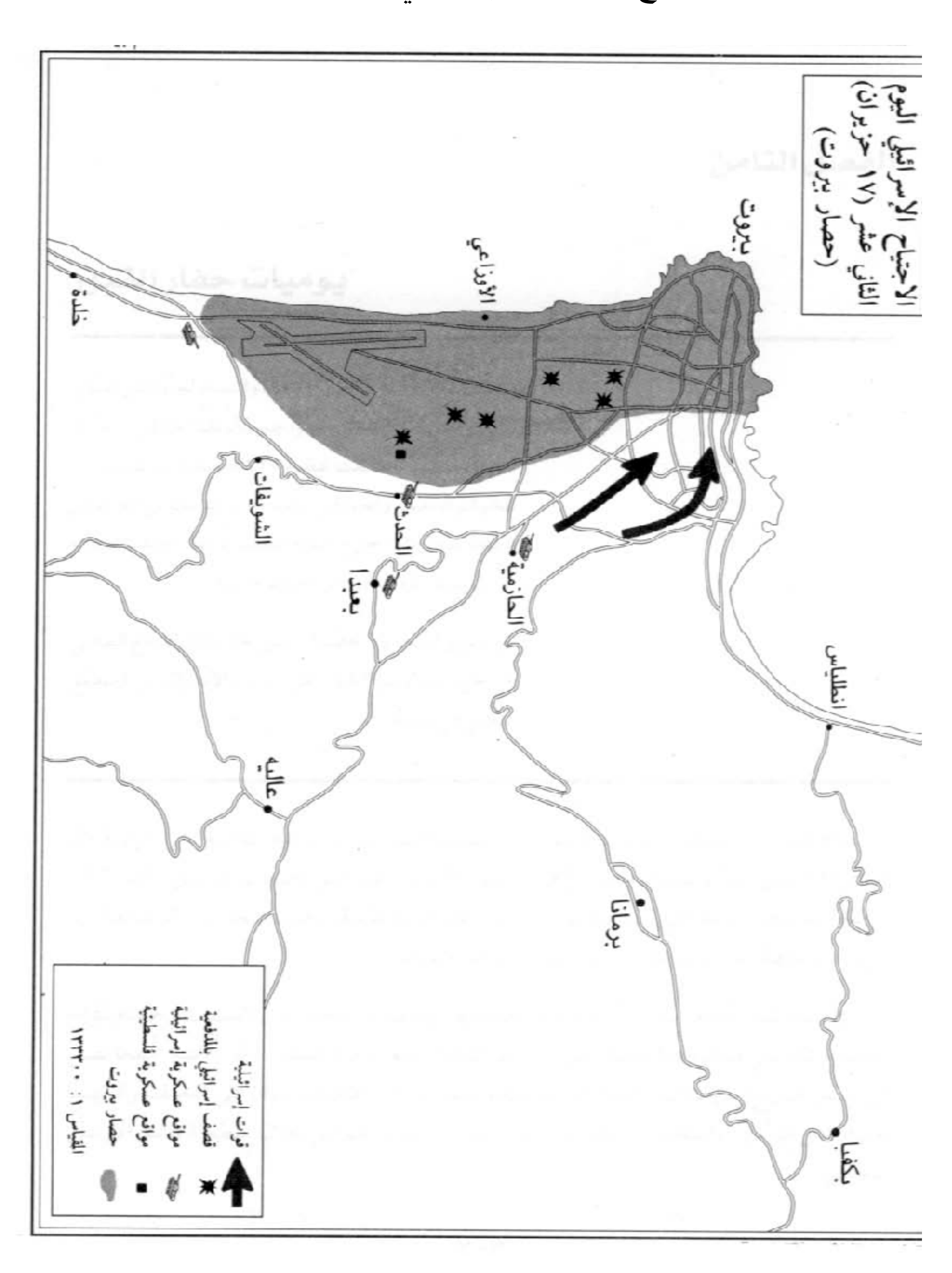
رابعا : دولة اسرائيل مستمرة بالتطلع الى توقيع معاهدة سلام مع لبنان المستقل مع حفظ سلامته الاقليمية » .

« اولا : ان حكومة اسرائيل قررت تكليف جيش لدفاع الاسرائيلي بمهمة اخراج جميع قرى ومدن الجليل من

المصدر : يوميات الغزو الإسرائيلي ، المرجع السابق، ص 387.

-------------------الملحق رقم 09-------------------

خريطة توضح الحصار الإسرائيلي على العاصمة بيروت



المصدر: روبرت فيسك: ويلات، المرجع السابق، ص 302

البيبليوغرافيا

المصادر والمراجع باللغة العربية:

1: المصادر

أ- **القرآن الكريم**

ب- **المذكـــرات**

1- اريك سيلفر: مذكرات مناحين بيجن، [د.ن]، [د.ب]، [د.ت]،ص 269.

2- رياض محمود: مذكرات محمود رياض 1948-1978 البحث عن السلام .. والصراع في الشرق الأوسط، الطبعة الثانية، المؤسسة العربية، بيروت، 1985.

3- مذكرات كيسنجر في البيت الابيض 1968-1973، ترجمة: خليل فريجات، الجزء الاول ، الطبعة الاولى،[د.ن]،[د.ب]،[د.ت].

4- يوميات شمعون بيرس:معركة السلام، ترجمة عمار فاضل، مالك فاضل، الطبعة الأولى، الأهلية للنشر المملكة الأردنية، عمان، 1995.

ج-الكتب المطبوعة

1. بريغمان أهرون ، الطهري جيهان: إسرائيل والعرب حرب الخمسين عاما، ترجمة : سليمان سالم العيسي،

2. تمام البرازي: أمريكا والعرب شاهد عيان 1983-1990، الطبعة الأولى، دار الجيل، بيروت، 1992.

3. جارودي روجيه: ملف إسرائيل دراسة للصهيونية السياسية، ترجمة، مصطفي كامل فودة، دار الشروق ،بيروت

4. رعد انعام: حرب وجود لا حرب حدود، الطبعة الثالثة، شركة بيسان، بيروت، 1999.

5. شيندلر كولين: اسرائيل والليكود و الحلم الصهيوني: السلطة والسياسات الأيديولوجية من بيض إلى شاهو، ترجمة: مصطفي الرز، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولى، 1997.

6. العماد مصطفي: التقليل الكامل للجنة كاهان الصهيونية حول مذبحة صبرة و شتيلا، الطبعة الأولى، دار طلاس للدراسات، دمشق، 1985 . .

7. فيسك روبرت: ويلان وطن، الطبعة السابعة عشرة، شركة المطبوعات للنشر، بيروت، 2005

8. قوات التحرير في جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية: المقاومة الوطنية اللبنانية تكتيك أم إستراتيجية الطبعة الأولى،[د.ن]، بيروت، 1987،

9. كابليوك أمنون: تحقيق حول مجزرة، ترجمة المكتب العربي، باريس، 1983

10. لورانس هنري: اللعنة الكبرى المشرق العربي والأطماع الدولية اللعنة الكبرى المشرق العربي والأطماع الدولية، ترجمة: عبد الحكيم الاربد، الطبعة الثانية، الدار الجماهيرية، بنغازي.

2: المراجع

أ-الكتب المطبوعة

1. أبو حسان فادي أحمد: لبنان في دائرة المشروع الاستراتيجي الإسرائيلي،[د.ن]،[د.ب]،[د.ت].
2. أبو خليل شوقي: الحضارة العربية الإسلامية الفرق والمذاهبالإسلامية، الطبعة الأولى، دار الو افي، الجزائر، 2011.
3. أحمد حسن سيد أبو العينين: لبنان دراسة في الجغرافية الطبيعية، دار النهضة العربية، بيروت،1980.
4. باكير علي حسين:حزب الله تحت المجهر،[د.ن]،[د،ب]، [د.ت].
5. جابر سامية محمد: قضايا العالم العربي، دار النهضة العربية، بيروت، 2003.
6. جان جورج دانيال: الاتفيات العربية الإسرائيلية، الجزء الثالث، الطبعة الثانية، دار نوبليس، بيروت، 2002.
7. الجبالي نبيل موسى: جغرافية الوطن العربي، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي، الأردن، 2012.
8. الحسن حسن:_الأنظمة السياسية والدستورية في لبنان وسائر البلدان العربية، الطبعة الثالثة، دار بيروت للنشر، بيروت، 1981.
9. حلاق حسان ، قضايا العالم العربي، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، بيروت، 2007.
10. خليفة عصام كمال: أبحاث في تاريخ لبنان المعاصر، الطبعة الأولى، دار الجيل، بيروت، 1985.
11. خليل أحمد إبراهيم: إسرائيل فتنة الأجيال "العصور الحديثة"، دار العهد الجديد، الطبعة الأولى، مصر، 1970.
12. خليل حسين: التاريخ السياسي للوطن العربي، منشورات الحلبي، بيروت، 2012، ص 202.
13. خواجة محمد: اسرائيل الحرب الدائمة إجتياح لبنان 1982 ، الطبعة الأولى، دار الفرابي، بيروت، لبنان، 2011.
14. سرور محمد زين العابدين: مأساة المخيمات الفلسطينية في لبنان، الجزء الأول، الطبعة الثانية، دار الجابية، لندن.
15. سويد محمود: حرب الأيام السبعة على لبنان، الطبعة الأولى، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1993.
16. السيد عدنان حسين: التوسع في الإستراتيجية الإسرائيلية، الطبعة الأولى، دار النفائس، بيروت، 1989 .
17. السيد عدنان حسين: التوسع في الإستراتيجية الإسرائيلية، الطبعة الأولى، دار النفائس، بيروت، 1989، ص 112 .
18. صالح حسني محمد حسن: الشرق العربي المعاصر، الجزء الأول، الطبعة الأولى،[د.ن]، مصر، 1990.
19. صبح علي: النزاعات الإقليمية في نصف قرن 1945-1995، دار المنهل اللبناني، بيروت.

20.صبور محمد صادق: الصراع في الشرق الأوسط والعالم العربي، دار الأمين، الطبعة الأولى، مصر، 2002.
21. ضناوي محمد على: قراءة إسلامية في تاريخ لبنان و المنطقة من الفتح الإسلامي و نشأة المارونية حتى 1840، الطبعة الأولى، دار مكتبة الإيمان، لبنان،1985.
22.طارق الكركيت: هزيمة الصهاينة، الطبعة الأولى، دار النشر الالكتروني، بيروت [د.ت].
23. الطيب محمد رفيق: العالم العربي والتحديات المعاصرة، الطبعة الأولى، دار النفائس، بيروت، 2010.
24.عبد الطالب إبراهيم: انهيار جدار عرب المشرق_، الطبعة الأولى، دار زهران، الأردن، 2010
25.العلي يحي على: التدخل الدولي في الشؤون اللبنانية منذ اتفاق الطائف عام 1989 حتى 2006، الطبعة الأولى، نجد لطباعة والنشر، دمشق، 2010.
26. عمر عمر عبد العزيز: في تاريخ العرب الحديث والمعاصر، الطبعة الأولى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2005.
27.عمر عمر عبد العزيز:تاريخ لبنان الحديث،1515 -1516 ، دار النهضة العربية ، بيروت، 2004.
28.الغوري أميل: صراع القومية العربية من معركة القناة إلىثورة العر اق، مطابع فتى العرب، دمشق، 1958،
29.الفاعوري إبراهيم: تاريخ الوطن العربي، الطبعة الأولى، دار الحامد، عمان، 2011، ص 181 .
30. الفاعوري إبراهيم: جغرافية الوطن العربي، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر، الأردن، 2010.
31.قرم جورج: انفجار المشرق العربي من تأميم السويس إلى غزو العراق 1956-2006، دار الفارابي، الطبعة الأولى، لبنان، 2006.
32.قرم جورج: لبنان المعاصر، المكتبة الشرقية، بيروت، 2004.
33.قنديل رائدة: غسان أبو حسن: حركات الاسلام السياسي والغرب في القرن العشرين /حزب الله نموذجا، الطبعة الاولى، مركز حقوق الانسان، بيروت، 2008.
34.قنديل ناصر: حروب كبيرة في شرق أوسط صغير، الطبعة الأولى، دار الهلال، بيروت، 2006.
35.كامل عمر حسن: النظام الشرق أوسطي وتأثيره على الأمن المائي العربي، دار رسلان، سوريا، 2008.
36. لعروق محمد الهادي: أطلس الجزائر والعالم، دار الهدى، الجزائر، 2011.
[37] مجيد محي الدين جهاد:العراق والسياسة العربية 1941_1958،مركز الدراسات الإرشاد، بغداد،1980.

38.محمودي عبد القادر: النزاعات العربية-العربية وتطور النظام الإقليمي العربي، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 2001.

39.مرعب خالد مصطفى:مشكلات بناء الدولة الحديثة في لبنان والوطن العربي، دار النهضة العربية، بيروت، 2010.

40.المصري جورج: الإطماع الإسرائيلية في المياه العربية، الطبعة الأولى، مركز الدراسات العربية الأوروبية، 1996.

41.مناع أبو العماش عبد الحليم: القضية الفلسطينية في المؤتمرات القمة العربية 1946-1990، الطبعة الأولى، أمانة عمان الكبرى، الأردن، 2009.

42.موسى علي حسن ، آغا شاهر جمال: جغرافية الوطن العربي الطبيعية، الطبعة الخامسة، منشورات جامعة دمشق كلية الآداب، دمشق، 2009.

43.مومني صايل: نحو رؤية استراتيجية موحدة ازاء قضايا العصر،مديرية المكتبات، عمان ، 1987.

44.نجم زين العابدين بن شمس الدين: تاريخ العرب الحديث والمعاصر، دار الميسرة، عمان، 2011.

45.نعمان عصام: إلى أين يسير لبنان، دار الطليعة، بيروت، 1979.

46. نور وليد:حرب لبنان حقيقة ما جرى بين حزب الله وا ٍسرائيل رؤية شرعية وسياسية، الطبعة الأولى، مركز النور للشر، لبنان، 2006.

47.هادي نبيل: كمال جنبلاط التحدي الكبير، الطبعة الثالثة، دار الفرابي، بيروت، 1985.

48.هارمان كريس: انتصار المقاومة اللبنانية وتحديات المستقبل، ترجمة: نور منصور، مركز الدراسات الاشتراكية، [د.ب]، [د.ت].

49.وهيبة محمد عبد الفتاح: في جغرافية السكان، دار النهضة العربية، بيروت، 1975.

50.ياغي إسماعيل أحمد: الإرهاب في الفكر الصهيوني، الطبعة الأولى، مكتبة العبيكات، الرياض، 2003.

51.ياغي إسماعيل احمد: الجذور التاريخية للقضية الفلسطينية الإسرائيلية، الطبعة الأولى، دار المريخ، الرياض، 1983.

52.ياغي إسماعيل احمد: تاريخ العالم العربي المعاصر، الطبعة الأولى، مكتبة العبيكات، الرياض ، 2000.

53.يوميات الغزو الإسرائيلي للبنان 1982، الطبعة الثانية، دار اقرأ، بيروت، 1983.

ب- والدوريات المجلات:

1. "اقتصاد بيروت الغربية على كف عفريت" ، مجلة المستقبل، العدد 184، السنة الثامنة، السبت 30 جوان 1984، دار الصحافة، بيروت.

2. "الميليشيات اللبنانية"، مجلة اليوم السابع، العدد 338، السنة السابعة، الاثنين 29 اكتوبر 1990، مؤسسة الأندلس، باريس.
3. "سوق السلاح في بيروت الموحدة: الكلاشنكوف بـ 400 دولار"، مجلة العرب الدولية، العدد 596، السنة الحادية عشر،2، 8 جانفي 1991، الشركة السعودية للأبحاث والتسويق الدولية .
4. عبد الفتاح جبالي: "مستقبل الاقتصاد اللبناني"،مجلة السياسة الدولية، العدد 74، اكتوبر1983، مؤسسة الأهرام، مصر.
5. عبد الكريم أبو النصر: "لبنان مهدد بالزوال تعب العرب والعالم من وطن الحرب"، مجلة المستقبل، العدد 384، السنة الثامنة، السبت 30 يونيو 1984، دار الصحافة،بيروت، لبنان.
6. لبنان يختنق بين أزمته السياسية وانهياره الاقتصادي"،مجلة المعالم: العدد 348، السنة السابعة، السبت 13 أكتوبر 1990، بيروت، لبنان.
7. مسلحو بيروت يخلعون الكاكي"، مجلة العرب الدولية، العدد 564، السنة الحادية عشر، 28 نوفمبر 1990، الشركة السعودية للأبحاث والتسويق الدولية.
8. ينظر نجيب الريس: "أحاديث من الماضي": مجلة المستقبل، العدد 478، السنة العاشرة، السبت 19 ابريل 1986، دار الصحافة، بيروت.
9. "من أجل الجنوب من أجل لبنان": المؤتمر الثقافي-النقابي الأول، منشورات المجلس الثقافي للبنان الجنوبي، بيروت، المزرعة، 1979.

ج- الرسائل والمذكرات:

1- قادري حسين: دور القوى الاقليمية(اسرائيل، سوريا، منظمة التحرير الفلسطينية) في الحرب الاهلية اللبنانية وموقف الدولتين العظيمتين، 1975-1982، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية: قسم العلاقات الدولية، اشراف: عبد العزيز جراد، جامعة الجزائر (1990-1991)
2- دبابش سامية:الديمقراطية التوافقية"دراسة حالة لبنان"، مذكرة لنيل شهادة ليسانس في العلوم السياسية، قسم العلاقات الدولية، اشراف عبد الرزاق جنان، جامعى بسكرة، (2011-2012)

د- المسوعات و المعاجم

1. أنطوان مراد: موسوعة قصة وتاريخ الحضارات العربية، الجزء الخامس، الطبعة الاولى، بيروت، 1998-1999
2. جويف صقر: قصة وتاريخ الحضارات العربية، الجزء الثاني، الطبعة الثانية،[د.ن]، بيروت، 1998-1999،

3. مسعود الخوند: الموسوعة التاريخية الجغرافية، الجزء العاشر، مؤسسة هانياد لتوزيع، بيروت، 1997.
4. المنجد في اللغة العربية والإعلام، الطبعة الخامسة والثلاثون، دار المشرق للنشر، بيروت، 1996،

المصادر والمراجع باللغة الاجنبية

A : ouvrages :

1- Charbel Nahas : le confessionnalisme au Liban, de fonctionnement discursif et idéologique vers une position du problème, école des hautes, études en sciences sociales, 1980, p13).
2- Ziad Hafez : 'la rente et le confessionnalisme au Liban', confluence méditerranée, n°70 (mars)2009, P100.

B : sites internet

3- www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=14231
4- http:// elwifaknews.com
5- www.islam.net
6- www.alraicenter.com
7- http://www.bintjbeil.com/A/news/011114_qaseer.html

فهرس الموضوعات